www.amazigh.press

www.amazigh.press Amadalpresse

المديرة المسؤولة : أمينة ابن الشيخ أوكدورت - الإيداع القانوني : 2008/2001 - الترقيم الدولي : 1476/1114 العدد : 308 شتنبر 2976/2026 SEPTEMBRE - الثمن : 5 دراهم - EURO 1.5

الإنتخابات التشريعية ل 2026

الأمازيغية...

وعود انتخابية تحت المجهر

خرجت الأحزاب السياسية ببرامجها الانتخابية، وها نحن كعادتنا عند كل مناسبة انتخابية نبحث في برامج هذه الأحزاب عن الأمازيغية، نتصفح الصفحات ونفتش بين العناوين والمضامين، ونتساءل: أين حضرت الأمازيغية؟ وكيف حضرت؟ وماذا تقترح هذه الأحزاب من أجل مواصلة مسار تفعيل طابعها الرسمي؟ وهذا التساؤل لا يعني، بأي حال من الأحوال، وضع جميع الأحزاب في خانة واحدة، ولا إنكار ما قامت به بعض القوى السياسية من أدوار ومواقف في مسار إنصاف الأمازيغية، وإنما يعكس سؤالاً مشروعاً يفرضه واقع دستوري وقانوني لم يعد يسمح بالتعامل مع الأمازيغية بمنطق الظرفية أو الانتقائية.

لقد مضى أكثر من خمسة وعشرين عاماً على الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش سنة 2001، الذي أعلن بوضوح أن الأمازيغية مكوّن أساسي من مكونات الهوية الوطنية المغربية. ومضى أكثر من خمسة وعشرين عاماً على خطاب أجدير، الذي شكل لحظة تاريخية في مسار المأسسة بإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. وها نحن اليوم بعد أكثر من خمسة عشر عاماً على دستور 2011، الذي حسم مكانة الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية للدولة، ورصيداً مشتركاً لجميع المغاربة دون استثناء، وبعد أكثر من سبع سنوات على صدور القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

كل هذه المحطات ليست مجرد تواريخ نستعيدها في المناسبات، وإنما هي تراكم سياسي ودستوري وقانوني يؤسس لالتزام الدولة المغربية اتجاه الأمازيغية. ولذلك، فإن السؤال اليوم لم نعد نكتفي بطرحه بصيغة هل نعترف بالأمازيغية؟ أو هل نؤمن بمكانتها؟ فهذا النقاش حُسم منذ سنوات طويلة. السؤال الحقيقي هو: ماذا سنفعل لتنزيل هذا الالتزام؟ وكيف سننتقل من الاعتراف إلى التفعيل، ومن النص إلى الواقع، ومن المبادئ العامة إلى السياسات العمومية القابلة للقياس والتقييم؟

ومن الإنصاف أن نقول إن مسار تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية عرف، خلال الولاية الحكومية الحالية برئاسة السيد عزيز اخنوش، خطوات مهمة تستحق التثمين. وقد كان من الضروري الاعتراف بما تحقق، لأن إنصاف الأمازيغية لا ينبغي أن يتحول إلى موقف يرفض كل شيء لمجرد أن الطريق ما زال طويلاً. والتثمين لا يعني التغاضي عن التأخر، كما أن الاعتراف بالمنجز لا يعني إعفاء المسؤولين عن الورش من واجب تسريع التنفيذ وتجويد استكمال ما تبقى.

لقد قطعنا اليوم أشواطاً مهمة، لكننا لم نصل بعد إلى النقطة التي يصبح فيها المواطن المغربي قادراً على أن يلمس رسمية الأمازيغية في حياته اليومية كما نص عليها الدستور. ولذلك فإن المرحلة المقبلة يجب أن تكون مرحلة انتقال حقيقي من منطق التدبير التدريجي إلى منطق الوفاء الكامل بالالتزام الدستوري، وفق الآجال والمراحل التي حددها القانون التنظيمي.

ومن هنا تحديداً يصبح حضور الأمازيغية في البرامج الانتخابية للأحزاب مسألة تستحق التوقف عندها. ليس لأننا نبحث عن عبارات جميلة حول الهوية، ولا لأننا نريد من الأحزاب أن تقدم لنا إعلاناً جديداً عن حسن نواياها، وإنما لأن البرامج الانتخابية هي في نهاية المطاف تعاقد سياسي مع المواطنين، ومن حق المغاربة أن يعرفوا موقع ورش الأمازيغية في هذا التعاقد.

نريد أن نعرف ماذا ستفعل الأحزاب التي تطلب أصوات المغاربة من أجل تسريع تعميم الأمازيغية في التعليم؟ ماذا ستقترح للإدارة والقضاء والصحة والجماعات الترابية؟ ماذا ستفعل من أجل الإعلام والثقافة؟ كيف ستواكب تكوين الموارد البشرية؟ وما هي الموارد المالية التي ستخصصها؟ وما هي

أمينة ابن الشيخ

صرخة لابد منها

الآجال التي ستلتزم بها؟

هذه هي الأسئلة التي ينبغي أن نطرحها، وليس فقط هل وردت كلمة «الأمازيغية» في البرنامج أم لا.

وفي المقابل، سيكون من غير الإنصاف أن نضع جميع الأحزاب السياسية في سلة واحدة. فهناك من الأحزاب من ساهم في مراحل مختلفة من هذا المسار، وهناك من حمل القضية داخل المؤسسات، وهناك من اتخذ مواقف إيجابية تجاه تفعيل دستوريتها. كما أن هناك، كذلك، تفاوتاً واضحاً بين البرامج والمواقف، وهذا التفاوت هو الذي ينبغي أن نقرأه ونناقشه ونحاسب عليه سياسياً، بدل إطلاق أحكام عامة لا تخدم القضية.

لكن ما ينبغي أن يكون واضحاً للجميع هو أن الأمازيغية لم تعد موضوعاً يمكن لأي حزب أن يتعامل معه وفق ما تقتضيه الحسابات الانتخابية. لقد أصبحت التزاماً دستورياً، وورشاً وطنياً استراتيجياً، ومسؤولية مشتركة لا تخص فئة دون أخرى ولا حزباً دون غيره.

وهنا أجدني، وأنا أتابع هذا النقاش، أمام سؤال أكبر من مجرد حضور الأمازيغية في البرامج الانتخابية: متى سنصل إلى مرحلة يصبح فيها احترام الدستور أمراً طبيعياً لا يحتاج إلى تذكير مستمر؟ ومتى تصبح القضايا الوطنية الكبرى بمنأى عن الحسابات السياسية الضيقة؟

هذا السؤال يقودني إلى موضوع آخر سبق أن كتبت فيه، وأعود إليه اليوم من زاوية مختلفة، الا وهو التوظيف السياسي للرياضة، وخاصة كرة القدم، وإلى أي حد تستطيع السياسة أن تحترم حدودها؟

فالسياسة أي نعم، ضرورية في إدارة الشأن العام، وهي التي تنتج السياسات العمومية وتحدد الأولويات وتتحمل مسؤولية القرار والمحاسبة. لكنها تصبح مؤذية حين تتحول من وسيلة لخدمة المجتمع إلى رغبة في امتلاك كل المساحات، وحين يصبح كل مجال قابلاً للتوظيف السياسي، وكل نجاح قابلاً للتحول إلى رصيد انتخابي، وكل فضاء جماهيري مجالاً للنفوذ والاستقطاب.

وقد تكون الرياضة، وفي مقدمتها كرة القدم، من أكثر المجالات التي ينبغي أن نحميها من هذا النوع من التوظيف، لأنها ما زالت من المساحات القليلة التي تجمع المغاربة دون أن تسألهم عن أحزابهم أو انتماءاتهم أو اختلافاتهم السياسية. ففي المدرجات، يجلس المغربي إلى جانب المغربي، وقد يختلفان في كل شيء، لكنهما يفرحان معاً للمنتخب عند الفوز، ويحزنان معاً عند الهزيمة. وفي لحظة الانتصار لا تكون هناك أغلبية ومعارضة، ولا حكومة وأحزاب، ولا يمين ويسار؛ يكون هناك مغاربة فقط.

ولهذا فإن الخوف ليس من أن يمارس السياسي حقه كمواطن في تشجيع فريق أو منتخب، فهذا حق لا ينازع فيه أحد. الخوف هو أن تتحول الرياضة إلى امتداد للمنافسة الحزبية، أو أن تصبح الأندية والمنتخبات أدوات للتعبئة السياسية، أو أن يتحول النجاح الرياضي إلى وسيلة لبناء النفوذ السياسي.

لقد رأينا كيف تستطيع السياسة، حين تتجاوز حدودها، أن تتسلل إلى العلاقات الاجتماعية نفسها، فتحول الاختلاف الطبيعي إلى خصومة، والانتماء السياسي إلى سبب للقطيعة بين القبيلة، الأصدقاء، الأسر وحتى بين الاخوة. وليس من الحكمة أن نسمح لهذا المنطق بأن يصل إلى فضاء يفترض أن يبقى جامعاً للمغاربة.

السياسي له مجاله ومسؤوليته ومؤسساته، والرياضة لها مجالها ومسؤولياتها ومؤسساتها. ومن حق السياسي أن يكون مشجعاً، لكن ليس من حقه أن يحول التشجيع إلى نفوذ، أو الرياضة إلى امتداد للصراع السياسي.

ولذلك، فإن ما أتمناه ليس إبعاد السياسي عن الرياضة كإنسان، وإنما إبعاد التوظيف السياسي عن الرياضة كمجال وطني جامع لكل المغاربة.

وقديما قال الحكيم الامازيغي:

ⵍⵍⴰⵀ ⵖⵓ ⵜⵜⵙⵖⵓⵔⵉ ⵜⵖⵓⵏ
ⵎⴰⵛⴰ ⵅⵅⵖⵓⵔⵓ ⴰ ⵜⴰⵓⵔⵉ

Wanna ur immurriyn ighal masd
!yyurar d idrarn

بمعنى:

" بالتجربة يكتسب الإنسان الخبرة ويعرف مقاييس الأشياء ومعاييرها"

حذاري من إدخال السياسة في الرياضة

ابن الشيخ أمينة أوكدورت

في هذه الحملة الانتخابية السابقة لأوانها، بدأت تبرز محاولات لتسييس الرياضة، من خلال دعم رؤساء بعض الفرق الرياضية، والترويج لبعض الأندية على حساب أندية أخرى، واستعمال الشعبية الجماهيرية للفرق الرياضية لأغراض سياسية وانتخابية.

وهنا وجب دق ناقوسي خطر كبيرين ، (ناقوس كبير وخطر كبير)، والتنبيه بوضوح إلى خطورة إدخال السياسة في الرياضة، خصوصاً كرة القدم.

والعبرة في ذلك بما عشناه مع منتخبات السنغال ومصر والجزائر وجنوب إفريقيا، التي مزجت، في مناسبات مختلفة، بين السياسة وكرة القدم، وأقحمت منتخباتها وجماهيرها في مواجهات ذات خلفيات سياسية مع المغرب، الدولة المنظمة لكأس إفريقيا للأمم. والنتيجة أن هذه المنتخبات دفعت، ولا تزال تدفع، ثمن هذا الخلط، إذ فقدت شيئاً من مصداقيتها الرياضية، وتضررت صورتها، وانقلب عليها سحرها عندما تحولت المنافسة الرياضية إلى امتداد لصراعات سياسية.

وهذا بالضبط ما أخشاه اليوم على شبابنا وأبنائنا وبناتنا و أنديتنا الرياضية، حين يحاول بعض السياسيين إقحامها في السياسة واستعمالها كحصان طروادة في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

إن الرياضة ليست ملكاً لحزب سياسي، ولا لجماعة انتخابية، ولا لشخص أو منتخب. والفرق الرياضية ليست أدوات انتخابية، وجماهيرها ليست خزّاناً للأصوات.

فالأندية الرياضية فضاءات يجتمع فيها الناس رغم اختلافاتهم، وتلتقي فيه الأجيال والجهات والانتماءات حول شيء واحد ألا وهو المنافسة، والفرجة، والاعتزاز بالانتماء للحي و المدينة والجهة ثم الوطن.

ولذلك، فإن تحويل الأندية إلى أدوات للصراع السياسي هو اعتداء على وظيفة الرياضة نفسها، وعلى جمهورها، وعلى قيمها.

لقد أفسدت السياسة، للأسف، الكثير من المجالات التي كان يفترض أن تبقى بمنأى عن التجاذبات الحزبية.

اي نعم لقد أفسدت الانتخابات بعض المجالات والقطاعات، وأثرت في أخلاق الأسرة والمجتمع، فلا نريد لها أن تفسد الرياضة أيضاً. فحذاري من أن تتحول كرة القدم إلى مجال جديد للاستقطاب السياسي،

فكرة القدم اليوم ليست مجرد لعبة. لقد أصبحت، بالنسبة إلى ملايين المغاربة، واحدة من أهم المساحات التي يجتمع حولها المغاربة، داخل الوطن وخارجه، في المدرجات، وفي المقاهي، وفي البيوت، وفي المدن والقرى، تتراجع الاختلافات عندما يلعب المنتخب الوطني، ويعلو صوت واحد هو المغرب.

إننا، وفي زمن تتزايد فيه تحديات الاستلاب الثقافي والرمزي، وتضعف فيه أحياناً روابط الانتماء لدى الشباب، أصبحت الرياضة، وكرة القدم على وجه الخصوص، من أقوى الروابط التي تعيد الشباب إلى وطنهم، وتمنحهم لحظة جماعية نادرة يشعرون فيها بأنهم ينتمون إلى شيء أكبر من ذواتهم ومصالحهم وحساباتهم السياسية، الا وهو الوطن.

أي نعم، يجب أن تبقى كرة القدم فضاءً يجمع المغاربة، لا ساحة لتقسيمهم، يجب أن تبقى الأندية ملكاً لجماهيرها، لا أدوات في يد السياسيين. ويجب أن تبقى المنافسة داخل الملعب، لا أن تنتقل إلى الحملات الانتخابية.

إن حماية الرياضة من الاستغلال السياسي ليست موقفاً من السياسة نفسها وليست ضد حزب أو شخص، وإنما هي دفاع عن مصلحة وطنية. لأن ما يجمع المغاربة اليوم يجب ألا يتحول إلى أداة لما يفرقهم غداً.

فلنترك لكرة القدم رسالتها الجميلة، رسالة قوّة الإنتماء للوطن.

* المقال كتب في 24 غشت 2026

هيئة التحرير:
رشيد راخا (راحة)
رشيدة إمرزيك
منتصر أحولي (إثري)
خيرالدين الجامعي
نادية بودرة

الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك

القسم التقني:
خيرالدين الجامعي

السكرتارية:
رشيدة اجنايني

ملف الصحافة:
- الإيداع القانوني: 2001/0008
- الترقيم الدولي: 1476-1114
- رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06

الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط
هاتف/فاكس: 83 72 72 37 05

البريد الإلكتروني:
amadalamazigh@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:
www.amazigh.press

السحب:
مجموعة ماروك سوار

التوزيع:
سابريس

الجريدة تصدر عن شركة:
EDITIONS AMAZIGH

Editeur:
Rachid RAHA
- R.C.: 53673
- Patente: 26310542
- I.F.: 3303407
- CNSS: 659.76.13

Compte Bancaire:
BANK OF AFRICA
011.810.00.00.45.210.00.20703.89

سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

أكثر من 22 سنة في خدمة الأمازيغية

25

www.amazigh.press

المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد
أكدورت ابن الشيخ

الأمازيغية في برامج الأحزاب السياسية المغربية لانتخابات 2026

من الاعتراف الدستوري إلى اختبار الالتزام السياسي

مع اقتراب الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها يوم 23 شتنبر 2026، تعود الأمازيغية إلى واجهة النقاش السياسي، باعتبارها لغة رسمية للدولة ومكونا أساسيا من مكونات الهوية المغربية.

ولا يتعلق السؤال اليوم بما إذا كانت الأحزاب تذكر الأمازيغية في برامجها، وإنما بسؤال أكثر دقة: ماذا تقترح الأحزاب لتفعيل رسميتها؟ وما الذي يميز التعهدات الانتخابية الجديدة عن الوعود السابقة؟ وهل تتضمن هذه البرامج إجراءات قابلة للقياس والتنفيذ؟

وتكشف القراءة الأولية للبرامج الانتخابية للأحزاب الأكثر تمثيلية أن الأمازيغية حاضرة بدرجات متفاوتة، من مجرد الإشارة إلى تقوية حضورها، إلى اقتراح أغلفة مالية وآليات للحكامة والتتبع ومؤشرات كمية، وفي هذا الملف سنركز فقط على الاحزاب الاكثر تمثيلية في البرلمان لاخضاع برامجها للدرسة والتمحيص.

القضية الأمازيغية.. مشروع لغوي ثقافي حضاري مجتمعي أم ورقة انتخابية؟

◆ جمال بورفيسي

مع حلول كل موعد انتخابي، يتجدد الحديث عن الأمازيغية، وضرورات الارتقاء بها وتعميمها في الحياة العامة وفي التعليم، انسجاما مع الدستور الذي أقرها لغة رسمية.

ومع كل موعد انتخابي، تستحضر الهيئات السياسية القضية الأمازيغية في برامجها الانتخابية، وتعرض مقترحاتها وتصوراتها بشأن تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

لكن، أيضا مع كل محطة انتخابية يتجدد السؤال حول مدى التزام الفاعل الحزبي بتنفيذ وعوده الانتخابية بشأن الأمازيغية؟ ذلك أن الكثير من الوعود الانتخابية تبقى حبرا على ورق، ولا تستهلك إلا في المحطات الانتخابية، وهو ما يطرح سؤال مصداقية البرامج الانتخابية ومدى قابليتها للتنفيذ؟

وشكلت التجربة الحكومية الحالية، استثناءا في ربط الوعود بالتنفيذ، في ما يخص تنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية . فقد تحققت مكاسب عديدة بالنسبة إلى ورش تعميم الأمازيغية تفعيلا للتعهدات المتضمنة في البرنامج الحكومي.

فقد بادرت الحكومة منذ تنصيبها، إلى إعداد خارطة طريق 2025 – 2022 تهدف إلى تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والتي تتمحور حول خمسة ركائز استراتيجية تشمل 25 إجراء، خصصت لها اعتمادات سنوية ظلت ترتفع من سنة إلى أخرى، لتصل إلى مليار درهم في أفق السنة الجارية(2026).

وخلال الشهور الأولى التي أعقبت تنصيبها، تبنت الحكومة عددا من الإجراءات والتدابير والمبادرات الهادفة إلى تعزيز حضور الأمازيغية في مختلف الواجهات والمجالات.

وحرصا على الموضوعية في تقييم الحصيلة الحكومية في مجال تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية ، حرصنا في جريدة " العالم الأمازيغي" على نشر هذه الحصيلة كاملة ضمن الملف الذي أعددناه حول البرامج الانتخابية ذات الصلة بالأمازيغية، بمناسبة الاستحقاق الانتخابي التشريعي لـ23 شتنبر 2026، حتى نمنح القارئ فرصة الحكم والتقييم بنفسه بعيدا عن أي تأطير أو تأثير عاطفي، انفعالي، مزاجي، أو إيديولوجي، أو حتى مذهبي.

لقد بذلت الحكومة الحالية مجهودا استثنائيا في مجال تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، وأنهت ولايتها بحصيلة يمكن أن تعتد بها، بعيدا عن الحسابات السياسية.

فقد جعلت هذا الورش ضمن أولوياتها، من خلال الانتقال من مرحلة التخطيط والتأسيس إلى مرحلة التنزيل الفعلي وتوسيع دائرة استعمال الأمازيغية في مختلف مجالات الحياة العامة، كما ورد في الحصيلة.

وشمل توسيع نطاق استعمال الأمازيغية مختلف المجالات: الإدارات والمؤسسات العامة، الفضاءات العامة، مؤسسات التعليم، والاستقبال والتوجيه، والتكوين، والتشوير والهوية البصرية، ووثائق الدولة وإجراءات المواطنة، ووسائل النقل، والتعليم والتكوين الجامعي، والثقافة والفنون، والإعلام والاتصال والتحول الرقمي، والعدالة والتشريع، إضافة إلى الشراكات وآليات الحكامة والتواصل والتحسيس.

كما امتد حضور الأمازيغية إلى الوثائق والإجراءات المرتبطة بالهوية والمواطنة، بما في ذلك برمجة إدراجها في الجواز البيومتري المغربي، وإضافتها إلى جانب العربية في إجراءات ووثائق الحصول على الجنسية المغربية، بما يعزز حضور اللغتين الرسميتين للمملكة في مختلف مجالات الحياة.

ومن بين المكاسب التي تحققت في هذا المجال أيضا،إحداث صندوق دعم استعمال الأمازيغية ضمن الإطار القانوني والتنظيمي لصندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية

وضمن الحصيلة الإيجابية التي تحققت في مجال تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، تطور عدد المناصب المخصصة لتدريس الأمازيغية،حيث انتقلت من:

200 منصب سنة 2020 إلى ألف منصب برسم سنتي 2025-2026، لينتقل العدد إلى 3460 أستاذ حالياً، على أن يضاف إليهم 1000 أستاذا خلال سنة 2026-2027، ليصل العدد إلى 4460 أستاذًا.

ويشكل إقرار رأس السنة الأمازيغية عيدًا وطنيًا وعطلة رسمية مؤدى عنها محطة تاريخية في مسار الاعتراف بالهوية الوطنية في تعدد روافدها.

واليوم، بمناسبة انطلاق العد العكسي لاقتراع 23 شتنبر 2026، يثار السؤال مجددا، حول طبيعة وحجم المكانة المُخصصة للأمازيغية في البرامج الانتخابية للأحزاب.

والأهم من ذلك، هو السؤال الجوهري الذي تثيره هذه البرامج الانتخابية في الشق المتعلق بالتنزيل الفعلي لها، خاصة أنه من خلال استقراء واقع المقاربات الحزبية تجاه القضية الأمازيغية، يتضح أن ما ينقص ليست هي الوعود بل التطبيق.

ورغم الحضور الباهت للأمازيغية في بعض البرامج الانتخابية للأحزاب، وعدم وضعها ضمن الأولويات، فإن المدافعين عن القضية الأمازيغية يتطلعون إلى رؤية الوعود الانتخابية تتحقق على أرض الواقع.

وهو ما يفرض التعامل مع الأمازيغية باعتبارها أولوية وليست قضية هامشية.

كما أن القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية يُلزم واضعي السياسات العمومية بالعمل الجاد على التنزيل الفعلي للأمازيغية و تعميمها في كل مناحي الحياة وفي الإدارات والمؤسسات.

ومن المؤسف أن نسجل غياب الأمازيغيةعن دائرة اهتمام بعض الأحزاب، التي لا تستحضرها إلا في مناسبات محددة، أبرزها مناسبة إجراء الانتخابات، حيث تضطر الأحزاب إلى تضمين الدفاع عن الأمازيغية في برامجها الانتخابية "لإثبات اهتمامها بالقضية الأمازيغية، وبورش تفعيل طابعها الرسمي "، دون ضمانات التنزيل الفعلي لما تتعهد به في وعودها الانتخابية.

إن ما نخشاه أن يتحول ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية إلى ورقة انتخابية لدى الفاعلين الحزبيين، في غياب مؤشرات تُحيل إلى التزام فعلي بتنزيل الورش والارتقاء به ضمن أولويات العمل الحزبي والسياسي .

واليوم بعد خمس سنوات من الاستحقاقات الانتخابية السابقة، برز النقاش مجددا حول الأمازيغية مع اقتراب المحطة الانتخابية لـ23 شتنبر، حيث رفعت بعض الأحزاب شعارات حول تسريع تعميم الأمازيغية في منظومة التربية والتكوين وفي الحياة العامة وفي الإدارات والمؤسسات، مع تخصيص ميزانية لتوظيف أعداد كافية من المدرسين.

ورغم أن ثمة أحزابا جادة تتعامل بمسؤولية مع الأمازيغية، وتضع برامج انتخابية تحدد تصورها بدقة وبآجال للنهوض بالأمازيغية، إلا أن البعض الآخر تكتفي بالعموميات وبالشعارات الفضفاضة التي يصعب معها قياس وتتبع مدى تفعيلها، بعد وصولها إلى السلطة.

و الخوف كل الخوف في أن يكون الإستحقاق الانتخابي لـ23 شتنبر، مجرد محطة تُوزع فيها الوعود الانتخابية بشأن إعادة الاعتبار للأمازيغية والارتقاء بها، ثم تُطوى الصفحة مع انتهاء الحملة الانتخابية وبروز نتائج الانتخابات.

الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية تدعو الأحزاب السياسية إلى تبني ''ثلاثين التزاماً'' لإنصاف الأمازيغية

◆ منتصر إثري

أطلقت الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية نداءً سياسياً وحقوقياً موسعاً موجهاً إلى النخب السياسية ومختلف مكونات النسيج الحزبي المغربي، دعت فيه إلى تحيين الرؤى والبرامج الانتخابية المتعلقة بالأمازيغية، وذلك بمناسبة الاستحقاقات التشريعية المرتقب تنظيمها يوم 23 شتنبر 2026.

وجاء في النداء، الصادر عن المكتب الفدرالي للفيدرالية، أن انطلاق التحضيرات السياسية والانتخابية المقبلة يفرض إعادة طرح سؤال مكانة الأمازيغية داخل المشاريع الحزبية، ومدى استعداد الفاعلين السياسيين للتفاعل مع الفلسفة الدستورية التي أقرت الأمازيغية لغة رسمية للدولة وملكاً مشتركاً لجميع المغاربة.

وأكدت الفيدرالية أن الأمازيغية، رغم مرور سنوات على ترسيمها في دستور 2011، ما تزال تعاني اختلالات بنيوية وتأخر واضح في التفعيل، نتيجة استمرار معيقات قانونية ومؤسساتية وتنظيمية تحول دون تمكينها من المكانة التي يضمنها لها الدستور.

وأوضح النداء أن "ثلاثين التزاماً" تمثل الحد الأدنى المطلوب من الأحزاب السياسية خلال المرحلة المقبلة، من أجل تجاوز ما وصفه بـ"الأزمة المتواصلة للأمازيغية"، داعياً إلى إدماج القضية الأمازيغية في صلب البرامج الانتخابية والتشريعية والحكومية المقبلة.

ودعت الفيدرالية الأحزاب السياسية إلى اعتماد اللغة الأمازيغية وحروف تيفيناغ في جميع أدوات التواصل الشفوي والمكتوب خلال الحملات الانتخابية، سواء عبر وسائل الإعلام أو في التواصل المباشر مع المواطنين بمختلف جهات المملكة، بما ينسجم مع الطابع الرسمي للأمازيغية ومبدأ المساواة بين اللغتين الرسميتين.

كما شددت على ضرورة مراجعة المقتضيات الدستورية والتنظيمية التي تكرس، بحسب تعبيرها، نوعاً من التراتبية بين اللغتين الرسميتين، مع المطالبة برفع القيود التنظيمية التي تحد من إدماج الأمازيغية في مختلف مجالات الحياة العامة.

وتضمن النداء دعوات إلى مراجعة عدد من القوانين التنظيمية والعادية، من بينها قانون المسطرة المدنية، وقانون المسطرة الجنائية، والقانون المتعلق بمغربة وتوحيد وتعريب المحاكم، بهدف تمكين المواطنين من التقاضي والترافع باللغة الأمازيغية.

كما طالبت الفيدرالية بتعديل بعض مقتضيات القانون الجنائي المتعلقة بالتمييز، عبر إدراج اللغة والانتماء الثقافي ضمن أسباب التمييز المعاقب عليه قانوناً، مع توسيع نطاق الحماية ليشمل الأشخاص الذاتيين والمعنويين.

وفي السياق نفسه، دعا النداء إلى مراجعة قانون الجنسية المغربية، خاصة المقتضيات التي تربط اكتساب الجنسية بالانتماء إلى جماعة لغتها العربية أو دينها الإسلام، معتبرة أن ذلك يتعارض مع التعدد اللغوي والثقافي الذي يقره الدستور المغربي.

وعلى مستوى التعليم، طالبت الفيدرالية بتعميم تدريس الأمازيغية أفقياً وعمودياً داخل المدرسة العمومية والخاصة، واعتمادها في التعليم الأولي، وضمان تدريسها لأبناء الجالية المغربية بالخارج، مع توفير الحماية القانونية والمهنية لأساتذة اللغة الأمازيغية.

كما دعت إلى مراجعة النصوص القانونية المؤطرة لدعم الإنتاجات الفنية والثقافية، بما يضمن إنصاف الأعمال الناطقة بالأمازيغية في مجالات السينما والمسرح والدراما والإبداع الأدبي والفني.

وفي المجال الإعلامي، شددت الفيدرالية على ضرورة مراجعة دفاتر تحملات القنوات والإذاعات العمومية والخاصة، لضمان حضور مركزي ومنصف للإنتاجات الأمازيغية داخل المشهد السمعي البصري الوطني.

وتطرق النداء إلى القضايا المرتبطة بالأراضي الجماعية والملك الغابوي، حيث طالبت الفيدرالية بمراجعة قانون الترحال الرعوي، والظهائر المتعلقة بالمحافظة على الغابات، بما يضمن حماية الملكية الخاصة واسترجاع الأراضي المنتزعة من السكان الأصليين.

كما دعت إلى وقف ما وصفته بـ"التوسع الغابوي والمحميات السلبية" التي تؤثر على البيئة ومصادر عيش الساكنة المحلية، مع اعتماد سياسات تنموية قائمة على التمييز الإيجابي لفائدة المناطق الهشة والمهمشة اقتصادياً واجتماعياً.

وأكدت الوثيقة ضرورة حماية الطوبونوميا الأمازيغية ووقف تعريب أسماء الأماكن والمجالات الترابية، إلى جانب صيانة التراث اللامادي الأمازيغي وتعزيز الاستثناء الثقافي الوطني في مواجهة العولمة الثقافية.

وفي الجانب الحقوقي، طالبت الفيدرالية بإحداث مرصد وطني لمناهضة التمييز العنصري والعرقي، وفق الالتزامات الدولية للمغرب، كما دعت إلى تفعيل توصيات الهيئات الأممية المتعلقة بحماية الحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغية، خاصة التوصيات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان ولجان الأمم المتحدة المختصة.

وأكدت الفيدرالية أن تنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية لم يعد مطلباً ثقافياً فقط، بل مدخلاً أساسياً لترسيخ الديمقراطية والمواطنة والمساواة والعدالة اللغوية والثقافية بالمغرب.

الأمازيغية: ورش وطني لترسيخ الإنصاف والوحدة في التنوع

حصيلة الحكومة في مجال تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية 2021-2026 وآفاق العمل لسنة 2027

بفضل الرؤية الملكية السامية والتعبئة الحكومية، أصبحت الأمازيغية ركيزة أساسية في بناء مغرب موحد في تنوعه، قوي بلغاته، ومتصالح مع تاريخه وهويته الأصيلة. وتنفيذاً لأحكام القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجالات التعليم والحياة العامة، جعلت الحكومة هذا الورش ضمن أولوياتها، من خلال الانتقال من مرحلة التخطيط والتأسيس إلى مرحلة التنزيل العملي وتوسيع نطاق الاستعمال الفعلي للأمازيغية في مختلف مجالات الحياة العامة.

وقد توج هذا المسار بقرار جلالة الملك محمد السادس نصره الله:إقرار رأس السنة الأمازيغية عيداً وطنيًا وعطلة رسمية مؤدى عنها، في خطوة تاريخية تجسد الاعتراف بالتاريخ العميق للوطن وترسخ الاعتزاز بالانتماء والهوية الوطنية.

أولًا: الحكامة والتخطيط ومواكبة الإدارات

عملت الحكومة على إرساء آليات مؤسساتية وتنظيمية لتأطير ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، من خلال إحداث مديرية تنمية استعمال اللغة الأمازيغية بالإدارات العمومية، المكلفة بتنسيق الجهود ومواكبة القطاعات والمؤسسات في تنزيل هذا الورش.

وفي هذا الإطار، تم:

-إعداد المخطط الأفقي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛

-إنجاز 26 مخططًا قطاعيًا؛

-دراسة بطاقات طلب الدعم المقدمة من 8 إدارات؛

-إعداد دراسة وطنية لتقييم مستوى إدماج الأمازيغية بالإدارات العمومية؛

-إعداد إطار منهجي واستبيان وتجريبه على 10 إدارات؛

-إعداد خارطة طريق تتضمن 10 مشاريع مهيكلة؛

-مواصلة مواكبة الإدارات في إعداد وتدقيق مخططاتها القطاعية.

كما تم إحداث صندوق دعم استعمال الأمازيغية ضمن الإطار القانوني والتنظيمي لصندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية، بموجب المادة 18 من قانون المالية رقم 50.22 لسنة 2023 والمرسوم رقم 2.23.245 الصادر في 8 ماي 2023، إضافة إلى القرار المشترك الصادر بتاريخ 8 أبريل 2025.

ويهدف الصندوق إلى تمويل برامج تحديث الإدارة والتحول الرقمي واستعمال الأمازيغية بالقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية وجمعيات المجتمع المدني.

الشراكات والاتفاقيات

شكلت الشراكات إحدى الآليات الأساسية لتنزيل الورش، حيث تم:

-إبرام 28 اتفاقية إطار و46 اتفاقية خاصة، أي 74 اتفاقية؛

-وجود 14 اتفاقية في طور الإعداد أو معروضة على مسطرة التوقيع؛

-إبرام اتفاقيات تعاون وشراكة مع مؤسسات وطنية في مجالات التكوين والدعم اللغوي والتقني.

وتتضمن البرمجة المقبلة إبرام اتفاقيات شراكة جديدة، ولاسيما مع مؤسسات التكوين.

ثانيًا: الأمازيغية في الإدارة المغربية عدالة لغوية وتجسيد للمواطنة المتساوية

عملت الحكومة على إدماج الأمازيغية في المرافق العمومية وتقريب الإدارة من المواطن، من خلال مجموعة من الإجراءات العملية.

1. الاستقبال والتوجيه والتواصل

تم تشغيل 491 عونًا للاستقبال الحضوري الناطقين بالتعابير الأمازيغية الثلاث: تريفيت وتاشلحيت وتمزيغت، إضافة إلى 75 عونًا للتواصل الهاتفي في 11 مركز اتصال.

كما تم تشغيل 100 مساعد ومساعدة اجتماعيين بوزارة العدل، استفاد 60 منهم من التكوين في اللغة الأمازيغية، وتم تجهيزهم بالوسائل الضرورية لتيسير مهامهم الميدانية.

واعتمدت الأمازيغية في خدمات الاستقبال الهاتفي بـ 11 مركزًا للتواصل تضم 72 عونًا ناطقًا بالأمازيغية.

كما تم تنظيم دورة تكوينية لفائدة 120 موظفًا وموظفة ينتمون إلى 10 قطاعات حكومية، بهدف تقوية كفاءاتهم في التواصل باللغة الأمازيغية.

2. الأمازيغية في وثائق الدولة وإجراءات المواطنة

امتد تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية إلى عدد من الوثائق والإجراءات المرتبطة بالهوية والمواطنة، بما يعزز حضور اللغتين الرسميتين للمملكة في الوثائق والمعاملات الرسمية.

وفي هذا الإطار، تم:

- إضافة اللغة الأمازيغية إلى جانب اللغة العربية في إجراءات ووثائق الحصول على الجنسية المغربية؛

- إدراج اللغة الأمازيغية في الجواز البيومتري المغربي.

ويكتسي هذان المنجزان أهمية خاصة لكونهما يجسدان حضور الأمازيغية في وثائق مرتبطة مباشرة بالهوية القانونية للمواطن وبعلاقته بالدولة، ويعكسان الانتقال من إدماج الأمازيغية في الخدمات الإدارية والتواصل إلى حضورها في وثائق الدولة الأساسية.

3. الهوية البصرية والتشوير

تم إدماج الأمازيغية في الهوية البصرية وعلامات التشوير واللافتات العمومية، من خلال:

- توقيع 12 اتفاقية لإدراج الأمازيغية في لوحات التشوير واللافتات؛

- إنجاز أكثر من 3351 لوحة؛

- مواصلة التنسيق لإدراج الأمازيغية في علامات التشوير بعدد من الجماعات الترابية؛

- إعداد 1000 لوحة إضافية لفائدة قطاعات أخرى.

ويتم العمل على تعميم إدماج الأمازيغية في علامات التشوير واللوحات الإرشادية بالإدارات والجماعات الترابية.

4. الأمازيغية في وسائل النقل

تم إدماج الأمازيغية في:

- 403 سيارات وناقلات تابعة للأمن الوطني؛

- 512 وسيلة نقل تابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

ذلك أنه تم حصر أكثر من 20,385 مركبة تابعة لمؤسسات الدولة، وإدراج الأمازيغية في 915 مركبة منها، مع العمل على تكييف باقي اللوحات بما يحترم اللغة الأمازيغية وحرف تيفيناغ.

وتتجه البرمجة المقبلة إلى إدراج الأمازيغية في وسائل النقل العمومي والمرفقي، والإسعاف والنقل المدرسي ونقل الموتى، وفي المحطات الطرقية والمطارات والموانئ وشبكة الطرق السيارة.

5.التجربة النموذجية بالجماعات الترابية

تم إطلاق تجربة نموذجية في 40 جماعة ترابية تشمل مجالات الاستقبال والتكوين والحملات التحسيسية والمواقع الإلكترونية.

وقد انطلقت التجربة فعليًا في جماعات تمارة والخميسات ووالماس، مع تنظيم لقاءات ميدانية واتفاقيات دعم

ثالثًا: الأمازيغية في المدرسة المغربية استثمار في المساواة والانتماء

اعتبرت الحكومة تعميم تدريس الأمازيغية مدخلًا أساسيًا لترسيخ العدالة اللغوية والثقافية وتكافؤ الفرص بين المتعلمين.

وفي هذا الإطار، تم:

- إحداث لجنة للقيادة ولجن جهوية وإقليمية لتتبع تنزيل تعميم تدريس اللغة الأمازيغية؛

- تخصيص 12 مفتشًا متخصصًا في مادة اللغة الأمازيغية؛

- تخصيص 10 مناصب مالية لتوظيف متصرفين من الدرجة الثانية؛

- تحيين وإعداد الكتب المدرسية الخاصة باللغة الأمازيغية بالتعليم الابتدائي؛

- إعداد مخطط وطني للتكوين المستمر لفائدة أساتذة التعليم الابتدائي الناطقين بالأمازيغية والراغبين في تدريسها؛

- مراجعة وحدات تكوين الأساتذة لمواكبة إصلاح منظومة التربية والتكوين والهندسة الجديدة؛

- إدراج الأمازيغية في مدارس الريادة؛

- إعداد عدة بيداغوجية ستتاح بالمجان ابتداء من السنة المقبلة؛

- إنجاز منصة إلكترونية لتعلم اللغة الأمازيغية عن بعد.

تعزيز الموارد البشرية

تطور عدد المناصب المخصصة لتدريس الأمازيغية من:

- 200 منصب سنة 2020؛

- 400 أستاذ خلال سنتي 2021-2022 و2023-2022؛

- 600 أستاذ خلال سنتي 2024-2023 و2025-2024؛

- 1000 منصب برسم سنتي 2026-2025.

ويبلغ عدد أساتذة اللغة الأمازيغية في التعليم الابتدائي حاليًا 3460 أستاذًا، على أن يضاف إليهم 1000 أستاذ خلال سنة 2027-2026، ليصل العدد إلى 4460 أستاذًا، بما سيمكن من تغطية 50% من المدارس التي تدرس بها الأمازيغية، في أفق بلوغ التعميم الكامل برسم سنتي 2030-2029.

التعليم العالي والتكوين

تم توسيع عروض التكوين في اللغة والثقافة الأمازيغية إلى 11 مسلكًا جامعيًا برسم 2024-2025، منها 6 مسالك في الإجازة و5 في الماستر، مقابل 9 مسالك سنة 2022-2021.

كما تم:

- اعتماد مسلك الترجمة عربية-أمازيغية-فرنسية بمدرسة الملك فهد العليا للترجمة بطنجة؛

- تخرج الفوج الأول من هذا المسلك، الذي يضم 13 متخرجة ومتخرجًا؛

- إحداث 14 مسلكًا في الإجازة في التربية، يتضمن كل واحد منها وحدة خاصة باللغة والثقافة الأمازيغية؛

- إحداث مسلك وطني نموذجي لتكوين أساتذة التعليم الابتدائي في اللغة الأمازيغية بعدد من المدارس العليا؛

- إدراج وحدات دراسية حول الأمازيغية في المعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي، والمعهد العالي للإعلام والاتصال، والمعهد العالي للقضاء، والمعهد العالي لعلوم الآثار والتراث؛

- دعم الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية لإدماج الأمازيغية في برامج محاربة الأمية.

رابعًا: الأمازيغية في الثقافة والفنون ذاكرة الوطن ونبض إبداعه

عملت الحكومة على تعزيز حضور الثقافة والفنون الأمازيغية في الحياة العامة، من خلال:

- دعم المشاريع الثقافية والفنية الأمازيغية ورفع تمثيلها ضمن البرامج المدعمة؛
- تشجيع الإنتاج المسرحي بالأمازيغية؛
- دعم وتنظيم التظاهرات والمهرجانات الأمازيغية؛
- توحيد الجائزة التشجيعية للأدب والدراسات الأمازيغية في صنفين مستقلين، أحدهما للأدب والثاني للدراسات، مع لجنة تحكيم خاصة؛
- توثيق وتدوين الإيقاعات والآلات الموسيقية الأمازيغية ودراسة إمكانية تدريسها في المعاهد الموسيقية؛
- إدراج الأمازيغية في المواد الدعائية للأنشطة الرسمية وفي فقرات افتتاح واختتام المهرجانات والأنشطة الثقافية.

كما تم تنظيم الاحتفال الرسمي بالسنة الأمازيغية لسنتي 2024 و2025، وتنظيم المؤتمر الدولي حول «الكتابة الأمازيغية القديمة: الحصيلة والآفاق» يومي 19 و20 يونيو 2025.

وتتواصل برمجة دعم إدماج الأمازيغية في منظومة الإبداع الثقافي والفني.

خامسًا: الأمازيغية في الإعلام والاتصال والتحول الرقمي جسر للثقة ووحدة للهوية

تم إدماج الأمازيغية تدريجيًا في الفضاء الإعلامي والرقمي والمؤسساتي، من خلال:

- إدماج الأمازيغية في المواقع الإلكترونية الرسمية لعدد من الوزارات والمؤسسات العمومية وترجمة محتوياتها؛
- إنجاز دراسة وطنية لتقييم مستوى إدماج الأمازيغية؛
- إعداد الإطار المنهجي والاستبيان وتجريبه على 10 إدارات؛
- إعداد خارطة طريق تتضمن 10 مشاريع مهيكلة؛
- الشروع في ترجمة محتويات بعض المواقع والمنصات الرقمية التابعة لـ 17 قطاعًا وزاريًا؛
- إطلاق حملات تواصلية وإنتاج كبسولات إعلامية وتعليمية بالتعابير الأمازيغية الثلاث؛
- اعتماد الأمازيغية في الحملات الحكومية والهوية البصرية والخدمات الصوتية الموجهة للمواطنين؛
- اعتماد الأمازيغية في الندوات الصحفية الأسبوعية للناطق الرسمي باسم الحكومة؛
- إصدار بلاغات رسمية باللغة الأمازيغية؛
- توفير الترجمة الفورية خلال الجلسات العامة لمجلسي النواب والمستشارين، وخلال الندوات الصحفية الأسبوعية للناطق الرسمي باسم الحكومة؛
- بث الجلسات البرلمانية بالأمازيغية.

وتتواصل ترجمة المحتويات الرقمية، مع العمل على وضع ميثاق لإدماج الأمازيغية بالمواقع الإلكترونية الإخبارية ومواصلة تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بالتحول الرقمي.

سادسًا: الأمازيغية في العدالة والتشريع إنصاف لغوي يحقق المساواة أمام القانون

في مجال العدالة، تم العمل على إدماج الأمازيغية في الخدمات القضائية والتواصل مع المرتفقين، من خلال:

- إعداد معجم قانوني وقضائي ثنائي اللغة: العربية–الأمازيغية؛
- تأهيل وتكوين موظفي وزارة العدل في مجال التواصل باللغة الأمازيغية؛
- استكمال التشوير الداخلي والخارجي باللغة الأمازيغية داخل المحاكم؛
- اعتماد الأمازيغية إلى جانب العربية في الأختام والطوابع الإدارية؛
- إعداد كبسولات تواصلية بالأمازيغية لشرح المساطر والإجراءات والخدمات القضائية؛
- اختيار محاكم نموذجية لتجريب إدماج الأمازيغية؛
- تعميم أعوان استقبال ناطقين بالأمازيغية بالمحاكم؛
- تجهيز الفضاءات القضائية بلافتات وتشوير بالأمازيغية؛
- إعداد وثائق ومطبوعات قانونية مترجمة إلى الأمازيغية؛
- إدراج الأمازيغية في مراكز النداء القضائية لتيسير التواصل والإرشاد.

كما تم إحداث آليات للتنسيق داخل الهيئة المشتركة لمنظومة العدالة، وإحالة الموضوع على اللجنة الموضوعية المختصة بالنجاعة القضائية وتتبع أداء المحاكم، وإعداد مخطط عمل مشترك لتنزيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 26.16 وتعميمه على المسؤولين القضائيين والإداريين بالمحاكم.

وعلى مستوى التشريع، تم توقيع اتفاقيات تعاون بين الأمانة العامة للحكومة ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وشرعت الأمانة العامة للحكومة في ترجمة دفعة أولى من النصوص القانونية إلى الأمازيغية، كما أدرجت الأمازيغية في موقعها الإلكتروني الذي أصبح ينشر بيانات اجتماعات مجلس الحكومة ومحتويات الجريدة الرسمية بالأمازيغية.

وتتجه المرحلة المقبلة إلى إصدار أدلة ومعاجم للمصطلحات القانونية والإدارية بالأمازيغية، ودعم إدماجها في الحقل التشريعي والتنظيمي والعمل البرلماني.

سابعًا: الترجمة المؤسساتية والمنظومة القانونية والإدارية

في إطار تعزيز الولوج إلى المعلومة والخدمات العمومية باللغة الأمازيغية، تم:

- توفير الترجمة الفورية في الجلسات العامة لمجلسي النواب والمستشارين؛
- ترجمة محتويات عدد من المواقع والمنصات الرقمية الحكومية؛
- تصنيف وترتيب النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الطابع العام قصد ترجمتها؛
- الشروع في إعداد معجم قانوني للمصطلحات القانونية والإدارية.

وتتواصل هذه الأعمال، مع التوجه نحو إعداد وإصدار أدلة ومعاجم للمصطلحات القانونية والإدارية بالأمازيغية.

ثامنًا: التواصل والتحسيس

تولي الحكومة أهمية للتواصل والتحسيس باعتبارهما آليتين لمواكبة الورش والتعريف بمكتسباته، وذلك من خلال الحملات التواصلية والكبسولات الإعلامية والتعليمية واللقاءات الميدانية.

وتتضمن البرمجة المقبلة:

- تنظيم لقاءات وخرجات تحسيسية للتعريف بتقدم ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛
- تنظيم حفل رأس السنة الأمازيغية كمنصة تواصلية لتقييم المكتسبات وتعزيز التواصل حول هذا الورش الوطني.

تاسعًا: المشاريع المبرمجة لسنة 2027

استنادًا إلى برنامج عمل مديرية تنمية استعمال اللغة الأمازيغية، تتركز المرحلة المقبلة على استكمال الأوراش القائمة وتوسيع نطاقها وتعميم التجارب الناجحة.

وتشمل أبرز المشاريع المبرمجة:

في مجال التخطيط ومواكبة الإدارات

- مواكبة الإدارات التي لم تُعد مخططاتها القطاعية؛
- مواكبة 40 جماعة ترابية نموذجية.

في مجال الشراكات والتكوين

- إبرام اتفاقيات شراكة مع مؤسسات التكوين؛
- تنفيذ برنامج تكوين المكونين؛
- التكوين التخصصي في التواصل الإداري الشفهي والكتابي بالأمازيغية.

في مجال الرقمنة

- وضع ميثاق لإدماج الأمازيغية بالمواقع الإلكترونية الإخبارية؛
- مواصلة ترجمة محتويات المواقع الإلكترونية.

في مجال الهوية والتشوير

- تعميم إدماج الأمازيغية في علامات التشوير واللوحات الإرشادية بالإدارات والجماعات الترابية.

في مجال النقل

- مواصلة إدراج الأمازيغية في وسائل النقل العمومي والمرفقي؛
- مواصلة إدراجها في سيارات الإسعاف والنقل المدرسي ونقل الموتى؛
- مواصلة إدماجها في المحطات الطرقية والمطارات والموانئ وشبكة الطرق السيارة.

في مجال التعليم والثقافة والإعلام

- دعم إدماج الأمازيغية في منظومة التربية والتكوين؛
- دعم حضورها في مجالات الإبداع الثقافي والفني؛
- دعم إدماجها في منظومة الإعلام والاتصال.

في المجال القانوني والتشريعي

- إصدار أدلة ومعاجم للمصطلحات القانونية والإدارية بالأمازيغية؛
- دعم إدماج الأمازيغية في الحقل التشريعي والتنظيمي والعمل البرلماني.

في مجال التواصل والتحسيس

- تنظيم لقاءات وخرجات تحسيسية للتعريف بتقدم الورش؛
- تنظيم حفل رأس السنة الأمازيغية كمنصة تواصلية لتقييم المكتسبات.

عاشرًا: مؤشرات تركيبية للحصيلة

تُبرز الحصيلة خلال الفترة 2021-2026 مجموعة من المؤشرات الدالة على اتساع نطاق تنزيل ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، من أبرزها:

- 74 اتفاقية مبرمة
- 26 مخططًا قطاعيًا منجزًا
- 120 موظفًا وموظفة استفادوا من التكوين
- 494 عون استقبال حضوري
- 75 عونًا للتواصل الهاتفي
- 11 مركز اتصال
- 3351 لوحة تم إدماج الأمازيغية فيها
- 915 مركبة أدرجت فيها الأمازيغية
- 403 سيارات وناقلات للأمن الوطني
- 512 وسيلة نقل لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية
- 40 جماعة ترابية نموذجية ضمن التجربة الترابية
- 17 قطاعًا وزاريًا شرع في ترجمة محتوياته الرقمية
- 11 مسلكًا جامعيًا في اللغة والثقافة الأمازيغية
- 14 مسلكًا في الإجازة في التربية يتضمن وحدات في الأمازيغية
- 3460 أستاذًا لتدريس الأمازيغية حاليًا، مع برمجة 1000 أستاذ إضافي لسنة 2027-2026.

إن حصيلة الحكومة خلال الفترة 2021-2026 تعكس انتقال ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية من مرحلة التأسيس والتخطيط إلى مرحلة التنزيل العملي والتوسع التدريجي في مختلف مجالات الحياة العامة.

فقد شمل هذا المسار الإدارة والاستقبال والتوجيه، والتكوين، والتشوير والهوية البصرية، ووثائق الدولة وإجراءات المواطنة، ووسائل النقل، والتعليم والتكوين الجامعي، والثقافة والفنون، والإعلام والاتصال والتحول الرقمي، والعدالة والتشريع، إضافة إلى الشراكات وآليات الحكامة والتواصل والتحسيس.

كما امتد حضور الأمازيغية إلى الوثائق والإجراءات المرتبطة بالهوية والمواطنة، بما في ذلك برمجة إدراجها في الجواز البيومتري المغربي، وإضافتها إلى جانب العربية في إجراءات ووثائق الحصول على الجنسية المغربية، بما يعزز حضور اللغتين الرسميتين للمملكة في مختلف مجالات الحياة.

ويشكل إقرار رأس السنة الأمازيغية عيدًا وطنيًا وعطلة رسمية مؤدى عنها محطة تاريخية في مسار الاعتراف بالهوية الوطنية في تعدد روافدها، كما يعكس إحداث صندوق دعم استعمال الأمازيغية وتعزيز البنية المؤسساتية المكلفة بتنمية استعمالها إرادة الانتقال إلى مرحلة أكثر انتظامًا في تمويل وتتبع وتنفيذ هذا الورش.

أما المرحلة المقبلة، فتتمثل أساسًا في توسيع نطاق التنزيل، وتعزيز الاستمرارية، وتعميم الممارسات التي تم اختبارها، وتقوية التكوين والترجمة والتحول الرقمي، وتوسيع إدماج الأمازيغية في الإدارة والجماعات الترابية والتعليم والإعلام والعدالة والثقافة ووسائل النقل.

وبذلك تواصل الأمازيغية مسارها باعتبارها لغة رسمية حية، ولغة تواصل وإدارة وتعليم وعدالة وثقافة وإعلام، وعنصرًا أساسيًا في ترسيخ الإنصاف اللغوي والثقافي وتعزيز الوحدة الوطنية.

الأمازيغية اليوم، بفضل الرؤية الملكية والتعبئة الحكومية، ركيزة في بناء مغرب موحد في تنوعه، قوي بلغاته، ومتصالح مع تاريخه وهويته الأصيلة.

الحركة الامازيغية وانتخابات 2026 أي موقف وأي اتجاه ؟

الدكتور عبد السلام خلفي

في سياق التدافع الانتخابي الذي انخرطت فيه الأحزاب الوطنية لنيل استحقاقات سنة 2026 تقدمت هذه الأخيرة ببرامج اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية تحاول من خلالها أن تستميل بها الناخبين والناخبات.

واعتبارا لما للأمازيغية من أهمية كبرى في هذه الاستحقاقات، فقد حاولنا تتبع الإجراءات التي تعهدت بها هذه الأحزاب في برامجها لتفعيل الفصل الخامس من الدستور ومعه تفعيل الترسانة القانونية التي صدرت منذ 2019. وقد دفعنا إلى هذه المتابعة لبرامج الأحزاب ما تعيشه الحركة الأمازيغية من تموقفات (إن لم أقل تشتت) مختلفة أمام هذه الأحزاب وبرامجها.

فمن المعلوم أن هذه الحركة لم تتمكن، إلى اليوم، من الاتفاق، ولو مرة واحدة، للتأثير على مسارات هذه الانتخابات، فقد ظلت بعض أطيافها تدعو، لأكثر من عشرين سنة، إما إلى المقاطعة أو إلى التصويت يمينا أو يسارا حسب قناعة كل فرد، في حين ظلت أطياف اخرى غير مبالية. وأمام هذا الوضع، فإن الحركة لم تستطع، رغم جماهيريتها واتساعها، أن تبلغ رسالتها الحاسمة إلى من يهمهم الأمر / المشاركين في اللعبة السياسية.

فلا هي قاطعت لتتبين حدود قوتها وجماهيريتها ومدى تأثيرها على توجيه الاستحقاقات، ولا هي شاركت بقوة في اتجاه أو ضده لكي تبرز قدرتها على إحداث الفرق، فتسقط أحزابا وتنجح أحزابا أخرى.

في هذه المقالة أريد فقد أن أبرز أنواع البرامج التي تقدمت بها هذه الأحزاب الوطنية لتفعيل الفصل الخامس من الدستور والقوانين ذات الصلة بموضوع الأمازيغية. أريد كذلك أن أتعرف على المواقف التي يمكن أن تتخذها الحركة الأمازيغية من هذه الاستحقاقات في سياق كل ما يمكن أن نقول عنه أنه سياق ليس في صالح الأمازيغية. عموما، يمكن أن نميز، ونحن نتتبع هذه البرامج التي تقدمت بها الاحزاب الوطنية لمعالجة وضع ووضعية الأمازيغية في المؤسسات، بين ثلاثة أنواع:

1- برامج قدمت فيها فئة من الأحزاب بعض التدابير والتعهدات العملية أو المرقمة؛
2- برامج قدمت فيها فئة ثانية من الأحزاب وعودا عامة ولكنها لم تتعهد فيها بأي أرقام ولا تدابير عملية؛

3- أحزاب لم تقدم أية وعود وتجاهلت الملف برمته.

◆الفئة الأولى من الأحزاب:

تعهد هذا الحزب بما يلي:

- "جعل تعليم اللغة الأمازيغية إجبارياً في المدرسة العمومية المغربية، عبر السعي إلى تحقيق التعميم التدريجي لتدريسها في أفق سنة 2031، مع مراجعة المناهج والمضامين التعليمية وتوفير الاستمرارية البيداغوجية بين مختلف الأسلاك والمستويات الدراسية".

- "مواجهة النقص الحاصل في الأطر التربوية من خلال التعهد بتوظيف 2000 أستاذ متخصص في اللغة الأمازيغية سنوياً، لضمان التوسع الفعلي والعدالة في توزيع المدرسين بين مختلف الأكاديميات الجهوية، وخاصة في المناطق القروية والجبلية".

- "إحداث صندوق وطني مخصص لتمويل ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، إلى جانب تعبئة غلاف مالي إضافي مخصص للتعليم والإدارة، لدعم تطوير أدوات بيداغوجية مبتكرة ترتكز على التكنولوجيات الحديثة والرقمنة".

-"العمل على تطوير أدوات رقمية وإجراءات عملية لإتاحة استخدام اللغة الأمازيغية بفعالية داخل المرافق الإدارية، والقضائية، والصحية، والإعلامية، بما يضمن تيسير ولوج المواطنات والمواطنين للخدمات الأساسية وترسيخ رسمية اللغة دستوريّاً ومؤسساتيّاً".

التزم هذا الحزب ب:

- "تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 16-26 المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية"؛

- "ضمان الولوج العادل للخدمات الرقمية وتسريع تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية داخل المنظومة التربوية، عبر إدماج حلول تكنولوجية وأدوات بيداغوجية مبتكرة لتدريس اللغة في المدرسة العمومية، وتسهيل تعميمها الرقمي لفائدة التلاميذ في مختلف الجهات".

- تخصيص غلاف مالي للأمازيغية بقيمة 2 مليار درهم وذلك بهدف تطوير المحتويات البيداغوجية الرقمية لضمان انتشار تدريسها حتى في المناطق التي تعاني من نقص الأساتذة المتخصصين.

- إحداث لجنة وزارية دائمة لدى رئيس الحكومة(كانت هذه اللجنة موجودة وعقدت آخر اجتماع لها في أبريل 2021)، وذلك تفعيلا للمادة 34 من القانون التنظيمي رقم 16-26.

وحسب برنامج الحزب، فإن هذه اللجنة سيعهد إليها بمهمة تتبع وتقييم تنزيل الطابع الرسمي للامازيغية.

تعهد هذا الحزب ب:

- تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في جميع المدارس الابتدائية (مائة في المائة).

- جعل 80 في المائة من الوثائق الإدارية متاحة باللغة الأمازيغية.

- تمكين الإدارات العمومية من التواصل باللغتين العربية والأمازيغية.

- مضاعفة الإنتاج الإعلامي بالأمازيغية في القطاع العمومي.

- تعميم الأمازيغية على مستوى كافة محاكم المغرب.

الذي أكد على أنه سيواصل إنجاز المشاريع التي بدأها خلال ولايته الحكومية السابقة، من خلال:

- الالتزام بـ الرفع التدريجي لميزانية صندوق دعم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية لتتجاوز مليار درهم، بهدف ضمان التمويل المستدام لكافة المشاريع والخطط الرامية لإدماج اللغة في الحياة العامة، واستكمال المكتسبات التي تم التأسيس لها ماليّاً ومؤسساتيّاً".

- "تسريع وتيرة التعميم الأفقي والعمودي لتدريس اللغة الأمازيغية في المدرسة العمومية المغربية، من خلال الرفع من عدد مناصب تكوين وتوظيف الأساتذة المتخصصين، وتوفير الموارد والوسائل البيداغوجية الضرورية ".

- "مواصلة ورش إدماج اللغة الأمازيغية في الإدارات العمومية والمرافق المؤسساتية والجماعات الترابية، وتعميم استعمالها في التشوير، والاستقبال، والإرشاد، فضلاً عن تسهيل ولوج المواطنين والمتقاضين الناطقين بالأمازيغية إلى الخدمات العمومية الأساسية لضمان المساواة والعدالة اللغوية".

- "تعزيز ركائز الأمازيغية في وسائل الإعلام والاتصال الحديثة والفضاء الرقمي، عبر دعم الإنتاجات الرقمية والإعلامية باللغة الأمازيغية ومواكبة التحول التكنولوجي لضمان إشعاع الثقافة الوطنية وتنافسيتها الرقمية".

- "إحداث وحدات إدارية دائمة مكلفة بتفعيل الامازيغية داخل الإدارات والمؤسسات العمومية".

الفئة الثانية من الأحزاب:

اكتفت هذه الأحزاب بتقديم وعود عامة دون تحديد للأرقام أو التدابير العملية أو تحديد لزمنية الإنجاز؛ ومن ضمن هذه الأحزاب نجد:

لم يقدم ارقاما، ولكنه

التزم ب:

- دعم إدماج وتعميم اللغة الأمازيغية في منظومة التربية والتعليم.

- إدماجها الشامل في مختلف الوزارات، والإدارات، والمؤسسات العمومية.

- اعتماد الأمازيغية وحرف "تيفيناغ" في برامج محاربة الأمية والتربية غير النظامية بتنسيق مع المجتمع المدني.

- الترافع من أجل توطين اللغة الأمازيغية داخل المرفق العمومي والإدارة، وسلك القضاء، ومنظومة الإعلام الوطني.

لتجاوز بطء تنفيذ المقتضيات القانونية المتعلقة بالأمازيغية، اكتفى هذا الحزب ب:

- التأكيد على شعار المأسسة الدستورية للأمازيغية والعربية عن طريق «إطلاق برامج لتقوية اللغتين الرسميتين، العربية والأمازيغية» وذلك في اطار محور تعزيز الهوية واللحمة الوطنية.

اكتفى هذان الحزبان بالحديث عن الأمازيغية بوصفها ملفا حقوقيا وطالبا موازاة مع ذلك، برفع كل أشكال التهميش التي مورست على المناطق الناطقة بالأمازيغية، غير أنها لم تقدم أية اجراءات عملية محددة.

الفئة الثالثة من الأحزاب:

هذه الفئة تجاهلت الأمازيغية بشكل كلي ولم تخصص لها أية إجراءات بل ولم تقدم أية وعود؛ ويمكن أن نذكر هنا الأحزاب التالية:

اكتفى هذا الحزب في خطابه وبرامجه الانتخابية بالحديث عن إشكالات اجتماعية واقتصادية، أما بالنسبة للأمازيغية فلم يدخلها في برنامجه.

هذه الأحزاب غاب من برامجها كذلك كل تدبير محدد لصالح الأمازيغية.

الخلاصة: بعد هذا الاستعراض لبرامج الأحزاب السياسية بالمغرب سنلاحظ أن الإجراءات المقدمة من طرف بعض الاحزاب (الفئة الأولى) لا ترقى، في العموم، إلى المستوى المطلوب، وهذا بالرغم من كونها هي الأكثر تدقيقا لها؛ فهي إجراءات موجهة، على ما يبدو، الى الجماهير المنتخبة للحصول على أكبر نسبة من الأصوات، أكثر مما هي موجهة لإعادة الاعتبار إلى اللغة الأمازيغية وثقافتها؛ وأما بالنسبة للأحزاب التي لم تقدم شيئا ولم تتعهد بأي شيء، فهي هنا لا ترفض الدستور وما صدر من قوانين فقط، بل وتعلن بدون تخف، أنها لن تقدم شيئا للأمازيغية؛ مستقبلا؛ وهذا يعني بوضوح أنها ستكون ضدها؛ في ظل هذا الوضع الكئيب ما هو موقف أو مواقف الحركة الأمازيغية؟ هل ستواصل نفس الممارسات التي تكرست خلال السنوات الماضية؟ "كل واحد ايدير لي بغا"؟ أم سيتم الاتجاه نحو المقاطعة ؟ أم سيتم التوجه رأسا لانتخاب الأحزاب التي قدمت بعض التعهدات التدبيرية وإن كانت قليلة وغير كافية؟ أم أنه سيتم الاتجاه نحو انتخاب الأحزاب التي لم تتعهد بأي شيء؟

إننا نعلم أن الكثير من الأمازيغ صوتوا ويصوتون لأعداء لغتهم وثقافتهم لاعتبارات ايديولوجية (يسار/يمين/ اسلامي) او لاعتبارات اخرى قد تكون مصلحية؟

وهنا لابد من طرح السؤال الكبير: ألم يحن الأوان ليضرب هؤلاء الأمازيغ، خاصة أولئك الذين ينتمون للأحزاب، على الطاولة ويقولوا كفى؟

ألم يحن الأوان ليدافعوا عن كرامتهم الثقافية واللغوية؟ اينتظرون الى أن يتم الإجهاز على لغتهم وثقافتهم؟ ألا يرون بأم أعينهم أنهم يساعدون بتواطؤهم كل من يعمل على قطع جذورهم الهوياتية؟ ألا يشعرون بأنهم جاحدون إن لم نقل أنهم يخونون الوطن والتاريخ والانتماء المغربي الأصيل؟ أم أن المصلحة السياسية وأحيانا المادية المباشرة أعمت بصائرهم وقلوبهم وجعلتهم ينظرون إليها بوصفها أجدى وأفضل لهم من كرامتهم التي يحددها انتماؤهم الى الأرض والى ثقافة أجدادهم وليس الحزب الذي ينتمون إليه؟

ترصد "العالم الأمازيغي" في هذا الملف، حضور الأمازيغية في البرامج الانتخابية التي يقترحها عدد من الأحزاب السياسية بمناسبة الانتخابات التشريعية لسنة 2026. ومن المؤسسات الحزبية التي دققت الجريدة في برامجها حزب الاستقلال. ولاحظنا أن الامازيغية جاءت ضمن محور «تعزيز الهوية واللحمة الوطنية»، حيث يؤكد برنامج هذا الحزب على المأسسة الدستورية للأمازيغية والعربية، من خلال «إطلاق برامج لتقوية اللغتين الرسميتين، العربية والأمازيغية». غير أن الالتزام بهذا القرار كما ورد في البرنامج، يظل في صيغة عامة، دون تحديد دقيق لطبيعة برامج التقوية هذه، أو الآليات والتدابير العملية الكفيلة بتسريع تنزيل المقتضيات القانونية المتعلقة بالأمازيغية.

وفي هذا السياق تم الاتصال بالمكلف بالتواصل، في حزب الاستقلال، ولم نتوصل منه إلى حدود كتابة هذه الملاحظات بأي تصريح حول الكيفية التي يجب على الحزب الترافع من خلالها عن الأمازيغية، وعن وضعها في برنامجه الانتخابي، وتظل قراءة الموضوع محصورة في ما تم الإعلان عنه ضمن الوثيقة الانتخابية لهذا الحزب، وما تتيحه من مؤشرات حول تصور الحزب لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

غير أن طلب الجريدة لم يحظ بأي جواب إلى الآن. ويعتبر هذا الصمت معطى يستحق الإشارة إليه، لاسيما أن سؤال الأمازيغية لم يعد شأنا عرضيا، بل موضوع تنافس بين السياسيين، ومرتبط بالتزامات دستورية وتشريعية وبانتظارات مجتمعية واضحة.

جيل جديد من النهوض بالأمازيغية: حصيلة ولاية ومكاسب المستقبل في رؤية الأحرار

◀ نادية بودرة

في تصريح لجريدة العالم الأمازيغي، سلط عبد الرحمان اليزيدي، عضو المجلس الوطني لحزب التجمع الوطني للأحرار، الضوء على الرؤية الاستراتيجية للحزب بشأن ملف الأمازيغية والالتزامات التي يتضمنها برنامجه الانتخابي 2026-2031 لتفعيل طابعها الرسمي.

وأكد اليزيدي أن الحزب يسعى للانتقال من مرحلة التفعيل المؤسساتي إلى التمكين الفعلي للأمازيغية في الحياة اليومية للمواطنين، مستندا إلى التراكمات والمكاسب التي تحققت خلال الولاية الحكومية السابقة

عرف المغرب لأول مرة، حكومة تتبنى تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وتضعه ضمن أولويات برنامجها الحكومي، باعتباره الوثيقة التي تُلزم العمل الحكومي بعد مصادقة البرلمان عليها.

وقد مكّنت مقاربة السيد عزيز أخنوش في تدبير رئاسة الحكومة واستعادة هيبتها المؤسساتية من رد الاعتبار الحكومي للهوية الأمازيغية، باعتبارها مكونًا أساسيًا للهوية المغربية الجامعة والمتعددة الروافد. فتعددت مظاهر الاعتزاز بالأمازيغية، إلى أن أقر جلالة الملك، خلال ولاية هذه الحكومة، يوم 14 يناير من كل سنة عطلة وطنية مؤدى عنها، يحتفل فيها جميع المغاربة برأس السنة الأمازيغية.

ومن جهة أخرى، خُصص مبلغ مليار درهم لتمويل برامج تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وهو إجراء غير مسبوق.

كما عرفت هذه الولاية تدشين مسار الرفع من عدد المناصب المالية المخصصة لتوظيف أساتذة اللغة الأمازيغية، إذ انتقل العدد من 200 أستاذ سنويًا في بداية الولاية سنة 2021 إلى ألف أستاذ سنويًا في نهايتها.

وفي المقابل، عرفت الأمازيغية تهميشًا لافتًا في مجالي الثقافة والإعلام، وكذلك على مستوى أكبر جامعة رياضية، وهي الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم، من خلال الشعارات العنصرية ضد الأمازيغ في الملاعب وإقصاء الأمازيغية حتى من تزيين الحافلة الرسمية للمنتخب الوطني الى جانب العربية، وهي أمور تتعارض مع الدستور و مع التزامات البرنامج الحكومي.

يطمح برنامج التجمع الوطني للأحرار إلى الانتقال من مرحلة التفعيل المؤسساتي للطابع الرسمي للأمازيغية إلى مرحلة التمكين الفعلي، بما يجعل حضورها ملموسًا في الحياة اليومية للمواطن وفي مختلف المرافق والخدمات العمومية.

ولهذا، يلتزم البرنامج بجعل تفعيل الأمازيغية ورشًا حكوميًا أفقيًا يشمل مختلف القطاعات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، مع تعزيز صندوق دعم استعمال الأمازيغية والرفع التدريجي لميزانيته إلى أكثر من مليار درهم.

ولتعزيز عملية التنفيذ والمتابعة، يلتزم البرنامج بإحداث وحدات إدارية دائمة مكلفة بتفعيل هذا الورش داخل الإدارات والمؤسسات العمومية، واعتماد مخططات عمل سنوية ومؤشرات دقيقة لتتبع التنفيذ وتقييمه.

كما يلتزم الحزب بمواصلة توسيع الاستعمال الفعلي للأمازيغية في الاستقبال والإرشاد والوثائق الرسمية والمنصات الرقمية والتشوير بالمرافق العمومية، وتعزيز حضورها في الإعلام والثقافة والبحث العلمي والترجمة والرقمنة والتكنولوجيا اللغوية والذكاء الاصطناعي.

أما في التعليم، الذي هو ركيزة أساسية لإنجاح هذا الورش، فالأولوية هي تسريع تعميم تدريس الأمازيغية بمختلف الأسلاك، والرفع بشكل ملموس من مناصب تكوين الأساتذة وتوظيفهم، بعد انتقال عددهم من 200 إلى 1000 أستاذ سنويًا، وتوفير الموارد البيداغوجية الضرورية، إلى جانب تعزيز حضور الأمازيغية في التعليم العالي والتكوين المهني والبحث العلمي.

كان لحزب التجمع الوطني للأحرار السبق في تضمين مطالب الحركة الأمازيغية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية إلى البرنامج الحكومي، وهو أسمى وثيقة حكومية ملزمة للحكومة وللتحالف الداعم لها في البرلمان. كما شكّل تخصيص مليار درهم لتنفيذ الالتزامات الحكومية المتعلقة بالأمازيغية سابقة مهمة، إذ ربط الحزب بين الالتزام السياسي وتوفير الإمكانيات المالية اللازمة لتنفيذه.

وتشكل هذه المقاربة الجديدة، التي يعتمدها الحزب أيضًا في برنامجه الانتخابي لهذه التشريعيات، ضمانة على قدرته على الوفاء بالتزاماته.

حزب التجمع الوطني للأحرار يتوفر على إرادة سياسية حقيقية للنهوض بالأمازيغية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك إلتزام إحداث صندوق خاص بتفعيل طابعها الرسمي، بميزانية تبلغ مليار درهم.

لقد أُنجز الجانب الأصعب، والمتمثل في توفير ميزانية بمليار درهم، غير أن الحزب لم يتمكن من فرض وضعها في صندوق مستقل وخاص بالأمازيغية بسبب رفض إحدى الوزارات التي أصبحت تُصنف ضمن وزارات السيادة، والتي تدخل هيكلة ميزانية الدولة ضمن اختصاصاتها الحصرية. بل جرى توجيه هذه الميزانية نحو حساب لا علاقة له بالأمازيغية، يشرف عليه حزب لم تكن الأمازيغية في صلب برنامجه الانتخابي. وهكذا تمت فرملة هذا الإنجاز لأهداف سياسوية اتضحت اليوم لكل المتتبعين.

إن الالتزام السياسي لقيادة الأحرار، ممثلة في شخص رئيس الحزب ورئيس الحكومة، يمنح الفاعلين والمهتمين والغيورين على الأمازيغية الثقة في عزم الحزب على مواصلة قيادة الحكومة والوفاء بالتزاماته السياسية تجاه الناخبين في ميادين تتطلب اكثر من ولاية والامازيغية على راسها.

فمنهج الحزب يقوم على أجرأة الالتزامات وتوفير الإمكانيات المالية لتنفيذها، وفق أهداف مرقمة وآجال محددة، بدل الاكتفاء بالخطاب الفضفاض أو الرنان. وقد أصبح هذا الأسلوب الواقعي والفعال نموذجًا يحاول المنافسون اعتماده في برامجهم اليوم، بما يؤكد تأثير برنامج التجمع الوطني للأحرار في باقي البرامج، إلى درجة استعارة مفاهيم وقيم كان الحزب سباقًا إلى ترسيخها.

رشيد بوهدوز، رئيس لجنة الأمازيغية بحزب الأصالة والمعاصرة: برنامجنا الانتخابي يضع الأمازيغية أمام امتحان النتائج والمحاسبة

◀ منتصر إثري

يضع حزب الأصالة والمعاصرة، ضمن التزاماته الانتخابية للاستحقاقات التشريعية المرتقبة في شتنبر 2026، ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية ضمن أولوياته، من خلال حزمة من الالتزامات المالية والمؤسساتية والرقمية الرامية إلى تعزيز حضور اللغة الأمازيغية في مختلف مناحي الحياة العامة.

وينطلق الحزب، في التزاماته المتعلقة بهذا الورش، من اعتبار اللغة والثقافة الأمازيغيتين مكوناً أصيلاً من مكونات الهوية المغربية، ومن كون تكريس الطابع الرسمي للأمازيغية يشكل أحد أسس المواطنة الحقة، بما يقتضي الانتقال من الإقرار القانوني والدستوري إلى تفعيل عملي وملموس لمقتضيات الرسمية.

وفي هذا السياق، يتعهد حزب الأصالة والمعاصرة، ضمن برنامجه الانتخابي، بالعمل على تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 16-26، من خلال إحداث صندوق خاص لدعم استعمال الأمازيغية، باعتماد مالي يقدر بـملياري درهم.

ويشمل هذا الالتزام دعم الانتقال الرقمي وتعزيز استعمال اللغة الأمازيغية في المجالات والخدمات الرقمية، بما يهدف إلى توسيع حضورها في البيئة التكنولوجية ومواكبة التحولات التي تعرفها خدمات الإدارة والتواصل والإعلام والمنصات الرقمية.

كما يلتزم الحزب بالعمل على تفعيل المادة 34 من القانون التنظيمي رقم 16-26، المتعلقة بإحداث لجنة وزارية دائمة لدى رئيس الحكومة، يعهد إليها بتتبع وتقييم تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

وتعليقا على الموضوع، أكد رشيد بوهدوز، رئيس لجنة الأمازيغية بحزب الأصالة والمعاصرة، أن البرنامج الانتخابي الجديد للحزب يسعى إلى نقل الأمازيغية من مرحلة الترسيم والاعتراف إلى مرحلة التمكين الفعلي، مشدداً على أن المرحلة المقبلة يجب أن تكون مرحلة نتائج ملموسة، وليس مجرد تجديد للخطاب السياسي حول الأمازيغية.

وأوضح بوهدوز أن البرنامج الانتخابي يتضمن التزاماً خاصاً بـتسريع تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وتنزيل القانون التنظيمي 26.16، إلى جانب اقتراح إحداث صندوق خاص لدعم استعمال الأمازيغية بقيمة مليارَي درهم، وتفعيل اللجنة الوزارية الدائمة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالتتبع والتقييم.

واعتبر أن هذه الإجراءات يمكن أن تشكل أساساً عملياً لسياسة عمومية جديدة، لكن نجاحها يبقى رهيناً بوجود أهداف واضحة وآجال محددة ومؤشرات قابلة للقياس. وقال إن المواطن، بعد أكثر من خمسة عشر عاماً على دسترة الأمازيغية لغة رسمية، من حقه أن يسأل الأحزاب: ماذا ستنجزون؟ وبأي وسائل؟ وفي أي أجل؟ وكيف سيتم قياس النتائج؟

وشدد على أن البرنامج الانتخابي لا ينبغي أن يكون مجرد وثيقة تقدم خلال الحملة الانتخابية، بل يجب أن يتحول إلى التزام قابل للمحاسبة، مقترحاً وضع خارطة طريق تمتد لخمس سنوات، تتضمن أهدافاً سنوية في التعليم والإدارة والعدالة والصحة والجماعات الترابية والرقمنة والموارد البشرية، مع تحديد الميزانيات والجهات المسؤولة وآجال التنفيذ.

وفي هذا السياق، يرى بوهدوز أن السنة الأولى من الولاية المقبلة ينبغي أن تكون سنة لتأسيس الحكامة الخاصة بهذا الورش، عبر تفعيل اللجنة الوزارية الدائمة، وإطلاق الصندوق المقترح، وإجراء جرد شامل لحاجيات القطاعات، وتحديد مؤشرات الانطلاق ووضع برامج قطاعية واضحة، على أن يتم الانتقال بعد ذلك إلى توسيع التنفيذ وتقييم النتائج بشكل سنوي.

وأكد أن لجنة الأمازيغية داخل الحزب لن تعتبر مهمتها منتهية بمجرد المصادقة على البرنامج أو انتهاء الانتخابات، بل ستعمل على متابعة تنفيذ الالتزامات والتنبيه إلى الاختلالات واقتراح التصحيحات. وأعلن في هذا الإطار أن اللجنة تعتزم نشر أول تقرير علني في نهاية السنة الأولى من الولاية المقبلة، يتضمن ما تم إنجازه وما تعثر وأسباب التعثر.

وبخصوص الأولويات العملية، وضع بوهدوز التعليم في مقدمة الأوراش، معتبراً أنه لا مستقبل للأمازيغية دون مدرسة قادرة على ضمان تدريسها بشكل مستقر ومتدرج، وتأهيل عدد كاف من المدرسين، وضمان استمرارية تعلمها عبر مختلف المستويات الدراسية. لكنه شدد في الوقت نفسه على ضرورة أن يشعر التلميذ بأن تعلم الأمازيغية له قيمة في مستقبله الجامعي والمهني، وألا تبقى لغة يتعلمها داخل المدرسة دون أن يجد لها امتداداً في سوق الشغل.

كما دعا إلى ربط الأمازيغية تدريجياً بـالوظيفة العمومية والتكوين الإداري، خصوصاً في المناطق التي يشكل فيها استعمالها جزءاً أساسياً من التواصل اليومي، معتبراً أن معرفة اللغة يمكن أن تصبح عنصراً من عناصر الكفاءة المهنية، ليس بمنطق الإقصاء، وإنما بهدف تحسين جودة الخدمة العمومية.

وفي مجال الخدمات، شدد بوهدوز على ضرورة تعزيز حضور الأمازيغية في الإدارة والصحة والعدالة، حتى يتمكن المواطن من تقديم طلباته وفهم الوثائق والتواصل مع الموظفين بلغته. وأكد أن الأمر يصبح أكثر حساسية في المستشفيات والمحاكم، لأن عدم قدرة المريض على التعبير عن حالته أو المتقاضي على فهم ما يجري في ملفه قد يؤثر على جودة حقه في العلاج أو العدالة.

كما اعتبر أن الانتقال من الترجمة إلى التواصل المباشر يمثل هدفاً أساسياً، موضحاً أن الترجمة تظل حلاً انتقالياً مهماً، لكنها لا يمكن أن تكون البديل الدائم عن تكوين موظفين وأطر قادرين على تقديم الخدمات بالأمازيغية.

وأعطى بوهدوز أهمية خاصة للرقمنة، داعياً إلى إدماج الأمازيغية في المنصات الحكومية والتطبيقات والخدمات الإلكترونية، فضلاً عن تطوير تقنيات التعرف على الكلام والترجمة الآلية، باعتبار أن حضور الأمازيغية في الفضاء الرقمي أصبح جزءاً من مستقبلها ومن السيادة الرقمية للمغرب.

وفي معرض حديثه عن الحصيلة السابقة، أقر بوهدوز بأن حزب الأصالة والمعاصرة، باعتباره جزءاً من الأغلبية الحكومية، يتحمل نصيبه من المسؤولية، بما تحقق وما تعثر، قائلاً: "لا يمكن أن نشارك في الأغلبية ثم نتبنى ما تحقق ونتبرأ مما تعثر". كما أقر بوجود تأخر في بعض أوراش التفعيل، مميزاً بين تعثر تقني مرتبط بالموارد والتكوين، وتعثر إرادوي يرتبط بضعف القرار السياسي والقيادة المؤسساتية.

وختم بوهدوز بالتأكيد على أن التحدي أمام حزبه في المرحلة المقبلة ليس إثبات الإيمان بالأمازيغية، وإنما إثبات القدرة على تحويل هذا الالتزام إلى نتائج. وقال إن "المال وحده لا يصنع سياسة لغوية، والنص القانوني وحده لا يضمن التنفيذ"، مضيفاً أن المعيار الحقيقي للنجاح لن يكون ما سيكتب في البرامج الانتخابية، بل ما سيتغير فعلاً في حياة المواطن المغربي بعد خمس سنوات.

التقدم والاشتراكية يتبنى عشرة التزامات للارتقاء بالأمازيغية

◆ جمال بورفيسي

يتأسس برنامج حزب التقدم والاشتراكية الذي اعتمده بمناسبة الانتخابات التشريعية لـ23 شتنبر 2026، والذي يغطي الفترة من 2026 إلى 2031، على مجموعة من الأهداف تتعلق بالخصوص بما يلي:

- اعتماد جميع النصوص التطبيقية المرتبطة بالقانون التنظيمي حول الأمازيغية، داخل آجال ملزمة، مع إخضاع الإدارات والهيئات العمومية لواجب تحقيق النتائج وربط المسؤولية بالمحاسبة؛

- مراجعة القوانين والأنظمة غير المنسجمة مع روح دستور 2011، ومعاقبة كل أشكال التمييز القائم على اللغة الأمازيغية في الولوج إلى الخدمات العمومية أو في ممارسة الحقوق؛

- الاعتراف بالحقوق اللغوية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المواطنة الكاملة؛

- فرض الاستعمال المتكافئ للأمازيغية بحروف تيفيناغ في اللوحات الإدارية، والوثائق الرسمية، ووسائل النقل، ودعامات التواصل المؤسساتي والانتخابي.

ضمان تدريس الأمازيغية بشكل إلزامي في جميع الأسلاك التعليمية، بفصل توظيف وتكوين المدرسات والمدرسين، ومراجعة المناهج الدراسية، وتطوير أدوات رقمية ميسّرة؛

- ضمان استعمال الأمازيغية في الإدارات، والمحاكم، والمستشفيات والجماعات الترابية، وكفالة الحق في التقاضي والاستقبال بهذه اللغة؛

إعطاء الأولوية، من خلال إعمال مبدأ التمييز الإيجابي، للاستثمارات العمومية الموجَّهة إلى المجالات الترابية الأكثر هشاشة، وإلى الساكنة الأكثر عزلة، سواء كانت ناطقة بالعربية أو بالأمازيغية؛

- مراجعة القوانين المتعلقة بالرعي والمجالات الغابوية، بهدف حماية الحقوق العقارية الجماعية في الأراض ي وسبل عيش الساكنة المحلية؛

- تشجيع الإبداع الفني والثقافي الأمازيغي، ودعم الإنتاجات الفكرية، وتطوير المسالك الجامعية ومراكز البحث المتخصصة؛

- إرساء آلية دائمة للتشاور مع الجمعيات الأمازيغية وفعاليات المجتمع المدني، من أجل بلورة السياسات العمومية وتتبعها وتقييمها.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، يتعهد حزب التقدم والاشتراكية بعشر التزامات:

- الالتزام الأول يتجلى في التفعيل الحقيقي والناجع للقانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية؛

- الالتزام الثاني يتعلق بتعميم الأمازيغية في التعليم العمومي؛

- الالتزام الثالث يهم جعل الأمازيغية لغة للإدارة والعدالة والخدمات العمومية؛ - الالتزام الرابع يخص إحداث صندوق وطني مخصص للنهوض بالأمازيغية؛

- الالتزام الخامس له صلة بإدماج الأمازيغية في السياسات الرقمية والذكاء الاصطناعي؛

- الالتزام السادس يقضي بالرفع من حجم الإنتاج والبث بالأمازيغية في وسائل الإعلام السمعية البصرية؛ - الالتزام :7 معالجة الفوارق المجالية والتنموية التي تمسُّ عموم الساكنة ببلادنا؛

- الالتزام الثامن يهم تجريم ومعاقبة أشكال التمييز اللغوي والثقافي، وحماية الحقوق المرتبطة بهما؛

- الالتزام التاسع يتعلق دعم الثقافة الأمازيغية والبحث الأكاديمي في هذا المجال؛

أما الالتزام العاشر، فإنه يهم إرساء حكامة تشاركية منفتحة على الفاعلين الجمعويين.

ويقترح حزب التقدم والاشتراكية تعميم تدريس اللغة الأمازيغية فعلياً وبصفة تدريجية في المدرسة العمومية المغربية في أفق 2031.

كما يتعهد الحزب بتوظيف 2000 أستاذا متخصصا في اللغة الأمازيغية سنوياً لضمان تدريسها وتعميمها.

في هذا السياق، أكد عزوز الصنهاجي، عضو المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية، في تصريح خص به جريدة " العالم الأمازيغي"، أن الحزب يتبنى مقاربة تتسم بالمسؤولية والجدية في التعامل

مع القضية الأمازيغية، باعتبارها لغة رسمية ببلادنا بمقتضى الوثيقة الدستورية.

وقال الصنهاجي، إن تعهدات الحزب في ما يخص القضية الأمازيغية تستحضر هاجس احترام الوثيقة الدستورية، خاصة في ما يتعلق بالتفعيل الأمثل لمقتضيات القانون التنظيمي وتسريع وتيرة إدماج الأمازيغية في منظومة التربية والتكوين والحياة العامة، للقطع مع البطء الذي يسم مسار تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

وأكد أن الحزب يسعى إلى مراجعة آلية "صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية"، من خلال الفصل بين ما يتعلق بالإدارة العمومية والانتقال الرقمي وبين ما يتعلق حصريا بالأمازيغية، بمعنى آخر تخصيص صندوق مستقل خاص باستعمال الأمازيغية والنهوض والارتقاء بها.

موقع الأمازيغية في البرامج الحزبية للاستحقاقات التشريعية لـ2026

الحسن بنضاوش

مع انطلاق الحملة الانتخابية للاستحقاقات التشريعية 23 شتنبر 2026، تم الإعلان عن البرامج الرسمية للأحزاب السياسية المغربية التي ستشارك بها في إقناع المواطنات والمواطنين بالتصويت عليها، ومنحها الثقة في المرحلة المقبلة في زمن المغرب الحديث.

وفي ظل عصر الرقمنة، وسرعة الوصول إلى الخبر، ومن خلال تتبع هذه البرامج الانتخابية، وما تحمله من وعود، والتزامات مع الشعب المغربي في قضايا وملفات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتنموية، ومجالية، يطرح سؤال موقع الأمازيغية في هذه البرامج، ورؤية هذه الأحزاب السياسية التي تتحرك بكل ما تملكه من وسائل مادية ومعنوية من أجل الظفر بالمقدمة أو ضمن الأوائل، وبالتالي المشاركة في الحكومة القادمة وتنزيل برامجها من أجل هذا الوطن.

والملاحظ من حيث الشكل، أن الأحزاب السياسية المغربية في برامجها الانتخابية اختارت حرف تيفيناغ في كتابة أسماء المرشحين على الملصقات والمنشورات، ويتحدث بها بعض السياسيين في التجمعات الخطابية وفي اللقاءات السياسية من أجل إيصال الخطاب السياسي إلى البسطاء وعموم المواطنين، وكذا تكريس مسألة القرب والتواضع أمام الناخبين، وهي مسائل عادية جدا لا يمكن اعتبارها جديدة أو أنها تعكس بالفعل إرادة هذه الأحزاب بخصوص ملف الأمازيغية.

وعن البرامج التي تعد بكل مسؤولية التعاقد السياسي والالتزام بين الأحزاب والناخبين وعموم الشعب، فالغالبية من الأحزاب لم يرد في برامجها أية إشارة فعلية أو التزام سياسي بخصوص الأمازيغية، مع الاكتفاء من طرف أحزاب أخرى بنقط فضفاضة لا تعبر عن الموقف الصريح والالتزام المباشر بخصوص هذا الملف، من قبيل تعميم الأمازيغية في التعليم دون الشرح كيف ؟ أو إدراجها في القضاء دون الإشارة إلى خطة العمل للوصول إلى التفعيل الحقيقي على أرض الواقع، بالإضافة إلى إشارات هنا وهناك تحاول من خلالها تلك الأحزاب السياسية على الأقل تفادي النقد من طرف مكونات الحركة الأمازيغية لهذه الأحزاب على الأقل في فترة الحملة الانتخابية.

ومن الملاحظ كذلك في البرامج السياسية للأحزاب السياسية المغربية المشاركة في استحقاقات 23 شتنبر 2026 م قيام القلة القليلة بترجمة البرامج السياسية الانتخابية إلى الأمازيغية وبحرف تيفيناغ وهي مبادرة تحسب لهذه الأحزاب، وتؤكد قوة موقف الحركة الأمازيغية من ضرورة اعتماد حرف تيفيناغ وتجاوز تلك العقدة الأيديولوجية تجاه المكون الأمازيغي خاصة في موضوع حرف تيفيناغ.

ويبدو أن أغلب الأحزاب السياسية المغربية، لم تكن في موعدها مع الأمازيغية، لأنها لم تستحضر هذه القضية في السنوات الماضية، ولم تتمكن رغم بعض المحاولات من تجاوز العقدة مع الحركة الأمازيغية من أجل بلورة مواقف قوية ومواطنة تجاه الأمازيغية يمكن اعتمادها في البرامج الانتخابية، وبالتالي وجدت نفسها يتيمة في موضوع الأمازيغية لم تصل إلى المرحلة المقبلة في موضوع الأمازيغية وبالتالي تجاوزها الزمن السياسي حتى إشعار آخر.

وفي انتظار إعلان النتائج الانتخابية، وبالتالي الحكومة المقبلة، والبرنامج الحكومي العام، وما يمكن أن يحمله من وعود والتزامات بخصوص ملف الأمازيغية، تكون القضية الأمازيغية في الانتخابات التشريعية المزمع تنظيمها هذه السنة خارج السياق وفي قاعة الانتظار.

"الوردة" يتعهد بالعمل على التعميم التدريجي للأمازيغية ودعم الإنتاج الثقافي والإعلامي الأمازيغي

◆ جمال بورفيسي

رغم توجهاته اليسارية ودفاعه عن قيم الاشتراكية والانفتاح، إلا أن موقف الاتحاد الاشتراكي من الأمازيغية يطبعه الانغلاق والتحفظ وغياب مواقف جريئة ومتقدمة وحاسمة من القضية.

جمال بورفيسي

في مراحل تأسيسه الأولى، لم يخصص الحزب أي حيز يذكر للأمازيغية، بل ظل شغله الشاغل هو الدفاع عن القضايا "العربية"، وحتى في الأوقات اللاحقة مع تصاعد الوعي باللغة والثقافة والحضارة الأمازيغية داخل مختلف الأوساط المجتمعية،ظلت الأمازيغية تحتل مكانة هامشية في أدبيات ومرجعيات والبرامج الانتخابية لحزب "الوردة".

تضمن البرنامج الانتخابي الذي تقدم به الحزب سنة 2016، إشارات للغة الأمازيغية، خاصة في مجال الثقافة واللغات، لكنها عامة تفتقر للعمق والتحديد والدقة، مثل الإشارة إلى "اعتماد مقاربة جديدة ومتكاملة لمعالجة الوضع اللغوي، وبما يرسخ مكتسبات اللغتين –العربية والأمازيغية"، ثم تسجيل البرنامج المذكور الإشارة إلى أهمية "إعمال اللغة الأمازيغية كلغة رسمية".

ونبه الحزب آنذاك، أيضا، إلى "التراجعات المسجلة في مجال تدريس الأمازيغية" ،وغياب "عدالة وإنصاف لغوي".

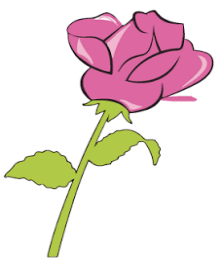

الاتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⵓⵔⴰⵜⵜ ⵏ ⵜⵣⵓⵍⴰⵢ ⵜⵣⵍⴰⴼⵜ
Union Socialiste des Forces Populaires

واليوم، ورغم أن الاتحاد الاشتراكي توسع في مقترحاته الهادفة إلى إعادة الاعتبار للأمازيغية، إلا أن هذه المقترحات تحتل حيزا هامشيا من البرنامج الانتخابي للحزب.

ثمة إشارات محدودة وعابرة نوردها كما يلي:

يتعهد الحزب بالعمل على جعل كل الإدارات العمومية تتواصل باللغتين العربية والأمازيغية، بالإضافة إلى تعميم تدريس الأخيرة في جميع المدارس الابتدائية.

التسريع في التفعيل الكامل للطابع الرسمي للغة الأمازيغية وفق مقتضيات الدستور والقانون التنظيمي تعميم تدريس اللغة الأمازيغية تدريجيا في جميع مستويات التعليم، مع تكوين وتأهيل الأطر التربوية اللازمة.

كما يتعهد الحزب بتعزيز حضور الأمازيغية في الإدارة العمومية، والجماعات الترابية، والمرافق والخدمات العمومية، والفضاءات العامة.

ويقترح دعم الإنتاج الثقافي والفني والإعلامي باللغة الأمازيغية، وتشجيع البحث العلمي في مجالات اللغة والثقافة الأمازيغيتين.

ويثمن التراث الأمازيغي باعتباره مكونا أصيلا من الهوية المغربية، وتشجيع المبادرات الثقافية التي تعزز التعدد اللغوي والثقافي.

كما يلتزم الحزب، في برنامجه الانتخابي الذي قدمه الكاتب الأول للحزب ادريس لشكر، بجعل ثمانين في المائة من الوثائق الإدارية الأساسية متاحة باللغة الأمازيغية، ومضاعفة الإنتاج الإعلامي باللغة الأمازيغية في القطاع العمومي.

ويتعهد الحزب كذلك بجعل المرأة قوة اقتصادية من خلال تمويل ومواكبة مقاولات نسائية، ورفع مشاركة النساء في الشغل إلى 30 في المائة، ومضاعفة المقاولات النسائية، وخفض البطالة في صفوف النساء لأقل من 15 في المائة.

على مستوى آخر، اعتمد الاتحاد الاشتراكي في برنامجه الانتخابي، 20 التزاما لتقليص المسافة بين القرار العمومي وحياة المغاربة، ضمنها تعزيز التنافي بين المسؤولية العمومية والمصالح الاقتصادية المرتبطة بها، وتطوير التصريح بالممتلكات، وتقوية شفافية الصفقات العمومية، بالإضافة إلى تفعيل المراقبة والعقاب.

وفيما يتعلق بمكافحة الفساد، يتعهد الحزب باستهداف الوصول إلى المرتبة الخمسين في مؤشر مكافحةالفساد، والتقدم 30 درجة في مؤشرات الحكامة، وربط المسؤولية بالمحاسبة ومراجعة القوانين، وتطوير التصريح بالممتلكات.

Ceuta, Melilla et l'héritage de Mohamed Abdelkrim El Khattabi : comment transformer une crise frontalière en un pont partagé entre l'Afrique et l'Europe ?

Les récentes tragédies survenues autour de la ville de Ceuta, et dans une moindre mesure à Melilla, ont ravivé les vieux réflexes : accusations réciproques, exacerbation des tensions identitaires, rhétorique sécuritaire et controverse autour de la souveraineté territoriale entre l'Espagne et le Maroc. Pourtant, une frontière n'est pas condamnée à n'être qu'une ligne de séparation. C'est précisément au point où l'Europe touche physiquement l'Afrique que les frontières peuvent devenir un laboratoire de coopération mutuelle et intercontinentale.

L'histoire du Rif, réexaminée avec rigueur, nous invite justement à changer de perspective : passer de la conquête aux échanges, de la peur à la responsabilité partagée et de la migration forcée au développement et à la prospérité communs.

Lorsque la journaliste Ana Jiménez, de la RTVE, s'est rendue dans la province de Nador pour réaliser le documentaire de « Informe Semanal » consacré au centenaire de la bataille d'Anoual [1], au cours de laquelle plus de dix mille soldats espagnols trouvèrent la mort en juillet 1921, je lui ai proposé de recueillir une déclaration importante au mont Gurugú, lieu de la « bataille du Barranco del Lobo », en juillet 1909, à proximité de la frontière de Melilla. Faute de temps, cela n'a malheureusement pas été possible.

Cette déclaration capitale avait pourtant été recueillie lors de l'entretien que Luis de Oteyza avait accordé à Mohamed Abdelkrim El Khattabi [2]. Abdelkrim y déclarait : « Nous ne voulions pas dépasser la ligne du Kert et y établir la frontière ; mais en voyant que les tribus soumises faisaient preuve d'un acharnement et d'une fureur excessifs, nous avons craint qu'elles n'attaquent Melilla. Cela aurait été horrible. L'humanité tout entière aurait été horrifiée devant un tel pillage, avec les incendies, les viols et les meurtres qui s'ensuivraient. Mon frère l'a compris et a envoyé celui-ci avec trois caïds et six cents hommes pour l'empêcher. Ils sont restés une semaine au Gurugú pour protéger Melilla, jusqu'à ce que le général Berenguer établisse la ligne défensive. »

Il est particulièrement important de souligner que Mohamed Abdelkrim El Khattabi envoya son propre frère, Mhamed, accompagné de ces 600 cavaliers, afin d'assurer la défense de la ville de Melilla. Dans un premier temps, il ne voulait absolument pas que les guerriers des mhalas des tribus rifaines, enragés et fortement motivés par le désastre retentissant et inattendu subi par les troupes espagnoles à Anoual, parviennent à pénétrer dans la ville et à commettre des crimes et des atrocités contre les populations civiles européennes, notamment les enfants, les femmes et les personnes âgées.

Les officiers « africanistes » de l'armée coloniale espagnole, tout comme l'opinion publique de leur pays, ne comprenaient pas qu'ils avaient affaire à un « homme politique » qui n'avait pas déclenché une « guerre sainte » de musulmans contre des chrétiens, mais plutôt une « guerre de libération » de son territoire, en réussissant à unir les tribus du Rif autour de lui et de son ambitieux projet de créer un État africain moderne, appelé « la République confédérée des tribus du Rif ».

Après la victoire des combattants rifains à Anoual, en juillet 1921, les forces espagnoles se replièrent aux abords de Melilla. Abdelkrim El Khattabi n'ordonna pas d'attaque contre la ville de Melilla, pas plus que contre la ville de Ceuta lors du retrait des troupes de l'armée espagnole des massifs montagneux de la zone de Jbala en 1924.

Abdelkrim souhaitait donc que Ceuta et Melilla restent sous le drapeau espagnol afin de préserver une relation étroite avec l'État espagnol et de favoriser les échanges commerciaux entre l'Europe et l'Afrique. Son refus de transformer une victoire militaire en assaut contre une ville européenne révèle une dimension plus profonde de sa pensée : Abdelkrim n'était pas prisonnier d'une logique de destruction. Il combattait la domination coloniale, et non le peuple espagnol ni l'Europe en tant que civilisation.

Juriste, ancien professeur de langue amazighe et ancien journaliste à Melilla, à l'époque où son père collaborait avec l'Espagne, Abdelkrim estimait que l'Espagne, et par extension l'Europe, pouvaient contribuer à sortir sa région natale du Rif du sous-développement et de cette « époque médiévale » à laquelle elle semblait être condamnée. Il cherchait à obtenir une reconnaissance internationale pour son nouvel État, récemment organisé, capable de gouverner et doté d'une armée populaire et d'une administration, afin de pouvoir négocier et commercer avec les puissances européennes [3].

Abdelkrim se distinguait nettement de tous les autres dirigeants marocains et nord-africains anticoloniaux qui l'avaient précédé, y compris de son propre héros, Mohamed Charif Ameziane, qui avait vaincu l'armée espagnole lors de la célèbre bataille du Barranco del Lobo en 1909. C'est de lui qu'il s'inspira pour développer la tactique de la « guerre de guérilla », laquelle inspira à son tour le dirigeant chinois Mao Tse-Tung, le Vietnamien Ho Chi Minh et le révolutionnaire Che Guevara.

Dans une déclaration demeurée célèbre, rédigée de sa propre main en espagnol, et non en arabe classique, Abdelkrim écrivait : « Monsieur Luis de Oteyza, directeur de "La Libertad" : Comme je vous l'ai déclaré oralement, je vous confirme par écrit que le Rif ne combat pas les Espagnols et ne nourrit aucune haine envers le peuple espagnol. Le Rif combat cet impérialisme envahisseur qui veut lui arracher sa liberté au prix de sacrifices moraux et matériels imposés au noble peuple espagnol. Je vous prie de faire savoir à votre peuple que les Rifains sont disposés et en mesure de poursuivre la lutte contre l'Espagnol armé qui chercherait à leur ôter leurs droits ; ils ont, en revanche, leurs portes ouvertes pour accueillir l'Espagnol désarmé en tant que technicien, commerçant, industriel, agriculteur ou ouvrier » [4].

Cette déclaration claire de Mohamed Abd-el-Krim El Khattabi, datée du 2 août 1922, le distingue des autres précurseurs et dirigeants de la résistance musulmane anticoloniale. Abdelkrim ne menait pas une guerre de croisade, ni une guerre sainte des « Maures » contre les chrétiens, mais plutôt une guerre de libération menée par un peuple africain qui respectait les populations civiles et aspirait à la prospérité. Abdelkrim n'ordonna jamais aucun acte de terrorisme contre les civils européens [5] et ne donna aucune instruction aux milices de la tribu des Ait Bou Yahyi pour commettre les atrocités inhumaines du mont Arruit, qui consistèrent à massacrer au couteau les survivants de la bataille d'Anoual.

Le caïd Benchemlal réussit à sauver de ce massacre le général Felipe Navarro, le lieutenant-colonel d'infanterie Manuel López Gómez, le lieutenant-colonel d'infanterie Eduardo Pérez Ortiz et le commandant de cavalerie José Gómez Zaragoza. Tous furent traités par Abdelkrim comme des prisonniers de guerre.

À l'inverse, l'armée coloniale espagnole « africaniste », sous le commandement du putschiste et dictateur Primo de Rivera, n'hésita pas à utiliser des armes chimiques interdites contre les populations civiles rifaines, notamment lors des souks hebdomadaires, en représailles et par vengeance à la suite de ce qui s'était produit lors du désastre de Monte Arruit [6], pendant cette Guerre du Rif qui prit fin il y a presque exactement un siècle, en 1926.

Mohamed Abdelkrim El Khattabi, en véritable homme politique et homme d'État qui tenta de construire un État moderne sans attaquer ni reconquérir les villes de Ceuta et de Melilla, était animé d'une ferme volonté de sortir son peuple du retard et du sous-développement avec l'aide indispensable de l'Espagne et de l'Europe.

L'Espagne ne pouvait cependant jouer ce rôle à cette époque, car elle-même était un pays européen sous-développé par rapport aux États européens situés au nord des Pyrénées.

Il est vrai que les villes de Ceuta et de Melilla resteront des lieux de mémoire, de souveraineté disputée et des foyers de sensibilités et de patriotismes nationaux. Cette spectaculaire et profonde crise migratoire à Ceuta, survenue à la fin du mois de juillet, avec l'entrée de 72 000 migrants et environ 150 décès, pourrait déclencher une guerre diplomatique entre le Maroc et l'Espagne et pourrait même mettre en péril les bonnes relations économiques entre les deux pays ainsi que l'organisation de la Coupe du monde de football de 2030.

Pourtant, ces villes amazighes de Ceuta et de Melilla pourraient devenir des villes-ponts entre l'Afrique et l'Europe.

Dans cette perspective, et à mon avis, la meilleure réponse à la controverse ne consiste donc ni à oublier l'histoire ni à l'utiliser constamment comme une arme. Il s'agit d'un effort partagé : transformer l'unique frontière terrestre entre l'Afrique et l'Union européenne, aujourd'hui perçue comme une cicatrice séparant deux continents, en un point de rencontre.

C'est là que réside la leçon la plus importante d'Abdelkrim : la véritable victoire ne consiste pas à prendre une ville, ni à nous enfermer dans le désespoir provoqué par ces crises migratoires répétées et par le sentiment d'échec d'une frontière conçue presque exclusivement comme une barrière humaine et civilisationnelle.

L'Union européenne ne peut continuer à réduire l'Afrique à une simple source de matières premières, à un marché pour ses produits et à une menace permanente d'émission de flux migratoires. Elle a un intérêt direct à voir émerger un continent stable, développé, éduqué et prospère.

Ceuta et Melilla pourraient ainsi devenir bien davantage que de simples avant-postes de l'espace Schengen : deux plateformes euro-africaines dédiées à l'investissement, à la formation et à l'innovation.

Leur position géographique s'y prête particulièrement bien. Elles sont en contact direct avec le nord du Maroc, à proximité des régions de Tanger-Tétouan et de l'Oriental, des territoires connectés aux ports, aux réseaux industriels et aux marchés méditerranéens.

Plutôt que de favoriser une économie frontalière fragile, fondée sur la contrebande et le blanchiment des revenus issus du trafic de drogue, dépendante des fluctuations des prix et des fermetures occasionnelles, il faut miser sur la construction d'une économie transfrontalière productive.

Des projets concrets pourraient être développés entre les deux rives de la Méditerranée, autour de plusieurs engagements : créer des centres de formation dans les métiers liés aux activités portuaires, à la santé, aux technologies numériques, aux énergies renouvelables, au tourisme durable et à l'agro-industrie ; et mettre en place un fonds commun pour l'emploi des jeunes dans la région du Rif et en Afrique du Nord, avec la participation de l'Union européenne, de l'Espagne et des pays nord-africains.

En définitive, il s'agirait de faire de Ceuta et de Melilla des portes d'entrée pour les alliances européennes avec l'Afrique du Nord, en reliant la logistique, le financement, l'expertise et la transformation des ressources locales. Ce projet ambitieux ne part pas de zéro. L'Union européenne est déjà le principal partenaire commercial du Maghreb et figure dans les accords d'association qu'elle a conclus avec le Maroc, l'Algérie et la Tunisie.

Par Rachid RAHA

Président de la Fondation « David Montgomery Hart» d'Études Amazighes

et de l'Assemblée Mondiale Amazighe.

Notes:

[1]-https://www.rtve.es/play/videos/informe-semanal/100-anos-annual-donde-espana-retorcio-su-historia/6046999/

[2]- https://www.fronterad.com/luis-de-oteyza-entrevista-a-abdelkrim-y-su-hermano/

[3]-https://www.youtube.com/watch?v=Dr4Y30suzTo&t=41s

[4]- https://rachidraha.com/PDF/AlJatabi.pdf

[5]- https://melillahoy.es/el-revolucionario-abdelkrim-y-el-terrorista-bin-laden-absolutamente-incomparables/

[6]-https://amadalamazigh.press.ma/pdf/Dossier%20de%20Presse%20-%20Guerre%20Chimiques%20contre%20le%20rif2.pdf

La suite p 2

représentants issus des territoires mais non prisonniers des clientèles territoriales.

Le parti politique face à son propre paradoxe

Le paradoxe des partis marocains est donc considérable. Ils ont besoin des notables parce qu'ils veulent gagner. Mais ils doivent aussi réduire leur dépendance envers les notables s'ils veulent reconstruire leur légitimité. Ils recherchent des personnalités capables de mobiliser rapidement des électeurs, mais cette stratégie peut affaiblir le militantisme qui devrait constituer leur principale ressource à long terme. Ils cherchent la proximité, mais risquent de produire la personnalisation. Ils recherchent l'efficacité électorale, mais risquent de perdre la substance programmatique. Ils cherchent des réseaux, mais risquent de décourager les citoyens qui ne possèdent aucun réseau.

Le résultat est un cercle vicieux : moins les partis disposent d'un véritable militantisme, plus ils ont besoin de notables ; plus ils utilisent les notables, moins ils investissent dans la construction d'une culture militante ; moins la culture militante existe, plus les citoyens perçoivent les partis comme des appareils fermés. La littérature sur les campagnes marocaines montre précisément cette évolution : la distinction autrefois plus nette entre « partis de militants » et « partis de notables » tend à se brouiller lorsque les organisations cherchent à adopter les techniques de mobilisation qui paraissent électoralement efficaces. (Bennani-Chraïbi, 2018)

La cooptation comme problème de démocratie interne

La question de la cooptation est donc également une question de démocratie interne aux partis. Qui décide de l'investiture ?

-Les militants ?

-Les structures locales ?

-Les dirigeants nationaux ?

-Les responsables régionaux ?

-Les négociations informelles ?

-Les rapports de force financiers ?

-La capacité électorale supposée du candidat?

Ces questions sont essentielles parce que la démocratie représentative dépend en partie de la démocratie de recrutement. Si les citoyens n'ont aucune influence sur la sélection des candidats, ils interviennent seulement au dernier stade du processus. Leur pouvoir consiste alors à choisir entre des candidats dont la sélection a été effectuée ailleurs. Cela explique pourquoi la réforme électorale ne peut être limitée au mode de calcul des sièges ou aux règles de campagne. Elle doit également concerner la production sociale des candidatures.

Que faudrait-il changer ?

La réponse ne consiste pas à éliminer les notables. Ce serait irréaliste et même contre-productif. Un notable véritablement enraciné dans son territoire peut être un excellent représentant. La proximité sociale est une qualité démocratique lorsqu'elle produit de la responsabilité et de la connaissance du terrain. Le problème est la transformation du capital de proximité en propriété politique privée. Plusieurs réformes pourraient contribuer à limiter cette dérive.

Premièrement, les partis devraient renforcer la transparence de leurs procédures d'investiture. Deuxièmement, la participation des militants à la sélection des candidats devrait être accrue. Troisièmement, des mécanismes de formation politique devraient permettre à de nouveaux acteurs d'entrer dans la compétition sans devoir posséder préalablement un capital économique ou familial considérable. Quatrièmement, les dépenses de campagne devraient être surveillées de manière crédible. Cinquièmement, le renouvellement générationnel devrait être conçu non comme une simple question d'âge mais comme une question de renouvellement des trajectoires sociales.

Enfin, le parlementaire devrait être évalué sur son activité législative, sa présence, ses interventions, son travail de contrôle et la qualité de sa représentation, et non uniquement sur sa capacité à maintenir un réseau électoral local.

Le défi du 23 septembre 2026

Les élections du 23 septembre 2026 constituent ainsi un test beaucoup plus profond qu'une simple compétition entre formations politiques. Avec 7 288 candidatures pour 395 sièges, la compétition est quantitativement impressionnante. (Ministère de l'Intérieur du Royaume du Maroc, 2026) . Mais le nombre de candidats ne garantit pas la diversité réelle des trajectoires politiques. La véritable question est de savoir combien de candidats représentent une véritable alternative sociale, générationnelle et programmatique.

C'est là que le Maroc se trouve devant un choix historique. Soit les partis continuent à privilégier la logique du candidat déjà connu, déjà riche, déjà implanté, déjà connecté et déjà capable de mobiliser un réseau. Soit-il entrepris progressivement de construire une nouvelle classe politique fondée sur la compétence, l'intégrité, le militantisme, l'enracinement territorial et la responsabilité. Le second choix est évidemment plus difficile. Il est également beaucoup plus important.

Conclusion : du notable au citoyen, du réseau à l'institution

La cooptation des notables constitue l'un des mécanismes les plus révélateurs de la politique électorale marocaine. Elle permet de comprendre pourquoi la modernisation institutionnelle et sociale du pays n'a pas nécessairement produit une transformation équivalente des modes de recrutement politique. Le notable n'a pas disparu. Il s'est modernisé.

Il peut être entrepreneur, diplômé, associatif, professionnel libéral, élu local ou héritier d'une famille ancienne. Il peut utiliser les réseaux sociaux, maîtriser les techniques modernes de communication et participer pleinement à la mondialisation économique. Mais il conserve parfois une fonction ancienne : être l'intermédiaire entre une population et le pouvoir.

Cette persistance n'est pas nécessairement incompatible avec la démocratie. Elle devient problématique lorsque le réseau personnel remplace l'organisation collective, lorsque la loyauté familiale remplace la citoyenneté, lorsque l'argent remplace le programme et lorsque la capacité d'intermédiation devient le principal critère de sélection du candidat. La question centrale n'est donc pas : faut-il éliminer les notables ? Elle est : comment transformer la notabilité en représentation responsable plutôt qu'en appropriation privée du mandat ? C'est ici que se trouve l'un des grands défis de la politique marocaine contemporaine.

Le Maroc dispose aujourd'hui d'institutions modernes, d'une Constitution pluraliste, d'un système partisan diversifié, d'une régionalisation avancée et d'une société profondément transformée par l'urbanisation, l'éducation, la mobilité et le numérique. Mais la démocratie ne peut se consolider uniquement par la modernisation des institutions formelles. Elle exige également une transformation des mécanismes sociaux qui produisent les représentants.

Une démocratie vivante ne doit pas seulement offrir aux citoyens le droit de voter ; elle doit leur permettre de croire que ceux pour lesquels ils votent ont été produits par une compétition politique suffisamment ouverte pour que leur voix puisse réellement compter. C'est pourquoi la cooptation des notables est directement liée à la crise de confiance et à l'abstention. Lorsque le citoyen a le sentiment que les candidats sont fabriqués par des appareils, des réseaux ou des familles auxquelles il n'a pas accès, l'élection peut perdre sa capacité à produire de l'enthousiasme. L'abstention devient alors une forme de retrait politique, parfois silencieux, parfois protestataire.

Les données d'Afrobarometer sur les jeunes Marocains en 2026 sont particulièrement préoccupantes à cet égard : seule environ un tiers de cette catégorie d'âge exprime de la confiance envers les partis politiques, tandis que les jeunes se montrent également moins enclins que les générations plus âgées à voter et à se sentir proches d'un parti. (Afrobarometer, 2026) Cette distance ne peut être réduite à une simple apathie de la jeunesse. Elle doit être interprétée comme un signal adressé aux institutions politiques.

La véritable modernisation politique du Maroc consisterait donc à passer progressivement d'une démocratie de notables à une démocratie de citoyens, d'une politique d'intermédiation à une politique de responsabilité, d'une logique de clientèle à une logique de droits, et d'une représentation fondée sur la possession préalable d'un réseau à une représentation fondée sur la capacité à convaincre une société.

Le 23 septembre 2026 ne permettra évidemment pas de résoudre cette question. Mais il permettra de mesurer l'ampleur du problème. Car derrière chaque bulletin se trouve une question plus profonde que celle du choix d'un parti : le citoyen croit-il encore que l'élection puisse transformer sa relation à l'État et améliorer sa vie ? Et derrière chaque candidature se trouve une autre question, encore plus fondamentale : la personne qui demande le vote est-elle devenue représentant parce qu'elle avait quelque chose à offrir à la collectivité, ou parce qu'elle possédait déjà quelque chose à offrir au parti ? La réponse à cette question déterminera en partie la qualité du contrat politique marocain de demain.

Réinventer ce contrat suppose donc de rompre avec l'idée que l'efficacité électorale peut durablement remplacer la légitimité politique. Un parti ne devrait pas seulement chercher celui qui peut gagner une circonscription ; il devrait chercher celui qui peut représenter une société. Un candidat ne devrait pas seulement être capable de mobiliser un réseau ; il devrait être capable de transformer les attentes de ce réseau en politiques publiques. Un élu ne devrait pas seulement rester accessible à ses électeurs ; il devrait contribuer à rendre l'État lui-même plus accessible. Le véritable dépassement de la notabilité n'est donc pas la disparition des élites locales. C'est leur institutionnalisation démocratique.

Le Maroc n'a pas besoin de moins d'élites locales ; il a besoin d'élites locales davantage responsables devant les citoyens. Il n'a pas besoin de moins de proximité ; il a besoin d'une proximité qui ne soit pas synonyme de dépendance. Il n'a pas besoin de moins de réseaux ; il a besoin de réseaux qui servent la société plutôt que des clientèles. Il n'a pas besoin de moins de personnalités ; il a besoin de personnalités qui acceptent d'être plus fortes que leurs réseaux et plus responsables que leurs clientèles. C'est à cette condition que la politique pourra passer du notable au citoyen, du patron au représentant, du client à l'électeur et du réseau à l'institution. Et c'est précisément à ce niveau que se joue la véritable réinvention du contrat politique marocain.

Bibliographie

Afrobarometer. (2026, March 16). Les jeunes Marocains expriment peu de confiance aux dirigeants et partis politiques. Afrobarometer. Afrobarometer – Maroc, 2026

Bennani-Chraïbi, M. (2018). Faire campagne au Maroc. TAFRA. TAFRA – Faire campagne au Maroc

Chahboun, W. (2026). Elections and the reproduction of political elites in the Moroccan political system. مجلة منازعات الأعمال. Article de Wafaa Chahboun

Chtatou, M. (2025). Neo-tribalism and Morocco's Gen Z: Understanding the GENZ212 phenomenon. Eurasia Review.

Chtatou, M. (2025). Morocco of territories: Rethinking territorial justice and political representation. Foresight Network.

Chtatou, M. (2026). The great rendezvous with abstention? Morocco's parliamentary elections and the crisis of political participation. Eurasia Review.

Es-Satte, A. (2024). الزبائنية الانتخابية وإشكالية التمثيلية السياسية في المغرب [Electoral clientelism and the problem of political representation in Morocco]. Lubab, 23. Lubab – étude sur le clientélisme électoral au Maroc

Iraki, A. E. M. (2003). Des notables du makhzen à l'épreuve de la gouvernance : Élites locales, territoires, gestion urbaine et développement au Maroc. L'Harmattan / Institut national d'aménagement et d'urbanisme. Notice bibliographique de la BnF

Iraki, A. E. M. (Ed.). (2020). Des élites de proximité au Maroc : Renouvellement ou hybridation de l'élite locale. L'Harmattan. Référence bibliographique – WorldCat

Liddell, J. (2010). Notables, clientelism and the politics of change in Morocco. The Journal of North African Studies, 15(3), 315–331. https://doi.org/10.1080/13629380903175438 Article de James Liddell

Ministère de l'Intérieur du Royaume du Maroc. (2026). Législatives 2026 : 1 850 listes de candidatures présentées à l'échelle nationale. Ministère de l'Intérieur – résultats des candidatures 2026

Pellicer, M., & Wegner, E. (2015). The Justice and Development Party in Moroccan local politics. Middle East Journal, 69(1). https://doi.org/10.3751/69.1.12 Article sur le PJD et la politique locale marocaine

Waterbury, J. (1970). Commander of the faithful: The Moroccan political elite—A study in segmented politics. Columbia University Press.

ⵜⴰⵎⵍⴰⴷⵜ ⵏ ⵓⵖⵓ -ⵎⴰⵓⵓⵜ ..ⵙⵣⴰⵙⴰⵇⵏ ⵙⵓⵓⵜⴰⵍⵍ ⵙⵍⵜⵜⴰⵓⵏ ⵏ ⵙⵅⵇⴷⵏ ⵏ ⵙⵃⵃⵓⵙⵎⵏ

ⵏⵅ ⴰⵣⵎⵖⵓ ⵏ ⵖⵍⵎⵖⵎⵎⴰⵓ ⵏ ⵖⵎⵏⵙⵅⵍⴰⵓⵏ ⵖⵅⵓⵙⵅⵏ ⵖⵡⵏⵏⵖ ⵙⵣⴰⵙⴰⵇⵏ ⵙⵓⵓⵜⴰⵍⵍ ⵙⵎⵖⵓⵖⵓⵖ ⵍⵓⵍⵍ ⵏⵅ ⵜⴰⵎⵍⴰⴷⵜ ⵏ ⵓⵖⵓ -ⵎⴰⵓⵓⵜ ⵙⵍⵜⵜⴰⵓⵏ ⵙⵍⵜⵜⴰⵓⵏ ⵏ ⵙⵅⵇⴷⵏ ⵏ ⵙⵃⵃⵓⵙⵎⵏ ⵏ ⵖⵓⵅⵏⵏ ⵏ ⵙⵓⵓⵖⵜⵓ ⵍⵓⵍⵍ.

ⵓ ⵖⵜⵙⵏⵏ ⵅ ⵙⵍⵓⵍ ⵏ ⵖⵣⵎⵖⵓ ⵙ ⵙⵓⵎⵙⵎⵍ ⵙⵍⵓⵎⵖⵍⵙⵍ ⵏ ⵙⵍⵓⵓⵓⵍⵜⵍ ⵙⵎⵓⵎⵖⵍⵍ ⵏ ⵜⵙⵅⵜⵜⵓ ⵏ ⵖⵎⵖⵜⵙⵍⵍ ⵙⵃⵃⵓⵙⵎⵏ ⵓⵅ ⵓⵅⵓⵃⵍⵍ ⵙⵎⵖⵓⵖⵓⵖ ⵓⵣⵣⵍ ⵍⵓⵎⵖⵍ ⵖⵅⵓⵍⵍ ⵏ ⵍⵓⵎⵎⵓⵓ ⵓⵎⵖⵓⵖⵓⵖ ⵙⵍⵓⵍⵍ ⵏ ⵙⵍⵓⵓⵓⵍⵜⵍ ⵏⵅ ⵓⵎ ⵓⵎⵖⵓⵓⵍ ⵙⵍⵓⵍⵍ ⵏⵅ

ⴰⵏⵙⵢⵏ ⵏ ⵜⵜⴰⵔⵣⵎⵜ ⵙ ⵙⵜⴰⵔⵖⵓⴰⵍ ⵏ ⵜⴰⵏⵏ: ⵜⵣⵣⴰⵍ ⵇⵍⵍⵙ

ⵍⴰ ⵙⵜⵜⵏⵜⴰⵍⵓⴰⵣ ⵙⵏⵙⵢⵏⵙ ⵏ ⵡⴰⵡⵓ ⵏ ⵙⵏⵅⴰⵏ, ⴰⵅⵏⵏⵙ ⵏ ⵙⵏⵅⴰⵡⵓ ⴰⵏⵔⵏⴰⵍ ⴰⵜⴰⵣⵙⵢ (Le polysystéme amazigh) ⵊⵍ ⵉⵏⵙⵏⵏ ⵅ ⵜⵣⴰⴰⵏ ⵏ ⵙⵏⵜⵙ ⵊⵍⵏ, ⵏⵙⵏ ⵉⵜⵙⵙⵔⵏⵏⵏ ⵉⵍⵏⵏⴰⵍⵍ: ⴰⵜⵜⵓⴰⵏⵙ ⵍⵜⵜⴰ ⵍ ⴰⵜⵜⴰⴰⵣ, ⵡⵉⵏ ⵏⵙⵏ ⵍⵜⵜⴰ ⵍ ⴰⵙⵙⵇⴰⵍ. ⵍ ⵜⵉⴰⴰⵣ ⵜⴰⵜⵜⵓⵏ ⵜⴰⵜⵜⵓⵏ ⵅⵉⵏ ⵙⵜⵜⵏⵜⴰⵍ ⵜⵜⵜⵏⵜⴰⵍ ⵍ ⵙⵏⵅⴰⵡⵓ ⵏ

ⵜⴰⵎⴰⴷⴰⵍⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
www.amadalamazigh.press.ma
Amadalpresse
+ⴰⵎⴰⵣ
ACTUALITÉS
ⵜⵉⴼⵉⵡ 308– ⵛⵓⵜⵡⵉⵔⵉ 2976
4
NUMERO 308 - SEPTEMBRE 2026

ⵜⵉⵎⵣⵡⵉⵜ ⵜⵣⵣⵓⵙⵏ ⵜⵣⵔⵢⵙⵙⵏ ⴰ ⵙⵙⵓⵖⵣⵏ : ⵣⵎⵓⵍ ⵙⵖ ⵜⵎⵓⵙⵙⵏ ⵏ ⵜⵢⵓⵙⵙⵏ ⵏ ⵙⵙⵙⵙ

ⵜⵙⵎⵏⵜ ⵜⵎⵓⵙⵙⵏ ⵏ ⵜⵢⵓⵙⵙⵏ ⵏ ⵙⵙⵙⵙ ⴰ ⵣⵔⵢⵙⵙⵏ ⵣⵓⵍⵍⵓ ⵙⵖ ⵜⵎⵓⵙⵙⵏ ⵏ ⵜⵎⵓⵙⵙⵏ ⵏ ⵙⵙⵙⵙ ⵣⵔⵢ

ⵣⵕⵕⴰ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵓⵔⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⵉⵏⵍⵍⴰⵏ ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵏⵉⵏ ⵙ ⵜⵎⵣⵡⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⵉⵏⵍⵍⴰⵏ ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵏⵉⵏ ⵙ ⵜⵎⵣⵡⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

ⵣⵕⵕⴰ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⵉⵏⵍⵍⴰⵏ ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵏⵉⵏ ⵙ ⵜⵎⵣⵡⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

ⵣⵕⵕⴰ ⵣⵉⵍ ⵣⵉⵣⵏ ⴱⴰⴱ ⵏ ⵡⴰⴰⵙⵙⵓ ⵓⵣⵔⵔⵓ ⵙⵎⵎⵉⵔⵏ ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵏⵉⵏ ⵙ ⵜⵉⵎⵣⵡⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⵉⵏⵍⵍⴰⵏ ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵏⵉⵏ ⵙ ⵜ

change d'étiquette. Son électorat peut continuer à le suivre parce que ce dernier vote d'abord pour une personne, une famille, un territoire ou un réseau.

C'est ici que la fragmentation partisane prend une dimension particulière. La multiplication des partis ne signifie pas nécessairement une multiplication équivalente des visions de société. Elle peut aussi refléter la multiplication des véhicules permettant à des groupes et à des personnalités de négocier leur accès à la représentation.

Mounia Bennani-Chraïbi a montré, à partir de l'observation ethnographique des campagnes municipales à Casablanca, comment la frontière entre « partis de militants » et « partis de notables » tend à se brouiller. Le choix des têtes de listes, des colistiers et des agents électoraux peut être soumis à des logiques de marché politique et de clientèle, y compris dans des formations historiquement associées à une forte culture militante. (Bennani-Chraïbi, 2018) Cette observation est fondamentale : la notabilisation n'est pas simplement une caractéristique de certains partis ; elle peut devenir une logique transversale du champ partisan.

De la clientèle électorale au courtage politique

Il faut cependant éviter une conception trop simpliste du clientélisme. Le clientélisme ne signifie pas nécessairement que le candidat distribue directement de l'argent contre des bulletins de vote. Il peut être beaucoup plus subtil. Il repose sur une relation personnalisée et réciproque dans laquelle le citoyen attend du politique une capacité d'intervention. Le notable devient alors un courtier politique.

Il peut intervenir auprès de l'administration, aider dans une démarche, faciliter un contact, soutenir une association, transmettre une demande ou mobiliser une relation. Il construit ainsi une réputation de « personne utile ». Cette fonction d'intermédiation est importante parce qu'elle révèle une contradiction de l'État moderne : plus les institutions deviennent formellement universelles, plus leur accessibilité concrète peut continuer à être vécue à travers des relations personnalisées.

La digitalisation administrative, la régionalisation et la modernisation des services publics devraient progressivement réduire cette dépendance. Mais tant que le citoyen estime qu'une intervention personnelle peut accélérer ou faciliter l'accès à une ressource, le courtier conserve une utilité politique. Le clientélisme électoral est donc aussi une économie de la confiance personnelle. Le citoyen ne fait pas nécessairement confiance à l'institution ; il peut faire confiance à celui qui prétend pouvoir l'ouvrir à lui.

L'argent, les réseaux et le coût de la compétition

La cooptation des notables doit également être replacée dans l'économie matérielle des campagnes électorales. Une campagne moderne nécessite des équipes, des déplacements, des réunions, de la communication, des locaux, des moyens logistiques et une présence constante sur le territoire. Cette réalité crée une asymétrie entre les candidats. Celui qui possède déjà des ressources économiques ou un réseau professionnel bénéficie d'un avantage considérable.

Les recherches récentes sur le clientélisme électoral au Maroc montrent que les pratiques de mobilisation et les échanges clientélistes continuent de poser des questions importantes en matière de représentation politique. Une étude publiée en 2024 sur les élections générales de 2021 examine précisément les réseaux clientélistes, l'achat des voix, la sélection des candidats et les conséquences de ces pratiques sur la représentation politique. (Es-Satte, 2024). Une recherche plus récente consacrée au Maroc établit également un lien entre les transferts financiers issus de la migration et certaines pratiques d'achat de votes, tout en soulignant la difficulté de mesurer directement un phénomène largement sensible et dissimulé. (Comparative Migration Studies, 2026)

Il serait toutefois abusif d'en déduire que toute campagne menée par un notable est clientéliste ou que tout candidat disposant de ressources économiques achète des voix. Le problème est structurel : l'inégalité des ressources peut influencer qui a réellement la capacité de se présenter et de mener une campagne compétitive. La démocratie peut alors devenir juridiquement ouverte mais socialement sélective.

La cooptation et la reproduction des élites

La question de la cooptation conduit naturellement à celle de la reproduction des élites. Une démocratie représentative devrait permettre périodiquement le renouvellement des représentants. Or lorsque les partis recherchent des candidats déjà dotés de ressources, ils tendent mécaniquement à reproduire les individus qui possèdent ces ressources.

Le phénomène peut être décrit comme un cercle : capital social → investiture → mandat → nouvelles ressources → renforcement du réseau → nouvelle investiture.

L'élection ne détruit donc pas nécessairement les hiérarchies sociales ; elle peut les transformer en hiérarchies politiques.

Une étude récente sur les élections et la reproduction des élites politiques au Maroc soutient précisément que les élections peuvent fonctionner simultanément comme mécanismes démocratiques de représentation et comme mécanismes institutionnels de reproduction des élites, notamment par l'interaction entre système électoral, partis et réseaux d'influence. (Chahboun, 2026)

Ce constat doit cependant être nuancé. La reproduction n'est jamais totale. Les élections permettent aussi l'entrée de nouveaux acteurs. Les quotas, les associations, les transformations sociales, l'émergence des jeunes générations et la professionnalisation de la politique peuvent ouvrir des portes auparavant fermées. Mais l'ouverture formelle ne garantit pas une égalité réelle d'accès. Le véritable enjeu est donc celui de la circulation des élites.

Les femmes et les jeunes : l'ouverture formelle et les limites de la cooptation

La question devient particulièrement sensible lorsqu'on considère les femmes et les jeunes. Les réformes électorales marocaines ont progressivement cherché à améliorer la représentation des femmes. Pourtant, la sélection des candidates demeure largement contrôlée par les appareils partisans. Une recherche publiée dans Political Science Research and Methods souligne que les dirigeants des partis jouent un rôle central dans la sélection des candidats et que les procédures de sélection peuvent être critiquées pour leur manque de transparence, avec des logiques clientélistes particulièrement observées dans certaines sélections féminines (Lloren, 2014; Bennani-Chraïbi, 2008). (Cambridge University Press, 2025)

L'enjeu est donc de ne pas confondre représentation numérique et démocratisation du recrutement politique. Une femme peut entrer au Parlement sans que les mécanismes qui produisent les candidatures aient véritablement changé. Il en va de même pour les jeunes. Les partis peuvent promouvoir des jeunes candidats, mais si ces derniers sont choisis essentiellement parce qu'ils appartiennent à une famille influente, disposent de ressources économiques ou sont proches de dirigeants, le renouvellement générationnel demeure partiel. La jeunesse ne doit pas seulement être une catégorie statistique dans les listes électorales. Elle doit pouvoir devenir une force autonome de production politique.

La crise de confiance : quand le citoyen ne croit plus au candidat

La cooptation des notables doit être reliée à la question de la confiance. Les données récentes d'Afrobarometer sont particulièrement révélatrices. En mars 2026, l'organisation indiquait qu'environ un tiers seulement des jeunes Marocains âgés de 18 à 35 ans déclaraient faire confiance au Parlement, aux conseils municipaux, au chef du gouvernement ou aux partis politiques. Elle relevait également que les jeunes étaient moins susceptibles que les générations plus âgées de voter, de se sentir proches d'un parti ou de s'engager dans certaines formes traditionnelles de participation politique. (Afrobarometer, 2026)

Cette situation ne peut être expliquée par la seule présence des notables. Mais la notabilisation contribue à un sentiment plus général : celui d'une politique fermée, personnalisée et éloignée de l'expérience quotidienne des citoyens. C'est ici que la réflexion sur « le grand rendez-vous avec l'abstention » prend tout son sens. L'abstention n'est pas toujours l'expression d'un désintérêt pour la politique. Elle peut être l'expression d'une conviction selon laquelle l'offre politique ne mérite pas l'investissement personnel du vote (Chtatou, 2026).

Lorsque l'électeur pense que les candidats sont déjà sélectionnés par les appareils, les réseaux ou les familles, son sentiment d'efficacité politique diminue. Il ne se demande plus seulement : « Quel candidat dois-je choisir ? ». Il peut se demander : « Qu'est-ce que mon vote changera réellement ? » Cette seconde question est beaucoup plus dangereuse pour la démocratie.

Notabilité et néo-tribalisme électoral

La notabilité contemporaine doit également être rapprochée de la question du néo-tribalisme. Il ne s'agit évidemment pas de dire que la société marocaine serait restée une société tribale au sens traditionnel. Ce serait une simplification excessive. Il s'agit plutôt d'observer la persistance ou la réactivation de logiques de solidarité, de loyauté et d'appartenance dans un contexte politique moderne.

La famille peut devenir une unité de mobilisation électorale. Le quartier peut fonctionner comme espace de solidarité. Le douar peut produire une logique collective. Le réseau professionnel peut devenir un réseau électoral. Les réseaux sociaux peuvent même reproduire numériquement des solidarités territoriales ou familiales.

La politique moderne ne détruit donc pas nécessairement les anciennes solidarités ; elle peut leur fournir de nouveaux instruments. Le néo-tribalisme électoral devient ainsi une forme de modernisation des anciennes logiques d'appartenance. Il associe parfois famille, territoire, ressources économiques, réseaux numériques et identité locale.

Cette évolution est particulièrement importante dans le contexte de la génération Z. Comme je l'ai souligné ailleurs, les nouvelles générations marocaines peuvent simultanément être très modernes dans leurs pratiques numériques et conserver, dans certaines situations, des formes fortes de solidarité familiale et territoriale (Chtatou, 2025). La modernité sociale ne signifie donc pas automatiquement individualisation politique.

Le notable et le territoire

L'une des erreurs les plus fréquentes consiste à considérer la notabilité uniquement comme une relation entre un individu et ses électeurs. En réalité, elle est aussi une relation entre un individu et un territoire. Le notable incarne parfois un espace. Il peut être identifié à une ville, un quartier, une tribu, une province, une commune ou une région. Son identité politique devient partiellement territoriale.

C'est pourquoi la réforme de la régionalisation avancée revêt une importance particulière. Si la régionalisation doit produire une nouvelle citoyenneté territoriale, elle doit également produire de nouvelles formes de représentation. Autrement dit, « Maroc des territoires » ne peut pas signifier simplement transfert administratif de compétences ; il doit également signifier démocratisation de la représentation territoriale.

Si les mêmes réseaux notabilaires capturent les institutions locales et nationales, la régionalisation risque de déplacer le problème plutôt que de le résoudre. La véritable régionalisation démocratique devrait permettre l'émergence d'une nouvelle génération de

www.amazigh.press

www.amazigh.press Amadalpresse

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH – DEPOT LEGAL: 2001/0008 – ISNN: 1114 – 1476 – N° 308/SEPTEMBRE 2026 – ⵖⵓⵜⵓⵍⵖⵓ 2976 – PRIX: 5 DH

LA COOPTATION DES NOTABLES PAR LES PARTIS DANS LES ÉLECTIONS MAROCAINES

DE LA NOTABILITÉ TRADITIONNELLE À LA FABRICATION TERRITORIALE DU POUVOIR ÉLECTORAL

Dr Mohamed Chtatou

Introduction :

quand le parti cherche un candidat capable de gagner plutôt qu'un militant capable de représenter

À quelques jours des élections législatives marocaines du 23 septembre 2026, une question demeure relativement peu visible derrière les débats consacrés aux programmes, aux alliances et aux stratégies électorales : comment les candidats eux-mêmes sont-ils sélectionnés ? Cette question est loin d'être secondaire. Une élection ne commence pas dans l'isoloir. Elle commence bien avant, dans les mécanismes internes des partis, dans les négociations autour des investitures, dans les réseaux locaux, dans les familles influentes, dans les milieux économiques et associatifs, et dans les territoires où certaines personnalités disposent déjà d'un capital social leur permettant de transformer leur notoriété en capacité électorale.

Le Maroc compte aujourd'hui une scène partisane juridiquement pluraliste et institutionnellement structurée, mais cette pluralité ne signifie pas nécessairement que la sélection des candidats repose partout sur une véritable compétition programmatique ou militante. Les élections législatives de 2026 offrent une illustration particulièrement intéressante de cette tension : 1 850 listes ont été déposées au niveau national, représentant 7 288 candidatures pour les 395 sièges de la Chambre des représentants, soit plus de dix-huit candidatures en moyenne par siège. (Ministère de l'Intérieur du Royaume du Maroc, 2026) Cette abondance de candidatures pourrait être interprétée comme un signe de vitalité démocratique. Elle peut également être interrogée sous un autre angle: quelle est la nature sociale, économique et territoriale des candidats qui composent cette offre électorale?

La question de la cooptation des notables devient alors centrale. Le terme de « notable » doit être préféré ici à celui de « noble », même si l'expression populaire de « noblesse locale » peut rendre compte d'une certaine réalité sociale. Le notable n'est pas nécessairement issu d'une noblesse au sens juridique ou aristocratique du terme. Il peut être membre d'une famille ancienne et influente, descendant d'une lignée caïdale, propriétaire foncier, entrepreneur, président de commune, professionnel libéral, responsable associatif ou personnalité locale disposant d'un vaste réseau relationnel. Ce qui le définit n'est pas d'abord son titre, mais sa capacité à convertir un capital social, économique, familial ou territorial en influence politique.

La notabilité marocaine a ainsi survécu aux transformations de l'État, à l'urbanisation, à la modernisation administrative, à l'ouverture économique et à l'évolution du système partisan. Elle s'est même adaptée à ces transformations. Les anciennes élites locales n'ont pas simplement disparu pour laisser place à une nouvelle génération. Elles ont souvent été rejointes, concurrencées ou hybridées par de nouvelles figures de proximité : entrepreneurs, diplômés, femmes issues du monde associatif, « enfants du quartier », professionnels et acteurs de la société civile. Aziz El Maoula El Iraki parle à cet égard d'une hybridation entre anciennes et nouvelles élites locales, en soulignant que la cooptation demeure un mécanisme important de passage de l'élite sociale à l'élite politique instituée (Iraki, 2020). (WorldCat, 2020)

La difficulté démocratique apparaît lorsque cette notabilité cesse d'être simplement une composante de la représentation pour devenir le principal mécanisme de production de la représentation. Le problème n'est donc pas l'existence des notables. Toute société possède des élites locales. Le problème est de savoir si les partis politiques sélectionnent leurs candidats parce qu'ils incarnent un projet collectif, une compétence et une capacité de représentation, ou parce qu'ils possèdent déjà un réseau capable de produire des voix. Cette distinction est essentielle pour comprendre la politique électorale marocaine contemporaine.

La notabilité : une vieille institution sociale dans une démocratie moderne

La notabilité n'est pas une anomalie du système politique marocain. Elle appartient à son histoire sociale. Bien avant l'apparition des partis politiques modernes, les sociétés locales étaient structurées par des familles, des lignages, des autorités religieuses, des propriétaires, des commerçants, des intermédiaires et des figures de prestige dont l'influence dépassait largement leur position économique. Le notable était celui qui disposait d'une capacité d'intermédiation entre la communauté locale et les autorités.

Cette fonction a survécu à la période coloniale et à l'indépendance, même si ses formes ont considérablement changé. Les travaux classiques sur les élites marocaines avaient déjà insisté sur le rôle des réseaux, des clientèles et de la cooptation dans la constitution des groupes dirigeants. John Waterbury, dans son analyse de la politique marocaine, avait notamment montré l'importance des réseaux d'intermédiation, des relations personnelles et des mécanismes de cooptation dans la structuration du pouvoir politique (Waterbury, 1970). Plus récemment, les travaux consacrés aux élites locales ont montré que la notabilité ne doit pas être comprise comme un vestige archaïque, mais comme une catégorie dynamique capable de se recomposer en fonction des transformations économiques, administratives et institutionnelles.

Aziz Iraki souligne ainsi que la construction de la notabilité locale repose sur plusieurs ressources : le nom familial, le territoire, les solidarités de voisinage, le prestige du diplôme, l'engagement associatif et la capacité à représenter un espace local. (Iraki, 2003) La notabilité est donc une construction sociale de la légitimité. Le notable n'est pas seulement riche ou puissant ; il est reconnu comme quelqu'un qui « compte », quelqu'un dont l'intervention est susceptible de produire un effet.

Cette dimension de reconnaissance est fondamentale dans la politique électorale. Dans un système où l'électeur connaît personnellement les candidats, où les communautés locales sont relativement interconnectées et où les services administratifs peuvent encore être vécus à travers des relations d'intermédiation, la réputation personnelle peut être plus immédiatement compréhensible que le programme d'un parti. Le candidat local peut ainsi bénéficier d'un avantage considérable : son capital politique est déjà partiellement constitué avant le commencement officiel de la campagne.

De la notabilité traditionnelle à la notabilité moderne

Il serait cependant erroné de présenter la politique marocaine actuelle comme une simple survivance du Maroc rural traditionnel. La notabilité a changé de nature. Le notable contemporain peut être urbain, diplômé, entrepreneur, connecté aux réseaux sociaux et parfaitement intégré à l'économie moderne. Il peut posséder une entreprise, diriger une association, exercer une profession libérale et entretenir simultanément des relations avec les autorités locales, les réseaux économiques et les organisations partisanes. La transformation est donc moins celle d'un remplacement que celle d'une hybridation.

Aux anciennes familles influentes peuvent s'ajouter des entrepreneurs ayant accumulé un capital économique ; aux anciens intermédiaires peuvent se substituer des responsables associatifs ; aux réseaux tribaux peuvent se superposer des réseaux professionnels et numériques. Les formes changent, mais la fonction d'intermédiation demeure. C'est précisément ce que montre la recherche consacrée au renouvellement des élites locales marocaines : l'ouverture du champ politique à de nouvelles figures n'a pas nécessairement supprimé les anciennes hiérarchies ; elle peut produire leur recomposition. Les nouveaux acteurs doivent souvent négocier leur entrée dans un espace politique déjà structuré par des réseaux de pouvoir. (Iraki, 2020)

Cette hybridation est particulièrement importante dans les villes moyennes, les espaces périurbains et les territoires ruraux où l'État moderne et les structures sociales locales ne s'excluent pas mutuellement. Le même individu peut être à la fois entrepreneur, président d'association, membre d'une famille connue, intermédiaire administratif et militant politique. Le nouveau notable est donc moins un « seigneur local » qu'un entrepreneur de relations sociales.

Pourquoi les partis cooptent-ils les notables ?

La réponse est relativement simple : parce qu'ils pensent que ceux-ci peuvent gagner. Un parti politique qui doit conquérir un siège dans une circonscription donnée fait face à une contrainte fondamentale : il doit transformer une organisation nationale en voix locales. Or cette transformation coûte du temps, de l'argent et de l'énergie militante. La solution la plus immédiate consiste à rechercher quelqu'un qui possède déjà ce que le parti devrait normalement construire : une implantation territoriale.

Le notable possède souvent :

- Un réseau familial ;
- Une réputation locale ;
- Des relations économiques ;
- Une capacité d'intermédiation ;
- Une connaissance fine du territoire;
- Des relais associatifs ;
- Des équipes de campagne ;
- Des réseaux de sympathisants ; et
- Une capacité à mobiliser les électeurs.

Le parti apporte alors une autre série de ressources : l'investiture, l'étiquette, la visibilité nationale, l'accès à la compétition parlementaire et la légitimité institutionnelle. Il s'agit d'une forme de division politique du travail. Le parti possède la marque ; le notable possède le réseau. Le parti possède l'organisation nationale ; le notable possède l'implantation territoriale. Le parti possède le programme ; le notable possède parfois les voix.

Cette logique explique pourquoi James Liddell considère les notables comme un révélateur particulièrement pertinent de la politique marocaine. Dans son étude consacrée aux élections législatives de 2007 et à la création du Parti Authenticité et Modernité, il analyse la persistance du personnalisme, des relations patron-client et de la logique des notables dans un système pourtant formellement fondé sur les partis et les institutions (Liddell, 2010). (Liddell, 2010). La cooptation n'est donc pas nécessairement une décision irrationnelle des partis. Elle peut être parfaitement rationnelle du point de vue de la conquête électorale. C'est précisément ce qui la rend durable.

Le paradoxe : le parti devient parfois le véhicule du notable

Dans une démocratie partisane idéale, le candidat représente le parti. Il porte son programme, défend son idéologie et participe à son organisation. Dans un système fortement notabilisé, la relation peut s'inverser : le parti devient le véhicule du candidat. Cette inversion est politiquement significative. Lorsque l'identité personnelle du candidat est plus forte que l'identité partisane, le changement de parti devient moins coûteux. Le notable peut conserver son réseau même s'il

→

الأمازيغية في برنامج جبهة القوى الديمقراطية: اعتراف مؤسساتي بلا غلاف مالي ولا مؤشرات رقمية

◀نادية بودرة

خصص برنامج حزب جبهة القوى الديمقراطية لأوراش هيكلية كبرى و100 تدبير عملي، لخوض غمار الاستحقاقات التشريعية لسنة 2026، وثيقة برنامجية مكثفة ترتكز على رؤية قوامها مأسسة الدولة الاجتماعية وتكريس السيادة التنموية.

ولدى تفكيك المتن الداخلي لهذه الوثيقة لاستجلاء موقع الأمازيغية، نجد أنفسنا أمام حضور مركب يتوزع بين إقرار إجرائي ومؤسساتي نوعي في قطاعات حيوية، وبين مفارقة بنيوية ناجمة عن غياب السند المالي المخصص والمؤشرات الرقمية الملزمة.

في إطار الورش الاستراتيجي الرابع الخاص بالنهوض بالمدرسة العمومية، والذي رصدت له اعتمادات مالية استثنائية بلغت 32 مليار درهم، نص البرنامج صراحة في الصفحة 20، وضمن مدخل تطوير المناهج وجرأة التحول الرقمي، على: تعزيز الهوية الوطنية والتعدد اللغوي؛ العربية، الأمازيغية، واللغات الحية. يمنح هذا المقتضى الأمازيغية وضع لغة المعرفة الأساسية في مسار إعادة تشكيل المدرسة الوطنية.

يحدد التدبير 58 من المحور السادس المخصص لدمقرطة الفعل الثقافي والإعلامي والقوة الناعمة الإطار القيمي للهوية المغربية بالنص على: تشجيع الإبداع الثقافي والفني وحرية التعبير وترسيخ الهوية الوطنية بروافدها العربية، الأمازيغية، الحساني، والعبري. وهو تنصيص يستند إلى ديباجة دستور 2011، رابطا الاعتراف الهوياتي بضمان حرية الإنتاج الفني والإبداعي للمثقفين والمبدعين الأمازيغ.

يمثل التدبير 59 حجر الزاوية والأفق التنفيذي الأكثر تقدما في الميثاق، حيث ينص على: التفعيل العملي للأمازيغية والعربية والتنزيل الإداري والتعليمي والقضائي للطابع الرسمي للأمازيغية والعربية. تكمن أهمية هذا الالتزام في ملامسته للمثلث الإجرائي في مسار تفعيل الفصل الخامس من الدستور: ضمان حق المواطن في تداول

جبهة القوى الديمقراطية
ⵜⴰⵙⵏⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵎⵔⴰⵜⵉⵢⵜ
Front des Forces Démocratiques

الأمازيغية داخل المرفق الإداري، وتعميم تعلمها مدرسيا، وتيسير التقاضي بها وتوفير المساعدة والترجمة أمام المحاكم لصون شروط المحاكمة العادلة، مع صيانة المتغيرات اللسانية الوطنية الحية.

يلتزم التدبير 15 بمراجعة وتحيين القانون التنظيمي 26.16 بهدف تقليص آجاله الزمنية الممتدة وتدارك البطء التشريعي، فضلا عن تسريع التفعيل الفعلي للقانون التنظيمي 04.16 الخاص بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، مع ضمان تكافؤ الفرص في الإعلام وحماية التراث والإنتاج الفني ضمن التدابير 62، 65، 71، ص -42 43؛ عبر التنصيص على التعددية اللغوية في الإعلام الوطني، وإقرار نسبة مئوية ملزمة للمحتوى الثقافي والفني المحلي في المنصات الوطنية، وتثمين التراث المادي واللامادي، يوفر البرنامج أرضية لإنصاف الدراما والسينما الأمازيغية وتأهيل القناة الثامنة وصيانة الشواهد التراثية الأمازيغية كالمخازن الجماعية العتيقة إيغودار وقصبات الجنوب الشرقي والأطلس.

بالإضافة إلى تنمية المناطق الجبلية والواحات وفك العزلة وفق التدبيرين 47، 92؛ وذلك قصد العناية بالعالم القروي والمناطق الجبلية ركيزة لحماية الموطن السكاني الأصيل للأمازيغ؛ إذ إن العدالة المجالية وتوفير المرافق الاجتماعية والخدماتية شرطان لا غنى عنهما للحد من النزيف الديموغرافي والهجرة القروية التي تهدد الوعاء اللغوي التاريخي بالاندثار.

رغم الوجاهة الإجرائية التي طبعت التدبير 59 وتأكيد الروافد الهوياتية، فإن إخضاع البرنامج لمنهج التحليل المقارن يكشف عن مفارقتين بنيويتين: المفارقة الميزانياتية والتمويلية، إذ تميز البرنامج بنفس محاسباتي دقيق رصد ميزانيات ضخمة معلنة بمئات الملايير...، وفي المقابل، خلت التدابير تماما من رصد أي غلاف مالي استثماري مسمى لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، ولم تشر إلى دعم أو تطوير صندوق النهوض بالأمازيغية المعتمد في الميزانية العامة للدولة، مما يجعل تنفيذ التدابير اللغوية رهينا بميزانيات قطاعية غير مضمونة الإلزام.

بالإضافة إلى غياب المؤشرات المرقمنة والتقييد الزمني في حين حفلت جداول المؤشرات التنموية للبرنامج بأهداف رقمية ملزمة ومحددة بحلول 2031، غابت الأهداف الكمية عن قطاع الأمازيغية؛ فلم تحدد نسبة تعميم تدريسها في الأسلاك التعليمية، ولا عدد المترجمين المستهدف إلحاقهم بالمحاكم، ولا وتيرة إدماجها في المنصات الإدارية.

ارتكز البرنامج على إشكالية العطف المتماثل مع العربية، بصيغة الجمع بين الأمازيغية والعربية في سياق تنفيذي واحد، بشكل يغفل التفاوت التاريخي والعملي بين اللغتين؛ فالعربية تحظى بتمكين إداري وبنية تحتية مكتملة ومترسخة، بينما تحتاج الأمازيغية إلى سياسة تمييز إيجابي ومخططات استدراكية خاصة تراعي مرحلة الانتقال والتأهيل اللساني والمؤسساتي.

يسجل لميثاق حزب جبهة القوى الديمقراطية تبنيه الواضح للمثلث التنفيذي المباشر؛ الإدارة، التعليم، القضاء، والتزامه بترقية التعبيرات اللسانية الوطنية والتعدد اللغوي.

غير أن نجاعة هذا التعاقد الانتخابي تظل مشروطة في الممارسة التشريعية والسياسية بربط هذه المبادئ بأغلفة مالية قطاعية دقيقة، ومؤشرات زمنية كمية قابلة للقياس والمساءلة، وتفعيل استدراكي ينصف الأمازيغية كلغة رسمية متكاملة الأركان.

الاتحاد الدستوري يثمن التنوع الثقافي في برنامجه الانتخابي ويتجاهل الأمازيغية؟

◀منتصر إثري

الإتحاد الدستوري
ⵓⵏⵉⵜⵢⵓⵏ ⵓⵙⵙⵓⵜⵓⵙⵉⵓ
union constitutionnelle

يثير البرنامج الانتخابي الذي قدمه حزب الاتحاد الدستوري، مساء الاثنين 7 شتنبر بالدار البيضاء، ملاحظة أساسية تتعلق بموقع الأمازيغية ضمن تصوره للثقافة والهوية الوطنية، خصوصاً أن البرنامج يتحدث عن تثمين التنوع الثقافي واللغوي والهوية المغربية بمختلف روافدها، دون أن يتضمن، بحسب المعطيات المتاحة، إشارات واضحة ومباشرة إلى الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية للدولة ومكوناً أساسياً للهوية والثقافة المغربية.

ففي الوقت الذي يخصص فيه البرنامج مقترحات لدعم الإنتاج الثقافي، وحماية التراث الوطني، وتعزيز الصناعات الثقافية، وإدماج الثقافة في التنمية الجهوية، ودعم الفنانين والمبدعين وتقريب العرض الثقافي من المواطنين، يطرح غياب الأمازيغية بشكل صريح سؤالاً حول موقعها في هذه الالتزامات، وحول مدى حضورها في تصور الحزب للسياسات الثقافية واللغوية خلال المرحلة المقبلة.

ولا يتعلق الأمر فقط بتثمين الثقافة الأمازيغية باعتبارها أحد روافد الهوية المغربية، بل أيضاً بضرورة تقديم التزامات سياسية واضحة بشأن الأمازيغية كلغة رسمية، وحضورها في التعليم والإعلام والإدارة ومختلف مناحي الحياة العامة، إلى جانب التعجيل بتفعيل مقتضيات القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

فالحديث العام عن التنوع الثقافي واللغوي يظل، في غياب أهداف وإجراءات خاصة بالأمازيغية، أقل من مستوى الالتزام الذي يفرضه الدستور والقانون التنظيمي، خصوصاً أن المرحلة الحالية تقتضي الانتقال من خطاب تثمين التعدد والهوية إلى سياسات عمومية واضحة تضمن للأمازيغية حضوراً فعلياً ومقاساً داخل المؤسسات والمرافق العمومية.

وتعليقاً على الموضوع، قال لحسن أوباس أزايكو، عضو المجلس الوطني ومنسق شبيبة الحزب بدار بوعزة، إنه قدم مقترحات للحزب تخص الأمازيغية وكيفية تفعيل طابعها الرسمي.

ورجّح أوباس أن يكون غياب الأمازيغية عن برنامج الحزب مرتبطاً بوجود نقاش أو عدم توافق داخل الحزب بشأن الطريقة التي ينبغي أن يُدرج بها ملف الأمازيغية في البرنامج الانتخابي، مضيفاً أنه تفاجأ، بحسب تصريحه، بغياب الأمازيغية عن النسخة النهائية من البرنامج.

وقال أزايكو إنه أثار مع قيادة الحزب مسألة غياب الأمازيغية عن البرنامج، موضحاً أن الرد الذي تلقاه، حسب روايته، تمثل في القول إن "الحزب ليس كباقي الأحزاب ولا ينشر الأرقام".

وأكد المتحدث أنه يتحفظ على موقف الحزب من ملف الأمازيغية، معرباً عن عدم رضاه عن عدم إدراج الملف ضمن البرنامج الانتخابي للحزب، وفق ما جاء في تصريحه.

الأمازيغية في البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية: حضور شكلي ورمزي مقيد بالحذر المرجعي

◀نادية بودرة

يقدم فحص البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية للانتخابات التشريعية لسنة 2026 الممتد على 101 صفحة و467 إجراء مرقما، مادة رصينة للتحليل السياسي والدستوري لطبيعة تموقع ملف الأمازيغية لدى الحزب بعد عقد ونصف من إقرار دستور 2011 وبعد سنوات من صدور القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

نخلص إلى أن مقاربة الحزب لملف الأمازيغية تندرج ضمن معادلة مركبة قوامها: الاعتراف الدستوري والرمزي مقابل الحذر الإيديولوجي والفتور التدبيري والتشريعي. فبينما تحضر الأمازيغية شكليا وظرفيا في برامج مغاربة العالم، تظل محاصرة داخل صياغات عامة وتحت سقف مرجعي صارم يخشى مما يسميه البرنامج؛ التنازع الهوياتي أو اللغوي.

وردت إشارة في المحور الأول المعنون بترسيخ الهوية الإسلامية والوطنية والنهوض بالأسرة وبالقيم المغربية الأصيلة، حيث نص على: تعزيز الهوية الوطنية متعددة الروافد باعتبارها هوية وطنية موحدة تستوعب مختلف مكونات الشخصية المغربية، ومواجهة محاولات تحويل التعدد إلى تنازع هوياتي أو لغوي، كما تضمن الإجراء الخاص بتطوير الإعلام العمومي تنصيصا على تحقيق تمثيلية عادلة للجهات والتنوع اللغوي والثقافي، وتضمن الإجراء 36 سياسات مغاربة العالم، ومقترح ينص على: طوير مدرسة رقمية لتعليم العربية والأمازيغية لأبناء الجالية، ضمن محور صيانة الهوية الوطنية لمغاربة العالم، وأدرج الإجراء 142 الخاص بالمنظومة التربوية والتعليم المدرسي؛ ضرورة تطوير وضع اللغة الأمازيغية في المدرسة، كما تنص على ذلك المادة 31 من القانون-الإطار رقم 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

اتسم البرنامج بشح كمي بارز مع ورود صريح لكلمة الأمازيغية مرتين فقط في كامل المتن، وتكشف القراءة البنيوية لديباجة المحور الأول عن الرؤية المركزية التي تحكم نظرة الحزب للهوية الوطنية؛ إذ يقرر البرنامج صراحة أن الدين الإسلامي يتبوأ مكانة الصدارة فيها، باعتباره مرجعية المجتمع والدولة والموجه الأخلاقي للسياسات العمومية، في المقابل، يتم تصنيف الأمازيغية ضمنا بوصفها أحد روافد الهوية، مع إحاطتها بجدار تحذيري مشدد ينبه إلى ضرورة مواجهة محاولات تحويل التعدد إلى تنازع هوياتي أو لغوي. يعكس هذا التعبير هاجسا فكريا دفينا لدى الحزب يرى في الهوياتية الأمازيغية تهديد للانسجام القيمي واللساني للأمة، مما يدفعه إلى

حزب العدالة والتنمية
ⵜⴰⵙⵏⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵎⵔⴰⵜⵉⵢⵜ ⴰⵔ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵜ
Parti de la Justice et du Développement

تفضيل مقاربة الاحتواء والتذويب داخل مفهوم الهوية الجامعة. هذه المعادلة ترتب أولويات الحزب بشكل هرمي؛ الصدارة المطلقة للمرجعية الإسلامية والعربية، يليها التوافق الدستوري الوطني، ثم في المرتبة الثالثة يأتي التنوع الثقافي واللغوي الأمازيغي كمعطى فلكلوري أو رافد ملحق يسمح به شريطة ألا ينافس الأصول المركزية.

تتجلى الفجوة الإجرائية بوضوح عند تفكيك الفصل المخصص لمنظومة التربية والتكوين فقد جاءت المعالجة اللغوية وفق تراتبية ثلاثية بالغة الدلالة: لغة التدريس الأساسية وفق الإجراء 140 ذو صياغة جازمة ومحددة تطالب باعتماد اللغة العربية لغة أساسية للتدريس استنادا إلى المادة 31 من القانون الإطار 51.17، ثم التناوب اللغوي وفق الإجراء 141 اتسم بتدقيق حسابي صارم يقيد تدريس بعض المواد العلمية بالفرنسية في حدود نسبة لا تتعدى 30% من حصة تدريس هذه المواد، ثم اللغة الأمازيغية ضمن الإجراء 142 اتسم بصياغة عامة وفضفاضة تكتفي بعبارة تطوير وضع اللغة الأمازيغية في المدرسة، دون أي تدقيق إجرائي. نلاحظ هنا غياب الآليات التنفيذية الصريحة التي تنتظرها الحركة التربوية الأمازيغية؛ فلا حديث عن تعميم تدريس الأمازيغية على كافة المستويات، ولا تحديد لنسبة الحصص الزمنية، ولا تخصيص لمناصب مالية سنوية لتكوين الأساتذة المتخصصين، ولا إلزام بإصدار كتب مدرسية موحدة لكافة الأسلاك. وبالمقارنة مع حزم الحزب وتدقيقه في شأن العربية والفرنسية، بدت الصياغة المتعلقة بالأمازيغية أقرب إلى إسقاط واجب دستوري.

كما اقترح البرنامج مراجعة وإصدار أكثر من 35 نص قانوني... إلا أن هذا الزخم التشريعي توقف تماما عند عتبة الأمازيغية؛ حيث غاب أي ذكر للقانون التنظيمي رقم 26.16و 04.16، دون إغفال نقطتين إجابيتن في البرنامج تهم تدريس العربية والأمازيغية لأبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج.

يكشف تحليل وثيقة البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية لتشريعيات 2026 أن المقاربة المعتمدة تجاه ملف الأمازيغية تتميز بقبول بالمكتسبات الدستورية البصرية والشكلية، مع إخضاع التعدد الثقافي لأولوية الهوية الإسلامية والوطنية، والحذر المفرط من الأمازيغية، مع غياب الالتزامات المالية والمخططات التنفيذية والآجال الزمنية الملزمة في ملفات التعليم والإدارة، وتفادي فتح ورش تقييم أو تجويد القانون التنظيمي 26.16 أو تفعيل المجلس الوطني للغات، رغم أمن لحزب يدرك الأهمية الاستراتيجية للأمازيغية في الحفاظ على ارتباط مغاربة العالم بوطنهم الأم.

المشاركة السياسية للنساء بين منطق الحقوق واستمرار الوصاية الذكورية

أمينة ابن الشيخ

إن الحديث عن التنمية، وعن الحكامة المحلية، وعن الديمقراطية، يصبح حديثًا ناقصًا عندما يكون نصف المجتمع حاضرًا في المجتمع وغائبًا عن القرار.

لقد استطاعت المرأة المغربية أن تفرض حضورها في مجالات كثيرة:

في التدريس، في التأطير الجامعي، في الهندسة بكل تشعباتها، في الاقتصاد بكل مجالاته، في الإعلام بكل بأجوائه، في الإدارة في كل مرافقها، وفي مختلف المهن.

بل إن الأرقام الرسمية نفسها تؤكد أن الفتيات يحققن باستمرار أعلى نسب النجاح والتفوق الدراسي.

لكن السؤال السياسي الحقيقي الذي يجب أن نطرحه اليوم بكل جرأة هو:

كيف تنتج المدرسة والجامعة نساء متفوقات، بالمقابل تنتج الحياة السياسية نساء مهمشات؟

كيف يمكن لبلد تتصدر فيه الفتيات نتائج الباكالوريا أن يجد صعوبة في إنتاج قيادات نسائية داخل الأحزاب والمؤسسات ومراكز القرار؟

هذا يعني أن المشكل لم يكن يومًا في كفاءة النساء، ولا في القوانين، بل في البنيات الذكورية التي تتحكم في توزيع السلطة والفرص.

وحتى لا أكون عدمية سأعرج على الاعتراف بالمكتسبات دون السقوط في خطاب التجميل وأقول أن:

من الإنصاف، القول أن المغرب راكم خلال السنوات الأخيرة مجموعة من المكتسبات المهمة في مجال الحقوق السياسية للنساء.

فدستور 2011 شكل محطة أساسية حين نص على المساواة والمناصفة والمواطنة الكاملة، كما تم قبله وبعده اعتماد مجموعة من الآليات القانونية والمؤسساتية منها:

- الكوطا

- صندوق دعم تمثيلية النساء، آليات الديمقراطية التشاركية، تشجيع المشاركة النسائية داخل الجماعات الترابية والبرلمان.

وهذه خطوات مهمة لا يمكن إنكارها.

لكن السؤال الذي يجب أن نطرحه اليوم ليس:

هل وضعت الدولة القوانين؟

بل، هل تغيرت فعلاً موازين القوة داخل المجتمع والأحزاب؟

لأن الديمقراطية لا تُقاس فقط بعدد النصوص القانونية، بل بقدرتها على تفكيك البنيات التقليدية التي تحتكر القرار.

"تمكين النساء" مصطلح يحمل تناقضًا خفيًا

أحيانًا نستعمل تعبير "تمكين النساء" بشكل متكرر، دون أن ننتبه إلى ما يحمله من دلالات.

فهذا التعبير يوحي لي شخصيا وكأن المرأة كائن ضعيف ينتظر من يمنحه القوة أو يسمح له بالمشاركة.

ويوحي لي كذاك وكأن النساء مجرد "مفعول بهن" داخل العملية السياسية، ولسن فاعلات يمتلكن الكفاءة والقدرة والاستحقاق.

بينما الحقيقة أن النساء لم يكن يومًا عاجزات عن المشاركة في اي مجال وفي اية مهمة.

بل الذي كان عاجزًا عن استيعاب قوة المرأة هو العقل السياسي التقليدي الذي لا يقبل امرأة مستقلة، حرة، وقادرة على المنافسة خارج منطق الوصاية.

فالمشكلة إذن ليست في النساء، بل في العقلية الذكورية المنتجة للإقصاء

المشكل الحقيقي اليوم ليس في غياب الكفاءات النسائية، بل في استمرار عقلية ذكورية تعتبر السياسة مجالًا محفوظًا للرجال.

عقلية تقبل المرأة كصورة لتأتيت المكان، كزينة انتخابية، كرقم داخل لائحة وكعدد يملأ الصناديق، لكنها ترتبك عندما ترى المرأة تحولت إلى صوت مستقل ومركز قرار حقيقي وقوي.

ولهذا نجد للأسف أن كثيرًا من النساء، داخل الأحزاب، لا يصلن غالبا إلى مراكز القرار عبر مسار طبيعي قائم على الكفاءة، بل عبر ما سميته في احدى صرخات العالم الامازيغي بـ"العراب السياسي".

ذلك العراب قد يكون:

- زوجًا نافذًا،
- أو أخًا،
- أو صديقًا،
- أو شبكة مصالح،
- أو مالًا انتخابيًا.

وكأن المرأة لا يسمح لها بالدخول إلى السياسة إلا إذا كانت مرفوقة بولي أمر سياسي.

أما الكفاءة، فغالبًا ما تأتي في آخر سلم الاهتمام.

وهنا تتحول الأحزاب، التي يفترض أن تكون مدرسة للديمقراطية، إلى فضاءات لإعادة إنتاج نفس البنيات الذكورية التقليدية عبر النساء أنفسهن.

أزمة النساء مع الأحزاب ليست أزمة قوانين بل أزمة ثقة.

في المغرب، لدينا ملايين من النساء الكفؤات

أستاذات،

باحثات،

إعلاميات،

فاعلات جمعويات،

أطر إدارية،

نساء يمتلكن القدرة على التسيير والتدبير والخطابة والتأطير والرؤية.

لكن عندما نبحث عنهن في مراكز القرار الحزبي، نكتشف أن سقف حظوظهن ما زال منخفضًا جدًا.

فكم عدد الأمينات العامات للأحزاب في المغرب؟

وحتى عندما تصل المرأة إلى موقع القيادة، نجد أن النظام السياسي والحزبي يحرص على وضع رجل بجانبها، كأنه وصي سياسي أو "محرم" يمنحها الشرعية.

وهذا مفاده بكل صراحة أن النخبة الحزبية لم تتحرر بعد من فكرة أن القيادة النسائية تحتاج دائمًا إلى مصادقة ذكورية.

نظام الكوطا كان ضرورة مرحلية لكنه ليس الحل النهائي

صحيح أنه نظام سمح برفع نسبة تمثيلية النساء، وفتح الباب أمام حضور أكبر، داخل البرلمان والجماعات الترابية، لكن يبقى علاجًا مرحليًا، وليس بديمقراطية مكتملة.

لأن الهدف الحقيقي ليس فقط رفع عدد النساء داخل المؤسسات، بل خلق نساء يمتلكن سلطة القرار والتأثير.

فما الذي نحتاجه اليوم؟

نحتاج إلى انتقال سياسي وثقافي حقيقي من:

منطق "المرأة التابعة" إلى "المرأة الفاعلة".

من منطق الزينة الانتخابية إلى القيادة السياسية.

من منطق الولاءات الشخصية إلى معيار الكفاءة.

من منطق الوصاية الذكورية إلى الشراكة الديمقراطية الحقيقية.

إننا نحتاج إلى أحزاب سياسية تؤمن فعلًا بالديمقراطية الداخلية، لا أحزاب تتحدث عن النساء في الخطابات، ثم تعيد إقصاءهن عند توزيع السلط.

خاتمة

سأختم وأقول إن معركة النساء اليوم ليست فقط ممارسة السياسة، بل من أجل تحرير السياسة نفسها من العقليات التقليدية التي ما زالت تخاف من المرأة الحرة والمستقلة.

فالمرأة المغربية لم تعد تطالب بمكان داخل الهامش، بل بحقها الكامل في صناعة القرار.

والديمقراطية الحقيقية تبدأ عندما تصبح كفاءة المرأة وحدها كافية لوصولها، دون حاجة إلى عرّاب، أو وصاية، أو إذن غير معلن من سلطة ذكورية متجذرة داخل المجتمع والأحزاب.

الحركة الشعبية: "التعاقد الحركي" يدعو إلى تعميم الأمازيغية في التعليم والإدارة والإعلام وتحويلها إلى رافعة اقتصادية

منتصر إثري

دعا «التعاقد الحركي»، الذي يقدمه حزب الحركة الشعبية ضمن تصوره السياسي والبرنامجي، إلى تسريع التفعيل الكامل للطابع الرسمي للأمازيغية والانتقال من مرحلة الاعتراف الدستوري والقانوني إلى مرحلة التنزيل الفعلي في مختلف مناحي الحياة العامة، مع تحويل اللغة والثقافة الأمازيغيتين إلى رافعة اقتصادية وثقافية وسياحية ورقمية.

ويعتبر التصور الحركي الأمازيغية إحدى الركائز الأساسية للهوية الوطنية، ويربط الإنصاف اللغوي والثقافي بالعدالة الاجتماعية والتنمية الوطنية والمجالية، مؤكداً أن الاعتراف الدستوري بها لغة رسمية شكل محطة تاريخية، غير أن ورش تفعيل هذا الوضع لم يستكمل بعد بالشكل الذي ينسجم مع روح الدستور وانتظارات المواطنين.

وفي الإجراء 48، يقترح «التعاقد الحركي» اعتماد الأمازيغية كرافعة للاقتصاد الثقافي والإبداعي والسياحي، من خلال دعم الصناعات الثقافية والإبداعية باللغة الأمازيغية في مجالات السينما والموسيقى والنشر والمسرح والألعاب والمحتوى الرقمي، وتعزيز حضورها في الإعلام العمومي والخاص، السمعي البصري والمكتوب والرقمي. كما يدعو إلى دعم المقاولات الناشئة والمبادرات الاقتصادية التي تستثمر في اللغة والثقافة والتكنولوجيا المرتبطة بالأمازيغية، وتشجيع تطوير التطبيقات والمنصات والخدمات الرقمية بها.

ويتضمن الإجراء ذاته تثمين التراث المعماري والحرفي والشفهي والمواقع التاريخية، وربطه بالسياحة الثقافية والإيكولوجية، بما

يجعل الموروث المحلي مصدراً للقيمة وفرص الشغل والاستثمار، وليس مجرد رصيد رمزي.

أما الإجراء 49، فيركز على التعجيل بالتنزيل الفعلي للطابع الرسمي للأمازيغية وفق الدستور والقانون التنظيمي رقم 26.16، عبر تعميم تدريسها وتسوية وضعية أساتذتها والرفع من أعدادهم لسد الخصاص، إلى جانب إدماجها في المرافق العمومية، من إدارات وجماعات ترابية ومحاكم ومستشفيات، وتمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات العمومية بها. كما يدعو إلى تعزيز حضورها في الإعلام والاتصال ورقمنة المحتوى والخدمات العمومية، وتطوير تطبيقات ومنصات تعليمية وإدارية ورقمية تتيح استعمالها في الحياة اليومية.

ويطرح الإجراء 50 ضرورة إخراج وتنفيذ المخططات القطاعية الخاصة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، والانتقال من التدابير المتفرقة إلى برامج واضحة ومتكاملة تتضمن أهدافاً محددة، وآجالاً زمنية، ومؤشرات قابلة للقياس والتتبع، مع تحديد المسؤوليات والموارد البشرية والمالية اللازمة لكل قطاع، بما يجعل تفعيل الأمازيغية جزءاً من السياسات العمومية وقابلاً للتقييم والمساءلة.

وفي الإجراء 51، يقترح «التعاقد الحركي» إدماج البعد اللغوي والثقافي الأمازيغي في التخطيط التنموي الوطني والجهوي والمحلي، خصوصاً بالمجالات ذات الامتداد الأمازيغي، وربط الخصوصيات الثقافية واللغوية بالمشاريع والسياسات التنموية. ويشمل ذلك دعم الاقتصاد المحلي والتعاونيات والمنتجات المجالية والسياحة القروية والثقافية، وتثمين التراث المادي واللامادي، وتمكين الشباب والنساء من التكوين والتمويل وفرص الاستثمار، إلى جانب إدماج الأمازيغية في مؤسسات ومعاهد التكوين لإعداد الكفاءات اللازمة لمواكبة ورش التفعيل.

وبذلك، يقترح المحور التاسع من «التعاقد الحركي» مقاربة تتجاوز النظر إلى الأمازيغية باعتبارها مجرد مكون هوياتي، نحو اعتبارها لغة رسمية ينبغي تفعيلها مؤسساتياً في التعليم والإدارة والقضاء والإعلام والخدمات الرقمية، وفي الوقت نفسه مورداً اقتصادياً وثقافياً يمكن أن يساهم في خلق الثروة وفرص الشغل وتعزيز التنمية المجالية والجاذبية السياحية والثقافية للمغرب.

واقع الأمازيغية في البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية في عيون فاعلين أمازيغ

حسن اوبراهيم أستاذ وفاعل أمازيغي

إن المعيار الحقيقي لتقييم حضور القضية الأمازيغية في البرامج الانتخابية هو مدى قدرة الأحزاب على تحويلها من خطاب انتخابي للاستهلاك واستمالة الأصوات، إلى التزام سياسي وبرنامج حكومي يعكس قيم تيموزغا وقيم الإنسان والمجال ويترجم إلى سياسات عمومية قابلة للقياس والتمويل والتنفيذ والمحاسبة.

فالإطار القانوني موجود أصلاً، وعلى رأسه دستور المملكة ثم القانون التنظيمي 26.16، الذي حدد مجالات تنزيل الطابع الرسمي للأمازيغية في التعليم والإدارة والإعلام والثقافة والبرلمان والفضاء العام والتقاضي. وبالتالي، لم يعد مقبولا أن تتعامل الأحزاب مع الأمازيغية وكأنها قضية تحتاج إلى مزيد من الوعود، بينما المطلوب هو تنفيذ ما أصبح حقا دستوريا وقانونياً وبالنظر إلى البرامج الانتخابية الحالية، يطغى على حضور الأمازيغية طابع براغماتي وموسمي، إذ تستحضرها بعض الأحزاب خلال الحملات الانتخابية، دون أن تجعل منها أولوية ضمن سياساتها العمومية وبرامجها التنموية. ويمكن، بناء على مستوى الالتزام، تصنيفها إلى ثلاثة أصناف:

• أحزاب جادة نسبيا إن هي التزمت وحولته إلى برنامج حكومي: تعهدات واضحة، مقرونة بتدابير وأرقام وآجال.

•أحزاب أقل جدية إن هي التزمت وحولته إلى برنامج حكومي: تعهدات عامة بلا إجراءات أو آجال أو مؤشرات واضحة.

• أحزاب غائبة: لا التزامات ولا رؤية واضحة تجاه الأمازيغية.

وحتى بعض الإجراءات التي اقترحتها بعض الأحزاب، من قبيل تسريع وتيرة التنزيل، أو مضاعفة الاعتمادات، أو إحداث صندوق وطني، أو دعم الأدوات البيداغوجية والرقمنة، تظل في حاجة إلى مزيد من الدقة والوضوح، حتى لا تتحول الأمازيغية مرة أخرى إلى مادة انتخابية تستهدف استمالة الناخبين بدل أن تكون ورشا وطنيا لإعادة الاعتبار إلى اللغة والثقافة الأمازيغيتين.

أما الأحزاب التي لم تقدم شيئا، فالمسألة بالنسبة إليها تتجاوز مجرد غياب الالتزام الانتخابي، لأن عدم التفاعل مع الأمازيغية يعني عمليا عدم التعامل بالجدية المطلوبة مع مقتضيات الدستور والقوانين الجاري بها العمل، خصوصا حين يصدر عن بعضها موقف معلن مفاده أنها لا ترى في الأمازيغية أولوية سياسية اليوم ولا مستقبلا وبالتالي وجب معاقبتها سياسيا.

وفي المقابل، ينبغي أن نكون واقعيين في تحديد المسؤوليات. فإذا كان للمؤسسة الملكية دور حاسم تاريخيا في الدفع بالملف الأمازيغي وتحقيق عدد من مكتسباته، فإن مسؤولية الحكومة والبرلمان والأحزاب اليوم هي تجسير الفجوة بين القرار السياسي الأعلى وبين بطء التنفيذ المؤسساتي.

ومن هنا، فإن المطلب الأساسي الذي ينبغي أن تلتزم به الأحزاب هو تسريع وتيرة تنزيل القانون التنظيمي 26.16، ليس عبر المزيد من الخطابات، وإنما عبر آلية مؤسساتية قوية وفعالة، من بينها إحداث وكالة وطنية للأمازيغية تتمتع بالاستقلالية المالية (مع منحها تمييزا إيجابيا لتدارك التعثرات) ولها فروع جهوية تضم فاعلين يشهد لهم بمناصرة الأمازيغية، تتولى التنسيق بين القطاعات، وتتبع تنفيذ الالتزامات، وتقييم البرامج، ونشر مؤشرات الإنجاز، وربط المسؤولية بالمحاسبة.

الأمازيغية اليوم لا تحتاج إلى من يعترف بها في الخطابات، بقدر ما تحتاج إلى من ينزل رسميتها على أرض الواقع وبالتالي المطلوب من الأحزاب ليس أن تقول لنا ماذا ستفعل بالأمازيغية، بل أن تلتزم:

ماذا ستفعل، بكم من المال، وفي أي أجل، وأين، ومن سيتحمل مسؤولية عدم التنفيذ؟

مصطفى أوموش مفتش تربوي وفاعل أمازيغي

في تقديري، ما يطبع برامج عدد من الأحزاب في الاستحقاقات التشريعية 2026 هو استمرار حضور الأمازيغية ضمن وعود عامة وفضفاضة، تفتقر في كثير من الأحيان إلى الوضوح في الأهداف، والمؤشرات القابلة للقياس، والآجال الزمنية، والميزانيات المرصودة للتنفيذ.

وهذا يجعل الحديث عن الأمازيغية في البرامج الانتخابية أقرب إلى إعلان نوايا منه إلى التزام سياسي واضح وقابل للتقييم والمساءلة.

فالمطلوب اليوم ليس إعادة إنتاج الخطاب نفسه، وإنما الانطلاق من الوضع الفعلي الذي تعيشه الأمازيغية، والاعتراف صراحة بالاختلالات والملفات العالقة، سواء في التعليم أو الإعلام أو القضاء أو الإدارة أو باقي مجالات الحياة العامة. كما أن المرحلة تقتضي تسريع الأوراش المرتبطة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وفق مقتضيات القانون التنظيمي، ووضع آجال ومؤشرات وموارد مالية واضحة تمكّن من قياس مدى التقدم في هذا المسار.

نحن لا نحتاج إلى وعود انتخابية جديدة بقدر ما نحتاج إلى التزامات سياسية فعلية ومسؤولة، تحدد ما الذي ستفعله الأحزاب، ومتى ستفعله، وبأي موارد، وكيف ستقيس نتائج ذلك. كما ننتظر منها مواقف واضحة بشأن الملفات التي ظلت عالقة لسنوات، وأن تنتقل قضايا الأمازيغية من هامش الخطاب السياسي إلى صلب السياسات العمومية.

إن الحركة الأمازيغية راكمت منذ عقود مطالب ومقترحات وانتظارات واضحة، ولا يعقل أن تظل هذه القضايا مؤجلة من محطة انتخابية إلى أخرى.

لذلك، فإن الرهان الحقيقي اليوم هو أن تتحول الأمازيغية من مجرد عنوان في البرامج الانتخابية إلى التزام سياسي ومؤسساتي ملموس، يخرج القضايا العالقة من الظل إلى النور، وينقلها من دائرة الوعود إلى مجال التنفيذ الفعلي والمساءلة الديمقراطية.

إبراهيم إشوي صحفي وباحث في الثقافة الأمازيغية

أسجّل بكل موضوعية الغياب شبه التام للأمازيغية، في شموليتها، عن البرامج الانتخابية للأحزاب السياسية. أحزاب لا تملك، مع كامل الأسف، رؤية واضحة ولا تصوراً متكاملا تجاه هذه القضية بل لا يزال بعضها يتعامل معها بوصفها ورقة انتخابية ترفع عند الاقتضاء أو مسألة عاطفية يمكن اللعب على أوتارها لإقناع الناخبين بصدق التزامٍ لم يتجسّد يوماً في نصٍ برنامجي أو التزامٍ تعاقدي.

وأمام هذا الفراغ البرنامجي وأمام عجز هذه التنظيمات عن الإجابة عن السؤالين المؤسسين — أيّ أمازيغية نريد؟ وبأيّ سبيل نبلغها؟ تلجأ بعض القيادات الحزبية إلى ما يشبه الهروب إلى الأمام، عبر توظيف الأمازيغية توظيفا خطابيا وتواصليا، بوصفها لغة للمخاطبة لا قضية للالتزام. وما يجهله هؤلاء الفاعلون أنّ سقف تطلعاتنا داخل الحركة الأمازيغية يتجاوز بكثير هذا الطرح التقزيمي، الذي يخيَّل إليهم أنهم يبرهنون به على تبنٍّ كامل للأمازيغية، بينما هو في حقيقته تبنٍّ منقوص ومبتور.

ففي اعتقادي الشخصي ايضا، راكمت الحركة الأمازيغية رصيدا نضاليا ومعرفيا بالغ الأهمية في تعاطيها مع القضية، رصيدا جعلها تتقدّم على الأحزاب بأشواط، حتى بدا هؤلاء في مقاربتهم أشبه بالمبتدئين: لا يلمّون بجوهر القضية، ولا بالمحطات التي قطعتها، ولا بالمستوى الذي بلغه النقاش والاجتهاد والمعالجة داخل الحركة.

وفي الأخير، أرى أنّه لا سبيل إلى تبنٍّ حقيقي للأمازيغية في البرامج الحزبية بالقفز على الإرث التاريخي للقضية، ولا بتجاوز الممثل الشرعي لها:

حركة اجتماعية تقترب من خمسين سنة من النضال، وخمسين سنة من التراكم والترافع. فالرهان، في نهاية المطاف، هو الأمازيغية التي نريدها نحن، لا تلك التي يريدونها هم.

الأمازيغية في البرامج الانتخابية... اعلون يدعو إلى الانتقال من الاعتراف الدستوري إلى التفعيل

أكد الدكتور محمد اعلون، عضو المكتب الوطني للجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي (AMREC)، أن الأمازيغية ينبغي ألا تتحول إلى مجرد شعار انتخابي عابر ضمن برامج الأحزاب السياسية، باعتبارها لغة رسمية للدولة ومكوّناً أصيلاً من مكونات الهوية الوطنية. وأوضح اعلون في تصريح لـــ "العالم الأمازيغي" أن تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية يمثل التزاماً دستورياً، وليس منّة سياسية أو خياراً ظرفياً، معتبراً أن استمرار الفجوة بين الاعتراف الدستوري بالأمازيغية وبين واقع استعمالها في عدد من المجالات، وفي مقدمتها التعليم والإدارة والقضاء والإعلام، يفرض الانتقال من مستوى الخطاب العام إلى مستوى الالتزامات العملية.

ودعت الجمعية، وفق تصريح عضو مكتبها الوطني، الأحزاب السياسية إلى تقديم التزامات واضحة ودقيقة وقابلة للتنفيذ والقياس بشأن الأمازيغية، بدل الاكتفاء بعبارات عامة ووعود انتخابية غير محددة، مع ضرورة تحديد الأهداف ومؤشرات الإنجاز والآجال والموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذها. وشدد اعلون على أهمية تسريع تعميم تدريس الأمازيغية وتأهيل المؤسسات والمرافق العمومية لاستعمالها الفعلي، مؤكداً أن النهوض بها لا يمكن أن يتحقق بمجرد إدراجها في البرامج الانتخابية، وإنما يتطلب سياسات عمومية مدعومة بالإمكانيات البشرية والمالية الضرورية. كما دعا إلى إشراك الجمعيات والباحثين والفاعلين الثقافيين في إعداد وتتبع السياسات العمومية المرتبطة بالأمازيغية، معتبراً أن تقييم الوعود الجديدة ينبغي أن ينطلق أيضاً من حصيلة الالتزامات السابقة ومدى تنفيذها على أرض الواقع. ورفض عضو المكتب الوطني للجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي ما وصفه بـتوظيف الأمازيغية انتخابياً دون إرادة سياسية فعلية لترسيخها داخل المؤسسات والمجتمع، مؤكداً أن انتخابات 2026 ينبغي أن تشكل محطة للانتقال من مرحلة الاعتراف الدستوري إلى مرحلة التفعيل الرسمي الفعلي والمنصف، وفق التزامات محددة وقابلة للتتبع والمساءلة.

* منتصر إثري

تنسيقية ضحايا زلزال الحوز تؤجل وقفة وندوة وطنية بعد تعهدات حكومية بتسوية ملفات عالقة

أخنوش يتعهد بإيجاد الحلول والمنصوري تؤكد استمرار الحوار

◀ منتصر إثري

أعلنت التنسيقية الوطنية لضحايا زلزال الحوز عن تأجيل ندوة وطنية ووقفة احتجاجية كان مقرراً تنظيمهما بمناسبة الذكرى الثالثة للزلزال، وذلك عقب لقاء جمع ممثلين عنها بعدد من المسؤولين الحكوميين والفاعلين السياسيين، قالت التنسيقية إنه أسفر عن تقديم تعهدات بالعمل على معالجة عدد من الملفات العالقة المرتبطة بالدعم والتعويضات المخصصة للأسر المتضررة.

وأوضحت التنسيقية، في بيان بمناسبة الذكرى الثالثة للزلزال، أن قرار التأجيل يهدف إلى إتاحة الوقت أمام الجهات المعنية للعمل على تنفيذ التعهدات المقدمة، ولا سيما بشأن الحالات التي تقول إنها لم تستفد من برامج الدعم أو ما تزال ملفاتها في طور المعالجة.

وأضاف المصدر ذاته أن هذه التعهدات لم تكن، إلى حدود صدور البيان، مصحوبة بآجال محددة أو ضمانات معلنة بشأن مآل مختلف الملفات، مشيراً إلى أن التنسيقية قررت، رغم ذلك، منح فرصة جديدة للمسؤولين المعنيين من أجل العمل على إيجاد حلول للحالات التي تعتبرها عالقة.

ويأتي هذا القرار تزامناً مع حلول الذكرى الثالثة لزلزال الحوز، الذي خلف خسائر بشرية ومادية كبيرة، وشهد إطلاق برامج متعددة لإعادة الإعمار ودعم الأسر المتضررة وإصلاح عدد من البنيات التحتية في المناطق المتضررة.

وفي هذا السياق، ذكرت التنسيقية أن عدداً من الأسر المتضررة لا يزال، بحسب الملفات التي تتولى تتبعها، خارج لوائح المستفيدين من الدعم، أو ينتظر إعادة النظر في وضعيته، مشيرة إلى أن بعض هذه الحالات تتعلق بأسر تقول إنها فقدت مساكنها بشكل كلي أو تعرضت لأضرار مباشرة جراء الزلزال.

وأفادت التنسيقية بأن الأسر المعنية لجأت، خلال السنوات الثلاث الماضية، إلى عدد من الإجراءات للمطالبة بإعادة دراسة ملفاتها، من بينها تقديم شكايات وتظلمات وملتمسات ومراسلات إلى الجهات المعنية، وتنظيم وقفات احتجاجية بعدد من المدن، من بينها الرباط، فضلاً عن عقد لقاءات مع مسؤولين وممثلين عن عدد من الأحزاب والمؤسسات.

وترى التنسيقية أن معالجة هذه الحالات تتطلب، وفق ما ورد في بيانها، اعتماد آليات واضحة تسمح بدراسة الملفات بشكل فردي والتحقق من وضعية الأسر التي تقول إنها تعرضت للإقصاء، مع تمكين أصحاب الملفات المرفوضة من معرفة أسباب الرفض والمعايير المعتمدة في اتخاذ القرارات.

كما أثارت التنسيقية وضعية بعض الأسر التي تقيم، بحسبها، في المناطق المتضررة، فيما يعمل بعض أفرادها في المدن بهدف توفير الدخل لأسرهم المقيمة في القرى والمناطق الجبلية. واعتبرت أن التنقل لأسباب مهنية لا ينبغي، في حد ذاته، أن يشكل سبباً لحرمان الأسرة من الاستفادة إذا ثبت استيفاؤها لشروط الدعم.

وفي المقابل، أقرت التنسيقية بما وصفته بالجهود المبذولة في مجال إعادة الإعمار، مشيرة إلى أن آلاف الأسر تمكنت من إعادة بناء مساكنها والعودة تدريجياً إلى حياتها، فضلاً عن إنجاز أوراش مرتبطة بإعادة بناء عدد من المنازل وإصلاح وتأهيل البنيات التحتية.

وأكدت التنسيقية أنها لا تنكر هذه الجهود، لكنها ترى أن تقييم عملية إعادة الإعمار ينبغي أن يشمل أيضاً وضعية الأسر التي لم تستفد، بحسبها، من برامج الدعم، ومدى معالجة الملفات التي لا تزال عالقة.

ودعت التنسيقية مختلف المؤسسات والجهات المعنية، إضافة إلى الأحزاب السياسية، إلى مواصلة العمل من أجل تسوية الملفات المتبقية، مطالبة

بتعميم الاستفادة على الأسر التي تتوفر فيها شروط الاستحقاق، وإعادة دراسة الحالات التي تم رفضها أو إقصاؤها.

كما طالبت بإحداث آلية للطعن والتظلم وإعادة دراسة الملفات، وتمكين المعنيين من الاطلاع على أسباب القرارات المتخذة بشأن طلباتهم، إلى جانب دراسة الحالات بشكل فردي استناداً إلى الوثائق والمعطيات المتوفرة.

وفي جانب آخر، دعت التنسيقية إلى فتح تحقيق بشأن ما وصفته بالاختلالات والتجاوزات التي أثيرت حول تدبير ملف الدعم والتعويضات، وترتيب المسؤوليات في حال ثبوتها.

وشددت التنسيقية على أن قرار تأجيل الوقفة والندوة لا يعني التخلي عن مطالب الأسر التي تمثلها، موضحة أن الخطوة تهدف إلى منح فرصة للجهات المعنية لتنفيذ التعهدات التي تم تقديمها خلال اللقاءات الأخيرة.

كما أكدت أنها تسعى إلى إبقاء ملف المتضررين في إطاره الاجتماعي والحقوقي، بعيداً عن أي توظيف سياسي أو انتخابي، خصوصاً مع اقتراب الاستحقاقات التشريعية المقبلة.

وفي ذات السيا، وجهت التنسيقية الوطنية لضحايا زلزال الحوز رسالة مفتوحة إلى رؤساء وأمناء الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان، دعتهم فيها إلى الإعلان عن مواقف أحزابهم بشأن وضعية الأسر التي تقول إنها لم تستفد من الدعم والتعويضات المخصصة للمتضررين من زلزال الحوز، أو ما تزال ملفاتها عالقة بعد مرور ثلاث سنوات على الفاجعة.

وأوضحت التنسيقية، في رسالتها، أن دعوتها تأتي في سياق الذكرى الثالثة للزلزال، الذي خلف خسائر بشرية ومادية كبيرة، مشيرة إلى أن عدداً من الأسر المتضررة، بحسب الملفات التي تتولى تتبعها، لا تزال تنتظر تسوية وضعيتها والاستفادة من برامج الدعم وإعادة الإعمار.

وطلبت التنسيقية من الأحزاب الممثلة في المؤسسة التشريعية توضيح موقفها من استمرار وجود

ملفات تقول إنها عالقة، ومن وضعية الأسر التي تؤكد تضرر مساكنها وإقامتها في المناطق المتضررة من الزلزال.

كما دعت الأحزاب إلى تحديد ما إذا كانت ستتبنى مطالب إعادة دراسة الملفات التي تم رفضها أو إقصاؤها، وتمكين الأسر التي تستوفي شروط الاستفادة، بحسب القواعد المعمول بها، من الدعم المخصص لإعادة بناء وتأهيل المساكن.

أخنوش يتعهد بإيجاد حلول لملفات أسر مقصية من دعم متضرري زلزال الحوز

تعهد رئيس الحكومة عزيز أخنوش، خلال لقاء مع أعضاء من التنسيقية الوطنية لضحايا زلزال الحوز، بدراسة ملفات عدد من الأسر المتضررة التي أكدت عدم استفادتها من الدعم والتعويضات المخصصة للمتضررين، والبحث عن حلول للإشكالات المرتبطة بهذه الملفات.

واستمع رئيس الحكومة، خلال اللقاء تواصلي عقده بمدينة أمزميز، إلى تظلمات وشكايات عدد من المتضررين، ولا سيما الأسر التي تقول إنها لم تستفد من الدعم المخصص في إطار برامج مواكبة المتضررين من الزلزال، أو ما تزال ملفاتها عالقة ولم تتم تسوية وضعيتها، وهو ما استمع له خلال اللقاء الخاص الذي عقده مع ممثلين عن تنسيقية ضحايا الزلزال.

وفي هذا السياق، تعهد أخنوش بعقد لقاء مخصص لهذا الملف، بهدف الوقوف بشكل مفصل على طبيعة الإشكالات المطروحة ودراسة الحالات المعنية والبحث عن الحلول المناسبة لها، بما يمكن من معالجة الملفات التي تستدعي إعادة النظر فيها.

ويأتي هذا التعهد في ظل استمرار مطالب عدد من الأسر المتضررة بإعادة دراسة وضعيتها، خاصة الحالات التي تقول إنها ظلت خارج منظومة الاستفادة من الدعم والتعويضات، رغم تأكيدها تضرر مساكنها من الزلزال.

وشدد رئيس الحكومة، في السياق ذاته، على مواصلة العمل على برامج إعادة الإعمار والتنمية بالمناطق المتضررة، والبناء على ما تحقق منذ وقوع الزلزال، بما يضمن استفادة الساكنة من ثمار هذه البرامج والاستجابة لانتظاراتها.

وأكد أخنوش أن الحكومة ستواصل الإنصات إلى المواطنين ومواكبتهم، مع استمرار العمل على معالجة الإشكالات المطروحة بالمناطق المتضررة.

المنصوري تعرض حصيلة إعادة إعمار الحوز وتؤكد استمرار معالجة الملفات العالقة

عرضت وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، فاطمة الزهراء المنصوري، مساء الأربعاء 2 شتنبر 2026، حصيلة عملية إعادة إعمار المناطق المتضررة من زلزال الحوز، مشيرة إلى الترخيص بإعادة بناء نحو 57 ألف مسكن، واستفادة حوالي 54 ألف أسرة من العودة إلى منازلها.

وقالت المنصوري، خلال حلولها ضيفة على مؤسسة الفقيه التطواني، إن تدبير عملية إعادة الإعمار تم في إطار لجنة متعددة الأطراف، ضمت ممثلين عن وزارة الداخلية وقطاع الإسكان والمنتخبين ورؤساء مجالس الجماعات، إلى جانب مختلف المتدخلين في عملية إحصاء المتضررين ومواكبتهم.

وأوضحت أن الإحصاء الأولي للمتضررين خضع للتعديل لاحقاً بناء على الطعون المقدمة من عدد من المعنيين، مشيرة إلى أن عملية المواكبة استمرت بالتوازي مع تنفيذ برامج إعادة الإعمار.

وبخصوص الأسر التي لم تستكمل بعد عملية إعادة الإيواء، أفادت المنصوري بأن نحو 3000 أسرة تواجه، وفق المعطيات المقدمة، صعوبات في إعادة البناء بالمواقع الأصلية، لأسباب مرتبطة بالسلامة أو طبيعة الأراضي، الأمر الذي يستدعي اقتناء عقارات جديدة وتجهيزها قبل نقل هذه الأسر إليها.

وأضافت أن عدداً من الملفات يرتبط أيضاً بإشكالات قانونية وتقنية، من بينها قضايا الإرث والملكية والوضعية القانونية للعقارات، فضلاً عن حالات لأشخاص لم يعودوا يقيمون في الدواوير المتضررة، لكنهم يطالبون بالاستفادة من برامج الدعم وإعادة الإعمار.

وأكدت الوزيرة أن العمل متواصل لاستكمال إعادة إسكان الحالات المتبقية، مع مراعاة شروط السلامة والمعايير التقنية والقانونية.

وفي معرض حديثها عن تدبير ملف الزلزال، أكدت المنصوري أن العملية تمت في إطار التوجيهات الملكية وبمشاركة مختلف القطاعات والمؤسسات المعنية، معتبرة أن منهجية العمل قامت على الإحصاء والمواكبة وإعادة دراسة بعض الحالات بناء على الطعون المقدمة.

كما عبرت عن رفضها لما وصفته بـ"تسييس الملف"، وقالت إن عملية معالجة الملفات لا تزال متواصلة، مضيفة أن الحالات التي تواجه إشكالات على مستوى الإحصاء يمكن إعادة النظر فيها، ومؤكدة استمرار الحوار بشأن الملفات المطروحة.

وخلال اللقاء، طرح أعضاء من التنسيقية الوطنية لضحايا زلزال الحوز تساؤلات بشأن وضعية الأسر التي تقول إنها لم تستفد، إلى حدود اليوم، من الدعم والتعويضات المخصصة للمتضررين.

وأوضح ممثلو التنسيقية أن القضية، من وجهة نظرهم، لا تقتصر على حالات فردية، وإنما تشمل المئات من الأسر التي تقول إنها تضررت من الزلزال ولم تستفد من برامج الدعم وإعادة الإعمار.

صالح أيت صالح : جائزة الأدب الأمازيغي تتويج لمسار الرواية الأمازيغية من ''سبعة أصباغ للاستياء'' إلى أفق الكينونة

في لحظةٍ تتقاطع فيها اللغة مع الذاكرة، والأسطورة مع أسئلة الإنسان المعاصر، يطلّ علينا الروائي الأمازيغي صالح أيت صالح متوَّجًا بجائزة الأدب الأمازيغي عن عمله السردي "سبعة أصباغ للاستياء". رواية لا تكتفي بسرد الحكاية، بل تنفذ إلى تخوم الذات، حيث تتجاور العوالم الداخلية مع صدى الأسطورة، ويتحوّل الألم الإنساني إلى بناء جمالي متعدد الطبقات.

إنها رحلة في عوالم كاتب جعل من السرد مختبرًا للوعي، ومن اللغة جسدًا يتأمل انكسارات الإنسان وأسئلته الوجودية. ومن خلال هذا الحوار، نقترب من ملامح تجربة روائية تسعى إلى إعادة تشكيل الرواية الأمازيغية ضمن أفق كوني، وتفتح نقاشًا حول موقعها اليوم بين الاعتراف والهوية والتحول الجمالي في المشهد الأدبي المغربي.

◀ حاوره/ منتصر إثري

***ماذا يعني لكم الفوز بجائزة الأدب الأمازيغي عن رواية "سبعة أصباغ للاستياء"؟**

** تتويجي اليوم هو احتفاء بجيل كامل من الكتّاب الأمازيغ الذين آمنوا بأن هذه اللغة العريقة قادرة على حمل أعقد الأسئلة الوجودية للإنسان المعاصر. أستقبل هذه الجائزة بكثير من التواضع والاعتزاز، معتبرًا إياها حافزًا لمواصلة مغامرة التجريب والبحث عن آفاق سردية جديدة، وتيمات مبتكرة تغني تجربتي الإبداعية في مجال الرواية.

هذا التتويج يتجاوز، في جوهره، حدود الاحتفاء الشخصي، ليتجذر كاعتراف نقدي ومؤسساتي صريح بالشرعية الجمالية للغة الأمازيغية، باعتبارها وعاءً أنطولوجيًا قادرًا على صياغة أعقد الأسئلة الإنسانية وتفكيكها؛ كما يمثل، في عمقه، انتصارًا للمنحى التجريبي الذي أطّرت به ممارستي الإبداعية، كرهان حداثي يسعى إلى توطين آليات سردية مبتكرة تتجاوز النمطية الكلاسيكية نحو استبطان نفسي غائر يعيد الاعتبار للذات في تمزقها بين الواقع والأسطورة. إن الفوز اليوم بجائزة المغرب للكتاب هو تأكيد على أن الإبداع الأمازيغي (الرواية خصوصًا) قد غادر فعليًا منطقة "إثبات الوجود" الهوياتي الضيقة، ليقتحم فضاء الكونية بامتلاكه عدةً فنية متكاملة، ومعمارية سردية رصينة قادرة على المنافسة في أرقى المحافل الأدبية، مما يثبت أن مغامرة "سبعة أصباغ للاستياء" لم تتوقف عند حدود التجريب الشكلي المحض، بل عملت على استدراج القارئ إلى تجربة غوص عميقة في أحداث سردية تستمد زخمها الدرامي من تلافيف العقد النفسية الغائرة والمكبوتات التي تشكل الجوهر الحقيقي للكينونة البشرية؛ إذ لم يكن الاشتغال على شعرية السرد مجرد شطحة جمالية، بل كان رؤية متبصرة أدركت أن الرهان على كسر القوالب التقليدية هو المسلك الوحيد الممكن لاستعادة قدرة الكلمة وحيويتها وسط ركام خراب العالم والزيف الحداثي.

*** برأيكم، ما الذي ميّز هذه الرواية وجعلها تحظى بتقدير لجنة التحكيم؟**

أعتقد أن المزاوجة بين "المعمارية الأسطورية" و"الاستبطان النفسي" كانت هي المفتاح. الرواية لم تسرد حكاية خارجية، بل قامت بـ"هندسة" عوالم باطنية مستلهمة من أسطورة "حمو أونامير" العريقة، وصهرتها في قالب بسيكولوجي حديث. ربما قدّرت اللجنة أيضًا تلك اللغة التي تنهل من نسغ الشعر، وكون العمل هو الأول في بابه الذي يعتمد كليًا على الغوص في "الأنا" وتقنيّة القرين في الأدب الأمازيغي. أعتقد أن ما استرعى انتباه لجنة التحكيم، وحفز ذائقتها النقدية، ربما هو تلك الهندسة السردية المركبة التي زاوجت بين المعمارية الأسطورية الكونية والاستبطان السيكولوجي المجهري؛ فالرواية لم تكتفِ باستعادة متخيل أسطورة "حمو أونامير" العريقة، بل أعادت صياغتها وفق رؤية كوسموغونية للذات البشرية، حيث يتجلى النص كخارطة طوبوغرافية للوعي، تتألف من سبعة عوالم باطنية متداخلة.

إن التميز الفني هنا يكمن في تحويل "السرد" إلى عملية "تطهير" (Catharsis)، عبر بنية رياضية صوفية (7×7)، حيث جعلتُ من كل عالم سماءً رمزية، ومن كل سلم يقود إليها عتبةً من سبع درجات، لتصبح كل درجة تجسيدًا لحدث مفصلي يتحول بدوره إلى عقدة نفسية متجذرة في لاوعي البطل "إيدر". هذا المسار التصاعدي عبر 49 عقدة ليس مجرد حكي خطي، بل هو تشريح فينومينولوجي لترسبات القمع والوحدة والروتين، ومحاولة لفك شفرات "الأنا" عبر آلية "القرين" التي تعمل كمرآة عاكسة للتمزقات الداخلية. بهذا المعنى، تصبح الرواية تجربة سردية أمازيغية تغامر بالاشتغال على متاهة الوعي بهذا العمق، مستفيدة من لغة تنهل من نسغ الشعر لتحويل الألم النفسي إلى تجربة جمالية، وهو ما يمنح الشكل الروائي وظيفته الأسمى: أن يكون أداة، ليس فقط لرؤية العالم، بل لإعادة ترميم الروح المنكسرة.

*** ما الرسائل والقضايا الأساسية التي حاولتم إيصالها من خلال "سبعة أصباغ للاستياء"؟**

تتمحور القضية المركزية في عملي حول متاهة التحرر الأنطولوجي للروح؛ فالرواية تنطلق من قناعة فلسفية غائرة مفادها أن الكائن البشري هو أعقد نسق وجودي على وجه البسيطة، وهو كائن لا يمكن اختزال أفعاله في دوافعها الظاهرية، بل إن كل سلوك أو انفعال يصدر عن الفرد هو، في جوهره، تجلٍّ سيميائي لغابة من المكبوتات والرواسب السيكولوجية التي استوطنت اللاوعي نتيجة تصادم الرغبة بالمنع. لقد حاولتُ في "سبعة أصباغ للاستياء" الاشتغال على أطروحة مفادها أن الحضارة الإنسانية برمتها، بمؤسساتها وتراكماتها، قد بُنيت تاريخيًا على "عقدة نقص" وجودية؛ حيث يحاول الإنسان، عبر التمدن الزائف وتشييد القلاع والأنظمة الإدارية الصارمة...، أن يواري هشاشته الداخلية وفقرًا روحيًا يتجذر في تلافيف وعيه الباطني. ومن هنا، تأتي محاكمة النص لأنماط التنشئة الاجتماعية والتربوية التقليدية؛ تلك التي تعمل كـ"عادة لتدجين الأرواح" وهندسة كائنات مشوهة نفسيًا، تعيش استلابًا مزمنًا داخل سياج من العقد الموروثة التي لم تختَرها، بل فُرضت عليها عبر القمع والحجر وسلطة الأب والأم والمدرس والمجتمع...

إن حضور "المرأة/المرآة" في الرواية ليس حضورًا عابرًا، بل هو الديناميةُ التفكيكية التي تضطر البطل "إيدر" إلى مواجهة أناه الأخرى؛ فالمرآة هنا هي الأداة التي تحطم زيف الابتسامة البلاستيكية، وتكشف عن الجرح الغائر، ليصبح الشفاء رهينًا بـ"ترحال سيكولوجي" شجاع يخترق سماوات الذات السبع. إن هذا البناء المؤثث لعمارة السرد (7×7)، الذي يفضي إلى تسع وأربعين عقدة نفسية، يمثل عملية تشريحية دقيقة لكل عتبة من عتبات الألم الإنساني؛ فكل حدث هو عقدة، وكل عقدة هي مسمار في نعش الروح وجب اقتلاعه، في محاولة لاسترداد "الإنسان البري" المتصالح مع فطرته من براثن المكبوتات التي سحقت فيه المعنى، وحولته إلى روتين من الانفعالات.

*** إلى أي حد يشكل هذا التتويج اعترافًا بتطور الرواية الأمازيغية ومكانتها في المشهد الأدبي المغربي؟**

هذا التتويج يمثل، في جوهره، تحولًا نوعيًا حاسمًا في الوعي الجمالي، ويعيد ترتيب موازين القوى الرمزية داخل الفضاء الإبداعي الوطني؛ فالرواية الأمازيغية لم تعد اليوم تطالب بمجرد حق الوجود أو الاعتراف الهوياتي الهامشي، بل أصبحت تفرض نفسها كفاعل بنيوي وشريك أساسي في صياغة المتخيل الجمعي المغربي، مبرهنة على انتقالها النوعي من مرحلة التراكم الكمي إلى مرحلة الجودة الإبداعية القادرة على انتزاع الاعتراف بقوة نصها وجمالياتها.

وهذا الفوز يمنحنا فرصة تاريخية ومسؤولة لمراجعة مفهوم "الأدب المغربي" برمته، وتفكيك القوالب الضيقة التي حصرته طويلًا في أحادية لغوية أو ثقافية معينة؛ إذ يتيح لنا تتويج الأدب الأمازيغي بجائزة المغرب للكتاب في الدورات الأربع الأخيرة إمكانية تغذية هذا المفهوم وترميم نقائصه، عبر ضخ البعد الأمازيغي في شريانه، كمفهوم يستوعب جميع المكونات؛ وذلك لفهم الذات المغربية في كليتها وتعدد روافدها.

إن احتفاء الجائزة اليوم بالنص كقيمة جمالية وأنطولوجية، بغض النظر عن لغته، هو المؤشر الحقيقي على نضج الوعي النقدي والمؤسساتي في بلادنا، وهو اعتراف صريح بأن الأدب المغربي لا يكتمل نضجه، ولا تستقيم كينونته، إلا حين يستوعب عبقرية لغته الأمازيغية، ويحولها من مادة مصاغة بنظرة فلكلورية إلى أداة طيعة لإنتاج الحداثة، ومساءلة الوجود، وصناعة الجمال الكوني بخصوصية محلية غائرة.

*** كيف ترون واقع الأدب الأمازيغي اليوم من حيث النشر والتوزيع والقراءة؟**

يشهد الأدب الأمازيغي اليوم طفرة إبداعية نوعية لافتة، إلا أن هذه الحيوية الإبداعية ما تزال تصطدم بجدار سميك من الحواجز اللوجستية المعقدة؛ فبينما يعيش "النشر" أزهى فتراته بفضل تضافر مجهودات المؤسسات الرسمية والفاعلين الجمعويين، يظل "التوزيع" هو الحلقة التي تنكسر عندها طموحات الكتّاب والقراء على حد سواء.

فعلى غرار المؤسسات الرسمية (المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية)، برزت جمعيات مدنية كديناميو حقيقي للإبداع، لم تكتفِ بمهمة النشر فحسب، بل أخذت على عاتقها مسؤولية التأطير وتكوين الكتّاب في تقنيات كتابة الأجناس السردية الحديثة. وهنا لا بد من الإشادة بالتجربة الرائدة لـ"رابطة تيرا للكتاب بالأمازيغية"، التي تحولت إلى مشتل حقيقي للأدب، حيث استطاعت، بدعم مثمر من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ووزارة الشباب والثقافة والتواصل، أن تضخ في الخزانة الوطنية أزيد من 350 عنوانًا شملت مختلف الحساسيات الإبداعية. هذا المجهود الجبار تتقاسمه أيضًا جمعيات أخرى، مثل جمعية "أد نورو س تمازيغت"، ومركز الدراسات الأمازيغية بالريف، وغيرها من الحواضن الثقافية التي تؤثث هذا المشهد الصاعد بجهودها الدؤوبة.

لكن، بالرغم من هذا التراكم النوعي، يظل الكتاب الأمازيغي يعاني من عزلة جغرافية قسرية؛ إذ نادرًا ما تعبر الإصدارات تخوم المناطق والجهات التي وُلدت فيها (غياب التوزيع)، مما يحرم فئات واسعة من المغاربة من اكتشاف هذه الكنوز الأدبية. وأمام هذه الصعوبات في التوزيع، يظل المعرض الدولي للنشر والكتاب هو المناسبة الأساسية، والفرصة الأكبر التي تسمح للكتاب الأمازيغي بالوصول إلى القراء في مختلف أنحاء المغرب.

إننا اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، في حاجة إلى تجاوز هذا اللقاء المناسباتي نحو بناء جسور صلبة ومستدامة تضمن للأدب الأمازيغي حق الانتشار والتداول والاستقرار في الوجدان الجمعي؛ مع الوعي التام بأن أزمة القراءة اليوم هي معضلة عابرة للغات، فهي لا تخص الأمازيغية وحدها، بل تضرب في عمق الإنتاج الإبداعي باللغتين العربية والفرنسية أيضًا. وما زاد من حدة هذا التحدي هو تفشي وسائط التواصل الاجتماعي، التي أعادت صياغة وعي المتلقي، حيث استبدلت المعرفة، في صورتها الكلية والعميقة التي يقدمها الكتاب، بمجرد شذرات معرفية مبتورة، ومعلومات سريعة ومجتزأة، مما جعل فعل القراءة الرصينة يواجه حصارًا رقميًا يحاول إفراغ المعرفة من نسقها المتكامل وتحويلها إلى استهلاك لحظي عابر.

*** هل تعتقدون أن الجوائز الأدبية تساهم فعلًا في تشجيع الكتابة بالأمازيغية والتعريف بمبدعيها؟**

بكل تأكيد. الجوائز تمنح للكاتب "رأسمالًا رمزيًا"، وتسلط الضوء على أعماله، مما يفتح أمامها آفاق الترجمة والدراسة النقدية. وهي محفز معنوي يكسر عزلة الكاتب الأمازيغي، ويجعل دور النشر والقراء أكثر إقبالًا على اكتشاف التجارب الجديدة.

علاوة على ذلك، تساهم هذه الاعترافات الرسمية في شرعنة النص كمنجز حداثي يتجاوز البعد الفلكلوري الضيق، ليصبح منجزًا جماليًا قادرًا على اختراق جدار الصمت. إنها تذكي روح التنافس الخلاق نحو الجودة، لا التراكم فقط، وتدفع بالمبدع الأمازيغي إلى تطوير أدواته السردية باستمرار، ليؤكد حضوره القوي كواحد من الركائز التي لا يمكن الاستغناء عنها لإغناء الأدب في بلادنا وفي العالم.

*** ما هي مكانة الرواية الأمازيغية اليوم مقارنة**

بباقي الأجناس الأدبية المكتوبة بالأمازيغية؟

إذا كان الشعر قد شكّل تاريخيًا "ديوان الأمازيغ" بامتيازه الوجداني، فإن الرواية اليوم تكرس نفسها كـ"ديوان حداثي" بامتياز، ووعاء معرفي شامل يتجاوز الذاكرة الوجدانية الضيقة للشعر ليحتضن أعقد تمظهرات القلق الوجودي والتحولات السوسيولوجية للإنسان المعاصر؛ إذ تجتاز حاليًا منعطف النضج السردي الذي قفز بالنص من عتبة الحكي الخطي البسيط إلى تشييد معماريات هندسية مركبة تنهل من الفلسفة والميثولوجيا وأدوات الاستبطان السيكولوجي.

ويتجلى هذا النضج في عدة مؤشرات بنيوية، أبرزها ذلك الميل الجارف لدى جيل الشباب نحو اتخاذ الرواية وسيلة مركزية للتعبير؛ فلم يعد الحكي بالنسبة إليهم مجرد رغبة في استعادة الماضي، بل غدا أداة لتفكيك الحاضر ومساءلة الهوية بلغة سردية عالمة. هذا الإقبال الشبابي توازى مع انفجار في "التيمات"، حيث تخلصت الرواية من أحادية الموضوعات الكلاسيكية لتقتحم عوالم "الاستبطان النفسي"، والواقعية السحرية، والنقد الاجتماعي الجريء، محولة "الألم الفردي" إلى قضية إنسانية كبرى.

علاوة على ذلك، برزت الأصوات النسائية كقوة إبداعية فارقة، حيث ساهمت المرأة المبدعة في إعادة صياغة "المتخيل السردي" عبر منح النص أبعادًا استبطانية عميقة، وجرأة في تعرية المسكوت عنه داخل البنى الاجتماعية التقليدية، مما أغنى التجربة الروائية بحساسيات جمالية جديدة ووجهات نظر مغايرة للذات والعالم.

هذه الدينامية الإبداعية لم تظل حبيسة الرفوف، بل فرضت "شرعيتها الجمالية" في الأوساط الأكاديمية؛ إذ نشهد اليوم اهتمامًا بحثيًا لافتًا من قبل طلبة الإجازة والماستر والدكتوراه بالجامعات المغربية والدولية أيضًا، حيث جعلوا من الرواية الأمازيغية مادة دسمة لمشاريعهم العلمية. ويعد هذا الاحتضان الأكاديمي المتزايد بمثابة شهادة ميلاد ثانية للرواية الأمازيغية كجنس أدبي ناضج، يمتلك من العدة التقنية والمقومات الفنية الرصينة ما يجعله قادرًا على امتلاك نصوص موازية ودراسات واصفة تبرز مكامن الجماليات الغائرة في ثناياه، مما يؤكد أن الرواية الأمازيغية لم تعد مكونًا هامشيًا، بل هي القاطرة التي تقود الأدب الأمازيغي نحو أفق الكونية.

رواية "يوميات مغترب في بلاد الكفيل" للشاعر الأمازيغي عبد الله أبردزو

حين يصبح العمل اختبارا للحرية

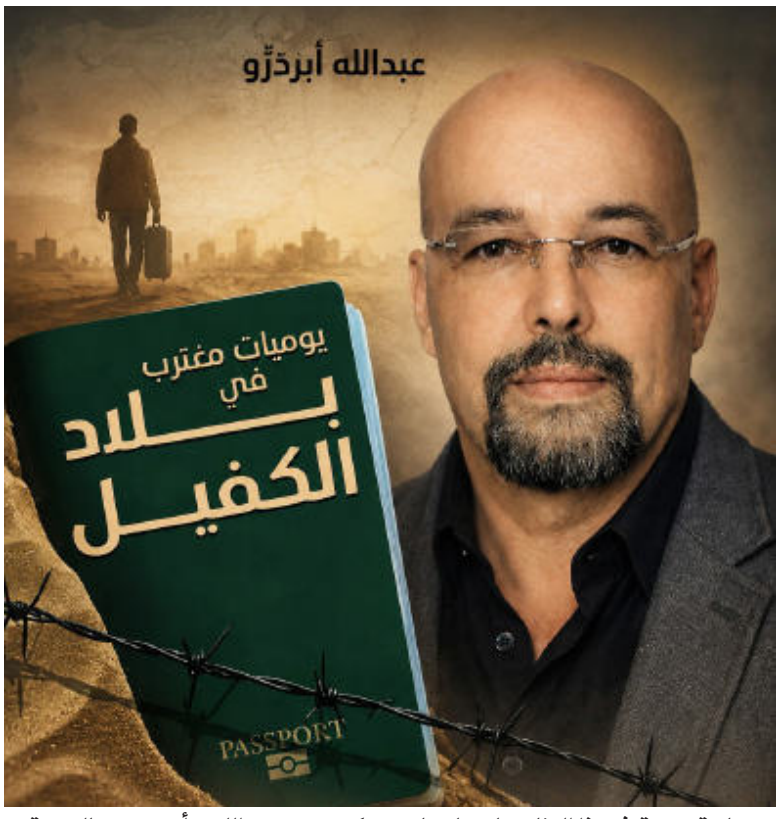

► منتصر إثري

ليست كل الرحلات بحثاً عن المتعة، ولا كل المطارات بوابات إلى حياة أفضل. ففي بعض الحالات، يكون السفر اضطراراً، وتتحول الهجرة إلى محاولة للخروج من الفقر والبطالة، بينما يبقى الوطن حاضراً في الذاكرة، ويصبح البلد المضيف فضاءً تختبر فيه الأحلام وحدود الصمود والقدرة على الحفاظ على الكرامة.

من هذه الزاوية تقترب رواية "يوميات مغترب في بلاد الكفيل" للكاتب والشاعر المغربي عبد الله أبردزو من تجربة إنسانية واجتماعية طبعت ذاكرة جيل من المغاربة الذين اتجهوا، خصوصاً خلال سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، نحو بلدان الخليج بحثاً عن العمل وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

ولا تقدم الرواية الهجرة باعتبارها مجرد انتقال من بلد إلى آخر، بل تجعل من تجربة الاغتراب مدخلاً إلى أسئلة أوسع تتصل بالحرية والكرامة والهوية والانتماء، وبالعلاقة التي تنشأ بين الإنسان والمكان الذي يغادره والمكان الذي يستقر فيه.

من الصويرة تبدأ الرحلة

تبدأ الحكاية من الصويرة، حيث تتحول لحظة الوداع إلى عتبة سردية تفصل بين حياة مألوفة ومستقبل مجهول. ومن المدينة إلى الدار البيضاء، ثم إلى الطائرة والمطار وفضاءات الإقامة الأولى في الخليج، يتتبع الكاتب التحولات التي ترافق المهاجر منذ لحظة اتخاذ قرار الرحيل.

الطريق في الرواية ليس مجرد مسافة جغرافية. إنه جزء من التجربة النفسية نفسها؛ فالمغادرة تعني الانفصال المؤقت عن الأسرة والحي والذاكرة، والانتقال من فضاء البحر والانفتاح إلى فضاء الصحراء والحرارة والانتظار.

ويمنح أبرزو لهذه التفاصيل وظيفة رمزية، إذ يصبح المطار والحدود والطريق والصحراء فضاءات للعبور والقلق والترقب، بينما يتحول السفر من حلم بالخلاص إلى اختبار حقيقي لما يمكن أن يحتمله الإنسان في سبيل تأمين حياة أفضل.

يحيى ومحمد.. وجهان لتجربة واحدة

تتمحور الرواية حول شخصيتي يحيى ومحمد، وهما شابان مغربيان ينطلق كل منهما من خلفية مختلفة، قبل أن تجمعهما تجربة الاغتراب في الخليج. يحيى ابن بيئة قروية متواضعة، تدفعه الظروف الاقتصادية الصعبة إلى البحث عن مصدر رزق يساعده على مواجهة حاجات أسرته. أما محمد، القادم من مراكش، فيحمل معه طموحات وأفكاراً تتجاوز الحسابات المادية المباشرة، ويبدو سفره أقرب إلى رحلة بحث عن إجابات تتصل بالمجتمع والهوية والدين والانتماء.

ومن خلال الشخصيتين، لا يقدم الكاتب نموذجاً واحداً للمهاجر المغربي، بل يبرز تعدد الدوافع التي كانت وراء الهجرة. فهناك من غادر بحثاً عن لقمة العيش، ومن رأى في الخليج فضاءً لتحقيق طموحات أكبر، ومن وجد نفسه في نهاية المطاف أمام واقع مختلف عن الصورة التي رسمها قبل الرحيل.

وتكشف الرحلة تدريجياً أن الحلم الاقتصادي لا ينفصل عن أسئلة أخرى أكثر تعقيداً: ماذا ينتظر المهاجر في البلد الجديد؟ وما الثمن الذي يمكن أن يدفعه مقابل العمل؟ وأين تنتهي الحاجة ويبدأ التنازل عن جزء من الحرية والاختيار؟

"بلاد الكفيل".. حين يصبح العمل اختباراً للحرية

يشكل نظام الكفالة محوراً مركزياً في الرواية، ليس باعتباره إجراءً مرتبطاً بعلاقة العمل فقط، وإنما بوصفه رمزاً لعلاقة غير متكافئة يمكن أن تنشأ بين العامل المهاجر والكفيل.

ومن خلال تجارب الشخصيات، يتوقف الكاتب عند وضع العامل الذي يجد مصدر رزقه مرتبطاً بعلاقة تمنحه هامشاً محدوداً من الحركة والاختيار. ويكتسب جواز السفر، في عدد من مشاهد العمل، دلالة تتجاوز وظيفته القانونية، ليصبح رمزاً للحرية الشخصية عندما يكون وضعه لدى جهة أخرى مؤشراً على اختلال ميزان القوة.

وفي هذا السياق، تطرح الرواية سؤالاً عن الحدود الفاصلة بين الحاجة الاقتصادية والحرية الفردية، وعن الكلفة الإنسانية التي قد يتحملها المهاجر عندما يجد نفسه في وضع اجتماعي وقانوني يجعله أكثر عرضة للتبعية والانتظار والصمت.

ولذلك لا تبدو كلمة "الكفيل" في عنوان الرواية مجرد إحالة إلى بلد أو نظام عمل، بل تتحول إلى مفتاح رمزي لفهم جزء أساسي من التجربة التي يرويها الكتاب: مغترب يريد أن يعمل ويكسب رزقه ويساعد أسرته، لكنه يجد نفسه مطالباً، في بعض الظروف، بالدفاع أيضاً عن حقه في الاختيار والكرامة.

شخصيات متعددة.. ووجوه مختلفة للاغتراب

لا تختزل الرواية عالمها في يحيى ومحمد، بل تفتح فضاءها أمام شخصيات أخرى تعكس تنوع التجارب داخل عالم الهجرة. يحضر عم إدريس بوصفه حاملاً لذاكرة سنوات طويلة من الغربة، بما تختزنه من تجارب وتحولات، فيما تقدم شخصية الأستاذ الإندونيسي صورة لمثقف يجد نفسه في وضع لا ينسجم بالضرورة مع مساره العلمي والمهني.

وتحضر شخصيات نسائية، من بينها ليلى وزهرة، عبر حكايات تفتح نقاشاً حول أوضاع النساء في سياقات الاغتراب والعزلة والاستغلال. كما تظهر شخصيات مثل الشيخ حمدان ومسلم المطيري في فضاءات السلطة والحدود والتهريب، بينما تؤدي شخصية "المجنون" وظيفة رمزية لافتة، باعتبارها صوتاً احتجاجياً يواجه المجتمع بخطاب مباشر وصادم.

ويمنح هذا التنوع الرواية قدرة على الاقتراب من الاغتراب من زوايا متعددة؛ فالخوف ليس واحداً، والحنين لا يتخذ الشكل نفسه، والسلطة لا تظهر دائماً في صورة واحدة، كما أن حلم العودة يختلف من شخصية إلى أخرى.

بين التوثيق والسرد

من أبرز خصائص العمل مزجه بين السرد الروائي واستعادة خلفية اجتماعية وتاريخية للهجرة نحو الخليج. فالكاتب يستحضر مرحلة شهدت توسعاً اقتصادياً وعمرانياً كبيراً في دول الخليج، في وقت كانت فيه فرص العمل محدودة أمام شرائح واسعة من الشباب في بلدان عربية ومغاربية، ومنها المغرب. لكنه لا يحول الرواية إلى دراسة تاريخية أو بحث اجتماعي، وإنما يستخدم هذا السياق لبناء حكايات إنسانية وشخصيات تتفاعل مع ظروف المرحلة.

وهذا التداخل بين الذاكرة والتخييل يمنح الرواية طابعاً خاصاً؛ فهي تستند إلى واقع اجتماعي معروف، لكنها تظل في النهاية عملاً أدبياً يعيد تشكيل الواقع من خلال الشخصيات والحوار والوصف والمواقف.ويؤكد هذا الجانب أهمية التمييز بين الرواية باعتبارها نصاً أدبياً مستلهماً من الواقع وبين الوثيقة التاريخية التي تخضع لقواعد مختلفة في التوثيق والإثبات.

البحر والصحراء وقاعة الانتظار..

تستثمر الرواية عدداً من الصور والاستعارات التي تمنح تجربة الاغتراب أبعاداً تتجاوز الحكاية المباشرة. فصورة "الأشجار المقتلعة من تربتها" تختصر وضع الإنسان الذي يجد نفسه بعيداً عن جذوره، ويحاول في الوقت نفسه أن يبني حياة جديدة من دون أن يفقد ذاكرته الأولى. أما "قاعة الانتظار الكبرى" فتتحول إلى صورة مكثفة لجيل ظل معلقاً بين وطن تركه وراءه ومستقبل لم يكن يعرف مساره بدقة.

وتكتسب أماكن مثل البحر والصحراء والمطار والحدود وظيفة رمزية داخل البناء الروائي، إذ لا تبقى مجرد خلفيات للأحداث، وإنما تتحول إلى علامات مرتبطة بالرحيل والانتظار والخوف والرغبة في العودة. وتظهر في اللغة نزعة وصفية ذات نفس شعري، وهو أمر ينسجم مع خلفية أبرزو كشاعر، ويمنح بعض المقاطع قدرة على تحويل المشهد الخارجي إلى انعكاس للحالة النفسية للشخصيات.

الاغتراب.. أكثر من مجرد بُعد عن الوطن

أحد الأبعاد الأساسية في الرواية هو تحويل الاغتراب من حالة مرتبطة بالجغرافيا إلى تجربة داخلية. فالمهاجر لا يعاني فقط من الابتعاد عن الأسرة والوطن، وإنما يواجه أسئلة تتعلق بالهوية والانتماء والمصير. ولهذا تصبح العودة في بعض مستويات الرواية أكثر من مجرد رجوع إلى المغرب؛ إنها رغبة في استعادة الذات التي أعادت سنوات الغربة تشكيلها.

وتحتل الذاكرة والحنين والدموع مساحة مهمة في هذا البناء، باعتبارها عناصر إنسانية لا تتوقف عند الحدود والجنسية. فخلف كل رحلة مهاجر توجد، بصورة أو بأخرى، أسرة تنتظر، وأم تودع، وأب يتحمل، وأطفال يكبرون بعيداً عن أحد الوالدين، وأحلام تظل معلقة بين بلد الأصل وبلد العمل. ومن هنا تتجاوز الرواية قصة أفراد محددين لتلامس ذاكرة اجتماعية أوسع، ارتبطت بالهجرة وتحولاتها وآثارها على الأسر المغربية.

ذاكرة جيل مغربي

تكتسب "يوميات مغترب في بلاد الكفيل" أهمية خاصة من زاوية استعادتها مرحلة من تاريخ الهجرة المغربية إلى الخليج. فالهجرة لم تكن بالنسبة إلى كثير من الأسر مجرد قرار اقتصادي، وإنما تجربة غيرت أنماط العيش والعلاقات الأسرية والاجتماعية، وفرضت على جيل كامل إعادة تعريف علاقته بالوطن والعمل والمستقبل.

وتحاول الرواية الإمساك بهذا الجانب الإنساني من الظاهرة، بعيداً عن لغة الأرقام والإحصائيات. فالمهاجر في العمل ليس رقماً ضمن حركة اقتصادية، وإنما شخص يحمل ذاكرة وأسرة وأحلاماً ومخاوف. ومن هذه الزاوية، يمكن قراءة الرواية باعتبارها محاولة لاستعادة جزء من ذاكرة الهجرة المغربية التي لم تحظ دائماً بالحضور نفسه في الكتابة الأدبية، رغم تأثيرها العميق في المجتمع.

حضور نقدي

وقد حظي العمل بقراءة نقدية، من بينها دراسة للكاتب أحمد شهلي بعنوان "فلسفة الاغتراب وممكنات الكتابة من خلال رواية يوميات مغترب في بلاد الكفيل"، نشرت ضمن أحد أعداد مجلة "مدارات الثقافية" في يوليوز 2026.

وتندرج هذه القراءة ضمن اهتمام نقدي متزايد بأدب الهجرة والاغتراب، باعتباره مجالاً تتقاطع فيه الكتابة الأدبية مع أسئلة الهوية والذاكرة والحرية والكرامة والإنسان. ولا تنبع أهمية هذا النوع من الأدب من كونه يسجل تجارب السفر فقط، بل من قدرته على تحويل التجربة الفردية إلى مدخل لفهم تحولات اجتماعية أوسع.

عبد الله أبردزو.. من الشعر إلى الرواية

يكتب عبد الله أبردزو بالعربية والأمازيغية، ويجمع في تجربته بين الشعر والكتابة السردية. ويبدو هذا التنوع حاضراً في الرواية من خلال اهتمام واضح باللغة والصورة والوصف، إلى جانب الاشتغال على قضايا الإنسان والهوية والذاكرة والتحولات الاجتماعية.

وفي "يوميات مغترب في بلاد الكفيل"، تتحرك الكتابة بين مستويين متداخلين: مستوى حكائي يتابع مصائر الشخصيات ورحلاتها، ومستوى أعمق يطرح أسئلة حول معنى الوطن والهجرة والحرية والكرامة. وبذلك لا يكتفي الكاتب بإعادة سرد تجربة مغاربة في الخليج، وإنما يحاول تحويلها إلى سؤال إنساني مفتوح حول الإنسان عندما يضطر إلى مغادرة مكانه بحثاً عن حياة أفضل.

رواية عن الهجرة.. وسؤال عن الكرامة

في نهاية المطاف، لا تبدو "يوميات مغترب في بلاد الكفيل" مجرد رواية عن السفر إلى الخليج، ولا مجرد استعادة لمرحلة تاريخية من الهجرة المغربية، بل محاولة أدبية للنظر إلى الوجه الآخر لتجربة الاغتراب: ذلك الوجه الذي لا تظهره عادة صور السفر والنجاح والاستقرار الاقتصادي. إنها كتابة عن الحاجة والانتظار والحنين والوحدة، وعن الإنسان الذي يجد نفسه مطالباً بالتكيف مع مكان جديد، من دون أن يتخلى عن ذاكرته أو هويته أو إحساسه بكرامته.

وبين الصويرة والخليج، وبين لحظة الوداع وحلم العودة، وبين "المهاجر" و"المكفول"، تضع الرواية قارئها أمام سؤال يتجاوز الزمن والمكان: ماذا يبقى من الإنسان عندما يغادر وطنه بحثاً عن حياة أفضل، ثم يجد نفسه مضطراً إلى الدفاع عن حقه في أن يظل حراً وكريماً؟ وربما تكمن قوة العمل في أنه لا يقدم جواباً نهائياً عن هذا السؤال، بقدر ما يجعل القارئ يعيش الرحلة من الداخل؛ رحلة جيل حمل أحلامه إلى بلاد الخليج، واكتشف أن أصعب ما في الغربة ليس المسافة التي تفصل الإنسان عن وطنه، وإنما المسافة التي قد تنشأ بين الحلم والواقع، وبين الحاجة والحرية، وبين الرغبة في حياة أفضل والتمسك بحق الإنسان في الكرامة.

تراهن فرقة "Boya Fusion" على تقديم الأغنية الريفية الأمازيغية بروح جديدة، تجمع بين عمق الانتماء إلى الذاكرة الموسيقية للريف والانفتاح على الأشكال والتوزيعات الموسيقية الحديثة. ومن خلال أعمال تستحضر قضايا الإنسان الريفي، وفي مقدمتها الهجرة والهوية، تحاول الفرقة أن تجد لنفسها مكانا داخل المشهد الموسيقي الأمازيغي المعاصر.

في هذا الحوار، يتحدث أعضاء "Boya Fusion" عن بدايات التجربة، ودلالة الاسم، وتأثرهم برواد الأغنية الريفية، كما يتوقفون عند أعمالهم، خاصة "Arif Ino" وإعادة تقديم أغنية "ثغارابوت" للفنان حفيظ بوجداييني، إلى جانب مشاركتهم في السلسلة الوثائقية "أملاي"، وطموحاتهم المستقبلية.

المجموعة الموسيقية "Boya Fusion" في حوار مع "العالم الأمازيغي" :

نريد أن نحمل الريف معنا إلى المستقبل.. لا أن نبقيه أسيرا للماضي

حاورهم: خيرالدين الجامعي

كيف ولدت فكرة تأسيس "Boya Fusion"، وما الذي يحمله الاسم من دلالات؟

ولدت فكرة تأسيس "Boya Fusion" من شغف مشترك بين مجموعة من الشباب الموسيقيين الذين تجمعهم الهوية الريفية الأمازيغية وحب الموسيقى والرغبة في التجديد. بدأت الحكاية من لقاءات بسيطة وعفوية، سرعان ما تحولت إلى مشروع فني له ملامحه ورؤيته الخاصة.

كنا نبحث عن صيغة موسيقية نستطيع من خلالها التعبير عن الإنسان الريفي، عن أسئلته وأحلامه وانشغالاته، ولكن بلغة موسيقية معاصرة قادرة على الوصول إلى الأجيال الجديدة.

أما اسم "Boya Fusion"، فهو يحمل في حد ذاته فلسفة المشروع. فكلمة "Boya" تحيل إلى جذورنا وانتمائنا، بينما تعبر "Fusion" عن الانفتاح على ألوان موسيقية وتجارب مختلفة. نحن نؤمن بأن الانتماء إلى التراث لا يعني الانغلاق عليه، بل يمكن أن يكون نقطة انطلاق نحو التجديد والإبداع.

كيف تتقاطع أدوار أعضاء الفرقة داخل هذا المشروع الجماعي؟

لكل عضو داخل المجموعة دوره ومساهمته الخاصة، سواء في الغناء أو العزف أو التوزيع أو كتابة الكلمات وصياغة الأفكار الفنية. لكننا لا ننظر إلى هذه الأدوار باعتبارها منفصلة، لأن العمل داخل الفرقة يقوم أساساً على التفاعل وتبادل الأفكار.

نؤمن بأن قوة المجموعة لا تكمن فقط في مهارة كل فرد، وإنما في قدرتنا على تحويل اختلاف تجاربنا وشخصياتنا إلى رؤية فنية مشتركة. لذلك، فإن العمل الجماعي هو أحد العناصر الأساسية التي تقوم عليها تجربة "Boya Fusion".

أين تضعون "Boya Fusion" داخل المشهد الموسيقي الأمازيغي، وتحديدا الريفي؟

نعتبر أنفسنا جزءا من جيل جديد يحاول المساهمة في تطوير الأغنية الريفية الأمازيغية وإعادة تقديمها بطريقة معاصرة، من دون أن تفقد جذورها وهويتها.

ما نبحث عنه هو خلق توازن بين الإحساس الموسيقي الريفي الذي تربينا عليه وبين التوزيعات والأساليب الحديثة. كما نهتم بالمواضيع الاجتماعية والإنسانية التي تلامس واقع الشباب، لأن الموسيقى بالنسبة إلينا ليست مجرد إيقاع ولحن، وإنما أيضا وسيلة للتعبير عن الإنسان ومحيطه.

الريف له ذاكرة موسيقية غنية. إلى أي حد تأثرتم بالتجارب التي سبقتكم؟

تأثرنا بالتأكيد بالتجارب الموسيقية التي صنعت تاريخ الأغنية الريفية، سواء في أزغنغان أو الحسيمة أو الناظور أو مختلف مناطق الريف.

هذه التجارب ليست مجرد أعمال موسيقية بالنسبة إلينا، بل جزء من ذاكرتنا ووجداننا. لقد تربينا على سماعها وتأثرنا بأصواتها وألحانها ومواضيعها.

لكننا لا نريد أن نكون مجرد نسخة من الماضي، كما أننا لا ننظر إلى تجربتنا باعتبارها قطيعة معه. نحن نعتبر أنفسنا امتدادا لهذه الذاكرة، نحاول أن نضيف إليها من زاوية جيلنا وبالأدوات الموسيقية التي تنتمي إلى زمننا.

كيف تحققون التوازن بين الوفاء للتراث الريفي والانفتاح على التجديد الموسيقي؟

نحاول أن نحافظ على العناصر الأساسية التي تمنح الأغنية الريفية خصوصيتها، وفي مقدمتها اللغة والإحساس والإيقاعات والمواضيع المرتبطة بالإنسان والمجال الريفي.

وفي المقابل، نشتغل على التوزيع الموسيقي ونفتح المجال أمام ألوان وأساليب جديدة، لأننا نعتقد أن التراث لا يعيش فقط من خلال تكراره، وإنما من خلال قدرته على التجدد.

بالنسبة إلينا، التجديد لا يعني التخلي عن التراث، بل يعني منحه حياة جديدة وجعله قادرا على مخاطبة الأجيال الحالية.

كيف تقرؤون واقع الأغنية الأمازيغية اليوم، في ظل التحولات التي يعرفها المشهد الموسيقي؟

الأغنية الأمازيغية تعيش اليوم حركية مهمة، وهناك طاقات شابة تحاول تقديم تجارب جديدة ومختلفة. وهذا أمر إيجابي، لأن أي مشهد فني يحتاج إلى التجريب وتعدد الأصوات والأساليب.

لكن في المقابل، ما تزال هناك حاجة إلى مزيد من الجرأة الفنية، خصوصا على مستوى التوزيع والكتابة والبحث عن هوية موسيقية خاصة.

هناك أعمال ما تزال تكرر القوالب نفسها، بينما توجد تجارب أخرى تحاول تجاوز المألوف وخلق لغة موسيقية جديدة. ونعتقد أن هذا التنوع ضروري لتطور الأغنية الأمازيغية واستمرارها.

أغنية "Arif Ino" تلامس موضوع الهجرة، وهو موضوع شديد الحضور في الريف. كيف ولدت فكرة هذا العمل؟

جاءت "Arif Ino" من واقع نعيشه ونشاهده من حولنا. الهجرة ليست موضوعا بعيدا عن الريف، بل هي جزء من ذاكرة المنطقة وحاضرها، وهي مرتبطة بأحلام الكثير من الشباب، لكنها في الوقت نفسه تحمل الكثير من الألم والأسئلة والتحديات.

حاولنا من خلال الأغنية أن نقترب من الجانب الإنساني لهذه التجربة، وأن نعبر عن مشاعر الشباب الذين يعيشون بين حلم الرحيل والتعلق بالأرض والهوية.

لم نرد تقديم الهجرة من زاوية واحدة، وإنما أردنا أن نترك مساحة للتأمل في الإنسان ومشاعره وعلاقته بوطنه وذاكرته.

أعدتم تقديم أغنية "ثغارابوت" للفنان حفيظ بوجداييني. ماذا مثلت لكم هذه التجربة؟

كانت تجربة خاصة جدا بالنسبة إلينا، لأن "ثغارابوت" ليست مجرد أغنية نعيد أداءها، وإنما عمل يحمل قيمة فنية ووجدانية داخل الذاكرة الموسيقية الريفية.

عندما نعيد تقديم عمل له مكانته، نشعر بمسؤولية كبيرة تجاه النسخة الأصلية وتجاه صاحبها والجمهور الذي يعرف الأغنية ويحفظها.

لذلك حاولنا أن نحافظ على روح العمل وأصالته، وفي الوقت نفسه أضفنا إليه لمستنا الخاصة من خلال التوزيع الموسيقي، حتى تصبح الأغنية جسرا بين ذاكرة الأمس ورؤية "Boya Fusion" اليوم.

شاركتم في السلسلة الوثائقية "أملاي". ماذا أضافت هذه التجربة إلى مسار الفرقة؟

كانت المشاركة في "أملاي" تجربة جميلة ومهمة بالنسبة إلينا، لأنها أتاحت لنا فرصة الاقتراب أكثر من الجمهور وإظهار جانب من تفاصيل تجربتنا الفنية، ليس فقط من خلال الموسيقى، وإنما أيضا من خلال الحديث عن طريقة اشتغالنا وكواليس أعمالنا.

كما ساعدتنا التجربة على الوصول إلى جمهور جديد، ووسعت دائرة التعريف بالفرقة ومشروعها الفني.

لو طلبنا منكم اختيار عمل واحد يختزل هوية "Boya Fusion"، أي عمل ستختارون؟ ولماذا؟

ربما نختار "Arif Ino"، لأنها تجمع عددا من العناصر التي نعتبرها أساسية في هويتنا الفنية: الانتماء الريفي، والرسالة الإنسانية، والموضوع المرتبط بواقع الشباب، إلى جانب التوزيع الموسيقي العصري.

إنها أغنية تعبر إلى حد كبير عن الطريقة التي نريد أن نقدم بها أنفسنا: جذور واضحة، ولكن برؤية موسيقية مفتوحة على المستقبل.

ما أبرز التحديات التي تواجه فرقة مستقلة مثل "Boya Fusion"؟

هناك تحديات كثيرة، ولعل أبرزها صعوبات الإنتاج والإمكانيات المادية، إضافة إلى مسألة الترويج والوصول إلى جمهور أوسع.

العمل الموسيقي يحتاج إلى إمكانيات ووقت واستمرارية، والفرق المستقلة تواجه أحيانا صعوبة في توفير هذه الشروط.

لكن في المقابل، هناك شيء يمنحنا القوة للاستمرار، وهو إيماننا بالمشروع، إلى جانب الدعم الذي نتلقاه من الجمهور. عندما نشعر بأن هناك من يستمع إلى أعمالنا ويتفاعل معها، فإن ذلك يمنحنا حافزا كبيرا لمواصلة الطريق.

هل تفكرون في إصدار ألبوم متكامل، أم أنكم تفضلون الاشتغال على الأغاني المنفردة؟

فكرة إصدار ألبوم متكامل موجودة ضمن طموحاتنا المستقبلية. بالنسبة إلينا، الألبوم يتيح للفنان مساحة أكبر لبناء مشروع موسيقي متكامل والتعبير عن جوانب مختلفة من هويته.

إذا تحقق هذا المشروع، نطمح إلى أن يكون ألبوما متنوعا من حيث الألوان الموسيقية، لكنه موحد من حيث الرؤية، وأن يحمل مجموعة من الرسائل الإنسانية والاجتماعية المستوحاة من الواقع والثقافة الريفية.

في زمن انتشار المشاريع الفردية، هل ما يزال هناك مكان لبروز مجموعات غنائية أمازيغية جديدة؟

بالتأكيد. ما دام هناك جمهور يبحث عن أعمال صادقة ومختلفة، فسيظل هناك مكان للمجموعات الموسيقية.

صحيح أن السوق اليوم يميل في كثير من الأحيان إلى المشاريع الفردية والأعمال التجارية السريعة، لكن المجموعة يمكن أن تقدم شيئا مختلفا، خصوصاً عندما تتوفر على هوية واضحة ورؤية فنية مشتركة.

المهم ليس أن تكون المجموعة جديدة فقط، وإنما أن تكون قادرة على تقديم إضافة حقيقية للمشهد الموسيقي.

ماذا تخبئون لجمهوركم في المرحلة المقبلة؟ وما هي طموحات "Boya Fusion"؟

نشتغل حاليا على مشاريع وأعمال موسيقية جديدة، ونرغب في تطوير تجربتنا باستمرار، سواء على مستوى الكتابة أو التوزيع أو اختيار المواضيع.

كما نطمح إلى توسيع حضور "Boya Fusion" داخل المغرب وخارجه، والوصول إلى جمهور أوسع، لأننا نؤمن بأن الموسيقى الريفية الأمازيغية قادرة على تجاوز حدود الجغرافيا واللغة والوصول إلى المستمع العالمي.

طموحنا الأكبر هو أن نساهم، ولو بشكل متواضع، في التعريف بغنى الموسيقى والثقافة الريفية، وأن نقدمها للعالم من خلال لغة فنية معاصرة.

كلمة أخيرة لجمهور "Boya Fusion" وللمهتمين بالأغنية الريفية الأمازيغية؟

نوجه كل الشكر والامتنان لكل شخص آمن بـ "Boya Fusion" ودعمنا منذ البداية، سواء من خلال الاستماع إلى أعمالنا أو مشاركتها أو حضور حفلاتنا أو تشجيعنا بكلمة طيبة.

الجمهور هو الدافع الحقيقي للاستمرار، وهو شريك أساسي في أي تجربة فنية.

BANK OF AFRICA
BMCE GROUP بنك أفريقيا

خاص بالمقاولات الصغرى

أكبر طموح يحتاج أفضل الحلول!

عرض شامل
مجاني!
لمدة سنة*

تمويل مشخص

تخفيضات مهنية إستثنائية

منصة لتسيير المقاولة بالمجان

دورات للتكوين والمواكبة

*عرض شامل للمقاولين الشباب أقل من 35 سنة.

0522 42 15 43
BANKOFAFRICA.MA

بنك أفريقيا - شركة مساهمة رأسمالها 2.202.818.810 درهم - مؤسسة إئتمان - قرار إعتماد رقم 94-2348 بتاريخ 23 غشت 1994 - 140 محج الحسن الثاني - 20039 الدار البيضاء المغرب - س.ت. : 27129 الدار البيضاء - رقم التعريف الجبائي : 01085112